الجمعة 15 نيسان 2022
العدد 4611 السنة السادسة عشرة
Vendredi 15 avril 2022 nº 4611 16ème année

20 صفحة
5000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

انتخابات 2022

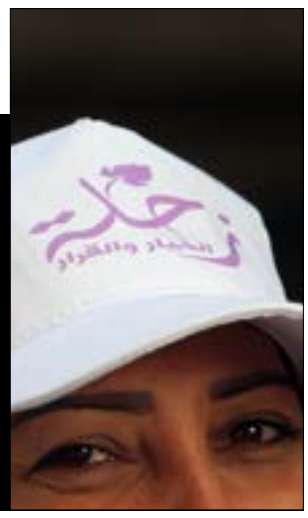

- **البقاع الأوسط:** هل تقلب العشائر الطاولة بإيعاز سعودي؟
- **صيدا:** الجماعة تبحث عن تحالف لا عن مقايضة
- **«لبنانيّو سوريا»:** زمن البلوك ولّى

6 ـ 4

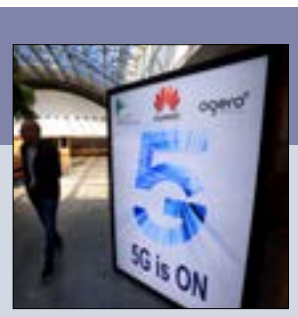

تقرير ديوان المحاسبة عن مغارة الاتّصالات

6 مليارات دولار ذهبت هدراً ورشاوى تنفيعات وعمولات وحوافز للمديرين بالملايين [2]

اطلب القوس مع الأخبار

فلسطين بوادرُ حرب

[12]

فيما تواصل الانتفاضة الشعبي حول جنين، كثّف العدو عمليات الاعتقال (أ ف ب)

قضية

المواد الاختياريّة
خطّة تربويّة أم تخفيف عن التلاميذ؟

8

تقرير

أميركا ـ إيران:
شروط الساعة الأخيرة

13

تحتجب «الأخبار» يومي السبت والأثنين لمناسبة عيد الفصح

تركيا

أنقرة والمصالحات الإقليميّة
سوريا لا تزال استثناءً

14

قضية اليوم

ديوان المحاسبة عن مغارة الاتصالات: 6 مليارات دولار ذهبت هدراً

رلى إبراهيم

يعود ملف الاتصالات الى الواجهة، مجدّداً، كاحد أبرز مزاريب الهدر والسرقة واختلاس الأموال العامة. وهذه المرة، من بوابة ديوان المحاسبة الذي اصدر تقريراً مفصّلاً حول قطاع الاتصالات وثّق الفساد والهدر في كل مفاصل القطاع بشكل متواتر من وزير الى آخر. حتى ليكاد التقرير يؤكد أن ما من عقد أُنجز او قرار اتّخذ من دون أن يكون الهدر أساس إبرامه. ويشير التقرير إلى فضائح لا تحصى ولا سيما ما يتعلق بقطاع الخلوي، «نفط لبنان» وأحد أهم مداخيل الدولة الذي تحوّل الى مغارة علي بابا جعلت من وزراء أوصياء على أموال طائلة يغرفون منها بلا حسيب ولا رقيب. بعض المخالفات اتخذت الطابع الجزائي، ما دفع الديوان الى إبلاغ التقرير الخاص الى النيابة العامة الجزائية ومن بينها تسجيل نفقات في حساب المهمة لوزارة الاتصالات (موازنة ملحقة) لعام 2015 ضمن النفقات المصروفة، رغم كونها عبارة عن اختلاسات وفروقات في الصندوق ولا يفترض تسجيلها في تلك الخانة قبل التأكد من إمكانية إعادتها الى الخزينة. في العام نفسه أيضاً، لم تُبرَم عقود المشتريات والصيانة والتركيب والإنشاء في هيئة أوجيرو وفقاً للأصول، إنما كانت تحصل بالتراضي ومن دون موافقة وزارة الاتصالات المسبقة أو محاضر تسلّم عند تنفيذها، بل اكتفت الهيئة بإرسال أحد موظفيها. وقد تخطّت قيمة هذه العقود 70 مليار ليرة.

كما تبيّن أيضاً أن شركتَي الخلوي تخضعا عقودهما لرقابة الديوان المسبقة واللاحقة، رغم أن الأموال المتأتّية من القطاع هي أموال عامة. على هذا المنوال، جرت مخالفة مبدأي الشمول والشيوع، فبموافقة وزراء الاتصالات المتعاقبين، جرى الصرف على النفقات الرأسمالية والتشغيلية ليحوّل الباقي الى الخزينة. تعامل هؤلاء مع هذه الأموال كأنها تنبت على الأشجار، فسهل عليهم «رشرشتها» على دعايات وإعلانات وعقود رعاية وأنشطة رياضية ومهرجانات ومناسبات خاصة. كذلك أبرمت عقود صيانة لشركتَي «ألفا» و«تاتش» رغم وجود أقسام في الشركتين يفترض بها القيام بهذه المهمة. أنشئت شبكات 2G و3G بملايين الدولارات ليجري التخلي عنها بعد مدة قصيرة وتلزيمها لشركات أخرى. أُبرمت عقود إيجار على عقارات ومبان من دون الحاجة إليها ومن دون الانتقال إليها أبداً.

التقرير أشار إلى أن القطاع حقّق بين 2010 و2020 إيرادات قاربت 17 مليار دولار، ورفد الخزينة العامة بإجمالية بلغت 27,9 مليون دولار، بعد إضافة خمسة ملايين دولار إلى قيمة العقد تحت مسمّى «variance». وفي مرحلة ثانية، أضيفت 35 مليون دولار إلى العقد بحجة توسيع الشبكة، ثم 4 ملايين دولار لقاء تحديث جودة الخدمة. هكذا، انتهى المشروع الذي بدأ بـ 28 مليون دولار بإنفاق 48 مليون دولار على «توسيع الشبكة»! المشروع الذي أُنجز في عهد الوزير نقولا صحناوي فتح شهية الوزير جمال الجراح. عام 2018، قامت «تاتش»، بإيعاز من الجراح، بتفكيك مواقع ZTE التي كان يفترض أن تخدم حتى عام 2025، أي إلغاء المشروع الأول برمّته واستبداله باخر تنفّذه شركة «هواوي» بكلفة بلغت 90 مليون دولار، ما تسبّب في إهدار الأموال العامة على معدات صالحة كُدّست في المستودعات، علماً بأن «تاتش» دفعت لـ«هواوي» 1,7 مليون دولار لضمان توافق أنظمة ZTE مع أنظمتها.

ـ مشروع الجيل الثاني في «ألفا» (ميك 1): أنفقت الشركة بين 2009 و2010، ما يزيد على 37 مليون دولار لقاء تكليفها شركتَي «نوكيا» و«إريكسون» بمشروع زيادة عدد المشتركين بـ 400 ألف مشترك لزيادة طاقة الشبكة وتغطيتها وتأمين الخدمات لما يصل إلى مليون مشترك.

ـ مشروع الجيل الثالث في «تاتش»: نفذت الشركة مناقصة لمشروع 3G الذي لزّمته لمصلحة شركة «هواوي». المشروع الذي بدأ بقيمة 25,6 مليون دولار لاستيعاب مليون مشترك عام 2011 وانتهى بـ 128,3 مليون دولار حين قررت «هواوي» عام 2013 توسيع التقنية لاستيعاب مليون ونصف مليون مشترك، فرفعت الكلفة بـ 82 مليون دولار، أي أضعاف الكلفة الأساسية لمشروع المليون مشترك. وقد تمتّعت «هواوي» بحصرية العقد ودفع لها 34% من المبلغ في سنة التعاقد.

مشروع الجيل الثالث في «ألفا»: بدأ بين عامَي 2011 و2012 بـ 41,6 مليون دولار وانتهى بدفع الدولة 170,2 مليون دولار كقيمة إجمالية، لاحقاً في عام 2013، فرّخ مشروع LTE التجريبي في «ألفا» بكلفة 15,5 مليون دولار، تلاه بين 2015 و2018 تحوّل التجريبي إلى طويل الأمد وكلّف 91,5 مليون دولار! بموازاة ذلك، أُنفق في عام 2017 نحو 73,3 مليون دولار على مشروع لتنفيذ 500 محطة إرسال جديدة، إلا أن المشروع أُلغي قبل تنفيذه، ولا تزال الشركة تحاول إعادة بيع المحطات وانظمة الطاقة بكلفة شرائها!

ـ مشروع الجيل الرابع في «تاتش»: كلفته تفوق 100 مليون دولار، الحصة الأكبر منه من نصيب «هواوي» التي كانت تتقاضى في بعض المشاريع 50% من قيمة الالتزام في سنة التلزيم نفسها.

ـ تمتّعت شركة «هواوي» بحظوة لدى وزارة الاتصالات. فعند تنفيذ شركة «تاتش» مشروع 4G، وزعت الأعمال بين 75% لـ«هواوي» و25% لـ«نوكيا»، مع دفع 33% من قيمة العقد لـ«هواوي» في السنة الأولى، مقابل اقل من هذه النسبة بكثير لـ«نوكيا». وبلغت كلفة المشروع الإجمالية 35 مليون دولار.

وفي ما يلي توثيق الغرفة الرابعة في الديوان برئاسة القاضية نللي أبي يونس وعضوية المستشارتين نجوى الخوري ورانية اللقيس لأعمال اختلاس وهدر ممنهج في قطاع الاتصالات على مدى 10 سنوات، منذ عام 2010 حتى عام 2020 وهي المدة التي ركّز عليها التقرير.

مجلس الإشراف: 14 مليون دولار مصاريف بلا فائدة

شكّل «مجلس إشراف المالك»، أو ما يعرف بهيئة مالكي القطاع، المغارة التي غرف منها وزراء الاتصالات بلا حسيب أو رقيب، يتمثّل دوره في المراقبة والإشراف على قطاع الهاتف الخلوي من النواحي القانونية والتجارية والمالية. لكن تبيّن أن المجلس كان بلا صلاحيات، وأن القرار دائماً للوزير الذي له أن يأخذ برأي المجلس أو يعلمه، فيما الواقع أنه في أحيان كثيرة، كان الوزير يأخذ القرار في الأمور الخاضعة لرقابة الهيئة من دون أن يعرضه عليها. وقد أعطى وزراء الاتصالات المتعاقبون صلاحية تعيين هذا المجلس وفرق العمل المعاونة له وتحديد صلاحياتهم من دون الرجوع الى أيّ جهة ومن دون الخضوع لأيّ رقابة خارجية، سواء من مجلس الخدمة المدنية أو وزارة المالية.

طلب الديوان من الوزارة قرارات تعيين المجلس وفرق العمل المعاونة له مع الرواتب التي تقاضاها كل شخص، إلا أن الوزارة اكتفت بإرسال جداول الرواتب التي تعود إلى ما بين 2017 و2020، مشيرة إلى أن هذه الجداول هي «كل ما وجد لديها»، وأنه ليس

> **تصرّف الوزراء بأموال مجلس الإشراف من دون رقيب لتغطية نفقات السفر والفنادق واستئجار طائرات خاصة**

لديها قاعدة بيانات رسمية تتعلق بالمجلس منذ إنشائه، «خلافاً للأصول والقواعد القانونية التي تلزم الإدارة الاحتفاظ بالمستندات العائدة لنشاطها لفترة زمنية محددة».

الجداول المتوافرة بيّنت ارتفاعاً كبيراً في عدد أعضاء المجلس من سنة الى أخرى، وفرق العمل التي تعاونه. إذ تراوح العدد بين 25 و30 شخصاً. ورأى الديوان أن الزيادة كانت غير مبررة في معظم الأحيان وغير منطقية ولا تعتمد على أي معيار واضح وشفاف، كتكليف أربعة أشخاص بأعمال «المطبخ»، أو خلق وظائف جديدة كسكرتير تنفيذي، أو وظائف لا تدخل في عمل المجلس كوظيفة «الشكاوى» التي عُيّن لها شخص قبل أن يرتفع العدد إلى أربعة يعملون في مكتب الشكاوى التابع لوزير الاتصالات. كذلك ابتدع الوزير وظيفة «الأرقام المميزة» التي تقضي بالاهتمام بطالبي هذا النوع من الأرقام الهاتفية وأوكل بها شخصين؛ فيما عُيّن أشخاص من دون تحديد مهام مقابل اسمائهم وسُجّلوا بعدها في الجداول اللاحقة تحت خانة «عمال مطبخ». وفي أحد الجداول بتاريخ تموز 2018، تقاضت ثلاث سيدات تحت خانة «مطبخ» (م. ر. ور. ق. وا. م.) تعويضاً تراكمياً قدره 6 آلاف دولار لكل شهر عن أشهر كانون الثاني وشباط ونيسان وايار وحزيران، بينما تبيّن أن رواتبهن تتراوح بين 350 دولاراً و750 دولاراً، من دون إيضاح ما قمن به لقاء هذه المكافأة السخية.

(هيثم الموسوي)

الوزير ويتقاضونها من حساب المجلس، علماً بأن معظمهم لم يلتزموا بدوام عمل في الوزارة ولا يعرفهم أحد. وتجدر الإشارة الى أن معظم فريق مجلس الإشراف ومعاونيه هم من موظفي وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة وهيئة أوجيرو، وبالتالي كان هؤلاء يتقاضون رواتبهم من الوزير «بالأسود»، إضافة الى ذلك، فاق عدد العاملين في «فريق الوزير» في بعض الأحيان عدد موظفي مجلس إشراف المالك برمته؛ فعلى سبيل المثال، وُظّف 31 شخصاً في عداد فريق الوزير فيما فريق المجلس مؤلف من 30 شخصاً. وفريق الوزير معظمه من المستشارين والسكرتيرات الذين يحدد رواتبهم الإدارة التي ينتمون إليها، إضافة الى ما تتقاضونه من حساب مجلس الإشراف، من دون أيّ رقابة لوزارة المالية عليها للتأكد من قانونيّتها وانطباقها على القوانين المالية ذات الصلة. كما أن بعضهم لا يزال ملحقاً بمكتب الوزير حتى اليوم!

وشهد رواتب أعضاء مجلس الإشراف تفاوتاً كبيراً ارتبط دائماً بقرار الوزير. فكان لافتاً تقاضي العاملين ضمن فريق الوزير رواتب أعلى من رواتب معظم أعضاء مجلس الإشراف، رغم أن هؤلاء لم تُحدّد مهامهم. وضم فريق الوزير مستشارين وسكرتيرات وغير ذلك ممن يضع الوزير أسماءهم ويحدد رواتبهم ويقبضون من حساب المجلس من دون أن تربطهم به أي صلة عملية.

وبما أن عقد الإدارة الموقّع مع مشغّلي الهاتف الخلوي ينصّ على أن تموّل الشركات نشاطات مجلس إشراف المالكين بقيمة تقتطع شهرياً من الإيرادات المحصلة لا تتجاوز 0,1% من هذه الإيرادات، تُصرف وتنفق وفقاً لتعليمات الوزير، تصرّف الوزراء بتلك الأموال من دون حسيب أو رقيب ومن دون اعتماد أيّ أسس ومعايير واضحة. واستعملوا هذه الأموال لتغطية نفقات السفر والإقامة في الفنادق للوزير والفريق المرافق له، وحتى استئجار طائرة خاصة لسفر الوزير ومصاريف متفرقة لمكتبه من ورق وحبر وطعام وآلة لمنع التنصّت وغيره وجميعها على حساب مجلس إشراف المالك، في الوقت الذي نص فيه العقد على أن تغطي الإيرادات نشاطات المجلس فقط.

وفي أغلب الأحيان، تخطت المبالغ التي كان يُطالب بها الوزراء الشركتين لتغطية نشاطات المجلس ما هو مسموح به وفق العقد. فعلى سبيل المثال، في عام 2019 (عهد محمد شقير) كان المبلغ المحدد للمجلس في شركة «ألفا» 615 ألف دولار، فيما صرف المجلس 765 ألف دولار أي بزيادة 149 ألف دولار. وبلغت قيمة التعويضات المدفوعة بين 2012 و2020 ما يصل الى 6,3 ملايين دولار. وفي شركة «تاتش»، وصلت هذه المبالغ الى 8,3 ملايين دولار. وخلص الديوان إلى أنّ «ما بين عامَي 2012 و2020 دُفعت مبالغ بقيمة 14 مليون دولار لتغطية مصاريف مجلس الإشراف، ذهب معظمها هدراً من دون فائدة».

ولحظ ديوان المحاسبة رواتب دفعت بالدولار وبفروقات هائلة بين موظف وآخر. فالمهندس أ. ب.، مثلاً، كان يتقاضى شهرياً راتباً يصل الى 7 آلاف دولار بين 2017 و2020، بينما المهندس م. ع. كان يتقاضى 1500 دولار، وتقاضى المهندس م. ش. 5 آلاف دولار، والمهندس ع. ق. 500 دولار. والبعض كان ينال زيادات غير مبررة مقابل الإبقاء على رواتب هي نفسها طوال أعوام. وسُجّلت فروقات شاسعة بين رواتب أشخاص يشغلون الوظيفة نفسها بين من يصنّفون عاملين في مجلس الإشراف أو في «فريق الوزير».

وتبيّن من المستندات المقدمة الى الديوان أن دفع الأموال من قبل شركتَي الاتصالات الى الوزارة لتغطية نشاطات مجلس الإشراف يتم عبر توجيه وزير الاتصالات شخصياً كتاباً الى شركة الخلوي يحدد فيه المبلغ الإجمالي المطلوب دفعه وتقوم الشركة تلقائياً بالدفع. وقبيل عام 2017، كان الوزراء يطلبون من الشركات تنظيم شيكات بقيمة المبالغ المطلوبة لمصلحة أحد المحامين، ويذكرون في كتبهم أن المحامي سيقبض المبلغ المطلوب وفقاً لتوجيهات الوزير. ونتيجة تمنّع المحامي عن تقديم قطع حساب بالمبالغ التي تسلّمها على مدى سنوات من الشركات واكتفائه بتقديم شيك الى الوزارة بمبلغ قال إنه الرصيد المتبقي من الأموال التي قبضها لمصلحة مجلس إشراف المالك من دون تقديم ما يؤكد صحة ذلك، عمد الوزير الى تقديم دعوى قضائية بحقه باسم الدولة اللبنانية ولم تتبلغ الوزارة حتى تاريخه أيّ جديد حول مصير هذه الدعوى. ومنذ عام 2017 دأب الوزراء على طلب تحويل الأموال العائدة لتغطية نشاطات المجلس الى حساب خاص مفتوح باسم المجلس في بنك «عوده»، على أن يكون حق تحريك الحساب والدفع منه بموجب شيكات تحمل توقيعي وزير الاتصالات ورئيس مجلس الإشراف. وبعد حلّ المجلس، وضعت صلاحية تحريك الحساب في البنك بيد وزير الاتصالات منفرداً. وعند استيضاح الوزارة حول مصير الرصيد في الحساب عند مغادرة رئيس المجلس، أفادت بأن الوزير الحالي ليس على علم بالحساب وسيعمد الى تحويل الرصيد الى خزينة الدولة.

تقرير ديوان المحاسبة كاملاً على الموقع الالكتروني

رشاوى الرعاية... برعاية الوزراء

كانت عملية دفع مبالغ الرعاية تتم من قبل شركتَي الاتصالات استناداً إلى تقييمها للنشاط أو العمل موضوع الرعاية في بعض الحالات، غير أنه في أغلب الأحيان، كان الوزير يُقرر دفع مبالغ أخرى غير ملحوظة بالاستناد إلى اعتبارات خاصة استنسابية، ويعمد إلى إبلاغ الشركة بها لإنفاذها. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد المساهمات الرعائية التي أطلقتها «تاتش» في الفترة ما بين 2016 و2019 نحو 101 مساهمة بقيمة إجمالية بلغت 3,9 مليون دولار، في حين بلغ عدد المساهمات التي أطلقتها الوزارة بمبادرة منها نحو 199 مساهمة بقيمة إجمالية بلغت 11,7 مليون دولار. وبلغ إجمالي النفقات الرعائية المدفوعة من قبل «ألفا» خلال الأعوام من 2011 إلى 2021 حوالي 31 مليون دولار ومصاريف الدعاية والتسويق 28 مليون دولار والدعاية والإعلان 16 مليون دولار. كما لوحظ أن العام 2018 (عام الانتخابات النيابية) شهد أكبر معدل إنفاق على عقود الرعاية في الشركتين. ولذلك طلب الديوان جداول تفصيلية بالمبالغ التي تكبّدتها الشركتان في العامين 2018 و2019 والتي كان معظمها بطلب من الوزير (دفعت شركة "تاتش" 18 مليون دولار بدل رعاية وإعلان في العام 2018 من إجمالي 78 مليون دولار دفعتها بين 2010 و2018).

إيجارات سوليدير وأخواتها

بين 2012 و2018، كان الإنفاق على بدلات الإيجار في ازدياد مضطرد، فبلغت القيمة الإجمالية لبدلات إيجار المباني الرئيسية والمحطات والمستودعات والمكاتب والمواقف لشركة MIC1 خلال العام 2018 (عهد الجراح)، 22,3 مليون دولار من دون احتساب بدل إيجار السنة الأولى لمبنى «سوليدير». وبلغت القيمة الإجمالية لبدلات الإيجار لدى شركة Mic2 خلال العام نفسه 20,9 مليون دولار. وبلغ إجمالي بدلات إيجار Mic1 المدفوعة من العام 2010 إلى العام 2021، نحو 168 مليون دولار مقابل 140,9 مليون دولار لشركة Mic2 من العام 2010 إلى العام 2018 ومن دون احتساب بدلات إيجار مبنى «سوليدير» أيضاً. ولم يتم التوصل إلى اعتماد آلية مشاركة لمواقع الاتصال المستأجرة من قبل كل من الشركتين للحد من الإنفاق على بدلات الإيجار. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد مواقع الاتصال المنظم بشأنها عقود إيجار ما بين Mic1 ومالكي المواقع لغاية العام 2021، 1283 موقعاً، دُفع لقسم منهم بالدولار وقسم آخر بالليرة مع بداية الأزمة النقدية. خلال العام 2018 أيضاً، أُبرم عقد إيجار بين «تاتش» وشركة «سيتي دفلوبمنت ش.م.ل» لمبنيين في العقار 1526 الباشورة بمساحة 14700 متر مربع لمدة 15 عاماً، لقاء بدل سنوي بقيمة 6 ملايين و400 ألف دولار على أن تتم زيادة نسبة 1,5% من قيمة العقد سنوياً، كما تم توقيع عقد آخر لتجهيز المبنى بقيمة 22,6 مليون دولار. لكن بعد مرور عام على استئجار المبنى في عهد الجراح، قرر الوزير محمد شقير شراء المبنيين الواقعين في «سوليدير». وقد أثار الأمر فضيحة كبيرة آنذاك. وبلغت قيمة الصفقة 75 مليون دولار خُسمت منها قيمة الإيجار، ولكن أضيفت إليها فوائد لصالح مصرف «فرنسبنك». ووثقت تقارير أخرى قيمة ما دفع بأكثر من 100 مليون دولار. هذه العقود لم تخضع للرقابة الإدارية المسبقة كما المبالغ التي دُفعت وستُدفع. لذلك اعتبر الديوان أن التفرد في إلزام الدولة بها بمعزل عن أي رقابة يشكل مخالفة صارخة للأحكام القانونية وهدراً للمال العام.

«الفا» و«تاتش» للتوظيف السياسي

استُخدمت شركتا «ألفا» وتاتش من وزراء الاتصالات المتعاقبين في التوظيف السياسي والتنفيعات، وتم «حشوهما» بأعداد من العاملين تفوق حاجتهما. فقد بلغ إجمالي عدد الموظفين في «ألفا» عام 2010 نحو 714 موظفاً ووصل إلى 1102 موظف عام 2018 بزيادة نسبتها 54%، قبل أن ينخفض هذا العدد عام 2020 إلى 1053 موظفاً نتيجة الاستقالات والأزمة الاقتصادية. بلغت كلفة هؤلاء الموظفين عام 2010 نحو 21,7 مليون دولار، وصلت عام 2018 إلى 54,1 مليون دولار، وتراجعت عام 2020 إلى 42,4 مليون دولار. وفي شركة «تاتش»، ارتفع عدد الموظفين من 434 عام 2010 بكلفة 16,4 مليون دولار إلى 749 عام 2018 بكلفة 44,7 مليون دولار، بزيادة نسبتها 72,6%، وانخفض العدد عام 2020 إلى 720 موظفاً والرواتب إلى 36,3 مليون دولار.

14 مليون دولار حوافز في 2018!

رغم انخفاض الإيرادات، استمرت «ألفا» و«تاتش» في دفع حوافز بملايين الدولارات ولم يتضح ما إذا تم ذلك بناء على نتائج مؤشرات الأداء. وقد دفعت «تاتش» حوافز قيمتها 9,5 مليون دولار مقابل 5,5 مليون دولار في «ألفا» خلال 2018 في ولاية الوزير السابق جمال الجراح.

صندوق عجائب جمال الجراح

لفت تقرير ديوان المحاسبة إلى ما يسمى صندوق مشروع MIC Venture Holding الذي أنشئ عام 2018 بمبادرة من وزير الاتصالات جمال الجراح لدعم الشركات الناشئة من خلال صندوق استثماري للاتصالات يدعم الشركات الناشئة والناشطة في مجال التكنولوجيا والاتصالات. وقد ساهمت شركتا الخلوي في الشركة التي تُدير الصندوق مناصفة برأس المال البالغ 20 ألف دولار بداية، إضافة إلى الاستثمار بالمبالغ التي تُحدّدها الوزارة. وبالنتيجة، اقتطع الجراح نحو 9 ملايين دولار لدعم الصندوق، قبل أن يؤدي تردّي الأوضاع الراهنة إلى قرار الشركتيْن بموافقة وزارة الاتصالات وقف الاستثمار في صندوق الدعم.

انتخابات 2022

البقاع الأوسط ـ زحلة
هل تقلب العشائر الطاولة بإيعاز سعودي؟

نزالٌ حامٍ تشهده دائرة البقاع الأوسط – زحلة. حرب على المكشوف بين حزب الله والتيار الوطني الحر من جهة والقوات اللبنانيّة التي تراهن على رافعة الصوت السني، بعدما زكّى الرئيس فؤاد السنيورة أحد المسؤولين المستقبليين ليكون على لائحتها. فيما يتوقع أن يعيد دخول السعودية إلى المشهد خلط الأوراق

لينا فخر الدين

ثلاث من اللوائح المتنافسة في دائرة البقاع الأوسط - زحلة (لائحة القوات اللبنانية مدعومة من الرئيس فؤاد السنيورة، ولائحة ميريام سكاف، ولائحة النائب ميشال ضاهر) تتنازع على الكتلة السنية التي تعدّ نحو 54 ألف ناخب يصوّت منهم عادةً أكثر من 26 ألفاً.

الرهان هو على الصوت السني ولو أنّ الغلبة هنا للمسيحيين الذين تُقدّر أصواتهم بنحو 120 ألفاً لا يُشارك معظمهم في الاستحقاق، ناهيك عن هجرة نسبة كبيرة منهم

> العشائر التي يُشكّل افرادها نحو 20% من الناخبين السنة لم تحسم خيارها بعد

إلى الخارج. أما الأصوات الشيعيّة التي تُقدّر بنحو 28 ألفاً فستصب في غالبيتها في اللائحة المدعومة من حزب الله والتيار الوطني الحر وتضم الرئيس السابق لبلدية مجدل عنجر حسن صالح عن المقعد السني. الكباش بين اللوائح المتنافسة هو تحديداً على «قدامى» تيار المستقبل الذين يتناتشون إرث الرئيس سعد الحريري علناً. السنيورة كان أوّل المسارعين إلى الصحن المستقبلي لحجز حصّته بعدما زكّى المسؤول المستقبلي السابق بلال الحشيمي الذي «يملك» مسجداً ومدرسةً في مسقط رأسه تعلبايا. بعد استشارة «دولة الرئيس»، توجّه الحشيمي إلى مجدليون لأخذ بركة «الست»، إلا أنّ النائبة بهية الحريري رفضت تبنيه. فعاد السنيورة و«رفشه» باتجاه الوزير السابق نهاد المشنوق الذي لن يعمل على تعويم مرشح آت من «السادات تاور». لم يستسلم السنيورة وعرض على الحشيمي أن يقصد منسق عام المستقبل في البقاع الأوسط سعيد ياسين المحرج لوجود 4 مرشحين من بلدته مجدل عنجر من بينهم صهره، فتفادى الإحراج بتأكيد التزامه موقف الحريري.

حربٌ بين المشايخ

عاد الحشيمي إلى تعلبايا وبدأ حملته الانتخابية بغطاء من السنيورة. ردّه على رافضي دعمه بسبب تحالفه مع «القوات» هو كالمعتاد: عدم ترك الساحة السنية لحزب الله. سحَر الرجل «مسجده» للحملة الانتخابية، وعمل إمام المسجد الشيخ عيسى خير الدين على لسم شمل بعض المشايخ مخصصاً خطبه لدعم الحشيمي، ووصل به الأمر حدّ تشجيع الناخبين على قبض رشاوى انتخابية من المرشحين شرط أن يقترعوا للحشيمي الذي شبّهه في إحدى خطب الجمعة بـ«الخليفة عمر»! فيما حوّل المحكوم سابقاً بالتعامل مع العدو الإسرائيلي زياد الحمصي منزله إلى قاعدة انتخابيّة لأنصار الحشيمي، ووزّع حصصاً غذائية وغالونات مازوت.

لم يترددوا في استخدام منابرهم في مساجد قرى البقاع الأوسط، فتحوّلت الخطب الأسبوعية إلى سجالات حامية وسرعان ما انتقلت إلى وسائل التواصل الاجتماعي ووصلت إلى حد الشتائم.

دار الفتوى لم تتدخل. من زار مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان لدعوته إلى فك الاشتباك بين مشايخ البقاع، فهم منه أنّه مُحرج ولن يتدخّل بين مناصري الحريري والسنيورة. دفع ذلك بمجموعة من المشايخ المحسوبين على الجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الخيرية وهيئة العلماء المسلمين والصوفيين، إلى تشكيل لجنة خرجت بترشيح الشيخ خليل الرواس، من إحدى عشائر بر الياس، عن المقعد السني. كان الرواس المقرب من الجماعة يمتلك فرصةً جدية للوصول إلى المجلس النيابي لما يمتلكه من حيثية شعبية، إلا أنّ اللوائح سرعان ما نفضت يدها منه بسبب حساسية تقديمه إلى الناخبين المسيحيين في زحلة وسحبت الأحزاب بساط دعم المشايخ له فأعلن انسحابه.

أما ميشال ضاهر، فاختار أن يكون على لائحته مرشح قوي مقرب من تيار المستقبل هو المدير العام السابق لوزارة الثقافة عمر حلبلب. صحيح أن بهية الحريري اضطرت لإصدار بيان تؤكد فيه أنها لم تتبنّ حلبلب، إلا أن الماكينات الانتخابية في البقاع الأوسط تؤكّد عكس ذلك. وتُشير إلى لقاء بين ضاهر والأمين العام للمستقبل أحمد الحريري الذي زكى حلبلب في مواجهة الحشيمي. وهذا اللقاء تُرجم على الأرض بدعم من منسقي المستقبل في البقاع سعيد ياسين ومحي الدين الجمال لحلبلب من تحت الطاولة.

مع ذلك، لا تبدو حظوظ حلبلب مرتفعة، ويبدو أنه سيُقدم أصواته التفضيلية السنيّة على «طبقٍ من ذهب» لصالح ضاهر.

أبرز المنافسين للحشيمي سيكون محمد شفيق حمود المرشح على لائحة ميريام سكاف. ففي حال حصول «الست» على حاصل سيكون لصالح حمود أو المرشح الأرمني على لائحتها، باعتبار أن استطلاعات الرأي تُشير إلى أن المعركة على مقعد الروم الكاثوليك ستكون على الأغلب محصورة بين النائب القواتي جورج عقيص وضاهر.

كلّ ذلك يشير إلى أن المعركة في دائرة البقاع الأوسط - زحلة ستكون محتدمة. الصراع السياسي بين حزب الله - التيار الوطني الحر من جهة والقوات اللبنانية سيكون علنياً في هذه الدائرة. ولذلك، ينتظر كثيرون أن تدخل السعودية بثقلها إلى المشهد لتجيير الأصوات السنية لمصلحة القوات مما يكسبها حواصل إضافية. وعليه، لا يستبعد أن تتغيّر خلال المرحلة المقبلة وجهة بعض مفاتيح المستقبل الانتخابية في قرى بقاع السهل وأن يقوم هؤلاء بنقل البارودة من كتف إلى كتف، من حلبلب إلى الحشيمي، تلبيةً لرغبة «طويل العمر».

وإذا كانت لهذه المفاتيح قدرة على إدخال بعض التعديلات على المعركة، فإنّ بيد العشائر المجنسّين الكلمة الحاسمة في قلب الطاولة لصالح القوات. ما يؤكد ذلك أن العشائر التي يُشكّل أفرادها نحو 11250 ناخباً (نحو 20% من الناخبين السنة) لم تحسم خيارها بعد. والأهم أن العشائر في الفاعور وبر الياس سحبت مرشحيها من دون أن تُقدم بديلاً عنهم ما يفتح الأبواب أمام تسوية مع إحدى اللوائح إذا ما أعطت السعودية إيعازها.

(هيثم الموسوي)

«لبنانيّو سوريا» في عكار مشتّتون... زمن «البلوك» ولّى!

نجلة حمود

مع كل استحقاق نيابي في عكار، تتجه الأنظار إلى الحدود اللبنانية - السورية، في منطقة وادي خالد وسهل عكار، وينشط المرشحون بحثاً عن أصوات الناخبين المقيمين في سوريا، لقدرتهم على تمييل كفة الميزان لمصلحة المرشح الذي يتمكن من كسب ثقتهم، وإمكانياته المادية لتأمين كلفة انتقالهم إلى لبنان، فضلاً عن «المونة» السورية

ينقسم الناخبون اللبنانيون المحسوبون على سوريا في عكار إلى قسمين:

- المقيمون في سوريا من أبناء وادي خالد والمجنّسون وفق إحصاء عام 1932، ممن انتقلوا إلى البلدات السورية المجاورة للحدود بسبب صراعات عشائرية. ويقدر عدد هؤلاء بنحو خمسة آلاف ناخب (من كل الطوائف)، يلتزمون بمعظمهم ما يسمى «التعليمة السورية»، خصوصاً أنهم بمعظمهم موالون للنظام السوري، ويمكن لأصواتهم أن ترجح كفة الميزان لمصلحة مرشح معين.

- الناخبون العلويون في سهل عكار المحسوبون على قوى الثامن من آذار، ويبلغ عددهم 18 ألف ناخب على لوائح الشطب، ومن المفترض أن لهم القدرة على تحديد هوية النائب العلوي في عكار، في ظل القانون النسبي، شرط أن تنال اللائحة التي يصوّتون لها الحاصل الانتخابي الذي يمكن أن يتراوح بين 15 و18 ألفاً.

ومن المُفترض أن لائحة «عكار أولاً» التي تضم النائب السابق محمد يحيى والتيار الوطني الحر والحزب السوري القومي الاجتماعي ومستقلين هي الأقرب إلى نيل ثقة هذه المجموعة من الناخبين. إلا أن كثرة العاتبين و«الحردانين» والعازفين عن المشاركة، فضلاً عن كثرة المرشحين، تشتت «البلوك» الذي يفترض أن يصب للائحة واحدة. فحزب البعث خارج المنافسة الانتخابية، ويلوّح أمينه العام علي حجازي بـ«موقف اعتراضي» رداً على «تعرّضنا للغدر الذي لن يمر مرور الكرام»، لافتاً إلى أن القدرة التجييرية للبعث في هذه المنطقة «تقارب ألفَ آلاف صوت تفضيلي مرشحة للارتفاع لأننا حزب منظم».

«القومي»، من جهته، منقسم ومشتت، وقد سبق أن أعلن «فرع أسعد حردان» في بيان، أن لائحة «عكار أولاً» «لا تعني منفذية عكار ولا يمكن لأي فريق أن يلزمنا أو يمون على قرار الحزب».

بدوره المرشح العلوي حسن السلوم، الذي حصد عام 2018 نحو 4500 صوت تفضيلي، أكد في مجالسه أنه سيعمل ضد اللائحة رداً على عدم ضم زوجته المرشحة ليندا السلوم إليها لصالح حيدر عيسى.

العتب يمتد إلى وادي خالد حيث يعمل رئيس اتحاد بلديات وادي خالد السابق أيمن اليوسف ضد أي لائحة تضم المرشح محمد يحيى بسبب الخلاف القوي بينهما بعدما كانا معاً في انتخابات 2018، وكان الأول رأس حربة في تسهيل عبور الناخبين المقيمين في سوريا إلى قرى وبلدات وادي خالد.

لذلك كله يعتبر «البلوك» العلوي الذي يشغل بال المرشحين ويحاولون التدقيق في ما يتم تسريبه من معلومات عن إعطاء النظام السوري الضوء الأخضر لمن يمون عليهم، مشتت ومنقسم هذه الدورة، كما أن كثرة المرشحين (17 مرشحاً علوياً، ستة من بلدة واحدة، وثلاثة من عائلة واحدة)، جراء القانون النسبي وكيفية توزيع الحواصل دفع بالكثيرين إلى الترشح لكون المرشح العلوي الأضعف قد يفوز بالمقعد، تماماً كما حصل في انتخابات العام 2018 حين فاز النائب مصطفى علي حسين بـ1100 صوت تفضيلي.

المرشح العلوي محصور ضمن لائحتين، بحسب الشيخ علي قدور أحد فاعليات سهل عكار، هما: لائحة «الاعتدال الوطني» (نواب المستقبل) التي تضم المرشح العلوي أحمد رستم، و«عكار أولاً» التي تضم حيدر عيسى عن المقعد العلوي. مؤكداً أن عيسى سيحصد أعلى نسبة من أصوات العلويين، لكن نجاحه يتوقف على عدد الحواصل التي ستحصدها اللائحة.

بين هدم الأهراءات وفقدان الخبز
ناخبو لبنان لزوم ما لا يلزم

قرار هدم الأهراءات، عشية الانتخابات، في زمن فقدان ربطة الخبز وارتفاع سعر المحروقات والغياب الكلي للكهرباء، يعني أن ثمة من يدرك بأن الناخبين في لبنان أصبحوا مجرد أرقام

هيام القصيفي

في العادة، لا يتم التعامل مع الناخبين في لبنان إلا بكونهم أرقاماً، أي في قراءة أعداد الناخبين ثم المقترعين، واتجاهات الاقتراع سياسياً وطائفياً ومذهبياً. وفي العادة أيضاً، يتعاطى المرشحون والقيادات السياسية مع الناخبين على أنهم لزوم ما لا يلزم، وأنهم للصور فقط ولتجميل العملية الديموقراطية بوضع ورقة الانتخاب في صندوق الاقتراع.

كان يفترض بحدث 17 تشرين أن يقلب مقاييس الانتخابات هذه السنة، ويجعل الناخبين ضرورة حيوية للمرشحين والأحزاب. وجاء انفجار المرفأ ليضع الناخبين وجهاً لوجه مع القوى السياسية، في ضوء التحقيقات التي أجريت. لكن، مع بدء التحضير للانتخابات، بدت أولى المفارقات أن الناخبين عادوا ليكونوا أرقاماً، بدل أن يتحوّلوا رقماً صعباً في معادلة إعادة إنتاج الطبقة السياسية نفسها. فما يظهر من اداء الناخبين والمرشحين والقراءات الاستباقية للانتخابات يتحدث عن تغيير طفيف في بعض الدوائر، وعن إعادة إنتاج مجلس نيابي شبيه في تركيبته بتوزع القوى الحالية، كاتجاهات سياسية وليس كعدد مقاعد لن يكون المتغير فيه كبيراً في شكل دراماتيكي. إذ بعد انحسار تظاهرات 17 تشرين، وإفشال التحقيقات في انفجار المرفأ، جاء أداء المجتمع المدني وبعض القوى التي أطلقت على نفسها اسم قوى تغييرية، ليزيد من حظوظ المجموعات الحزبية المعارضة والمالية في الوصول إلى المجلس، ويساهم أكثر في طمانتها إلى واقعها الانتخابي، إلا إذا تمكنت هذه القوى رغم تشكيل اللوائح وتشرذمها من خلق نواة معارضة حقيقية عشية الانتخابات.

لذا يمكن السؤال فعلياً ما هو دور الناخب اللبناني في الأزمات المتتالية التي تلاحقه يومياً قبل شهر من 15 أيار. وهل يمكن للناخب أن يكون على بيّنة مما يريده المرشحون، بغض النظر عن المناظرات الحزبية التي تقيمها الأحزاب لمحازبيها؟

تمهيداً للانتخابات الفرنسية الرئاسية، كتب الكثير عن كيفية التحضير للقاءات عامة ومصغرة متخصصة لتحضير الناخبين لاختيار أفضل البرامج والمعايير الأخلاقية والسياسية والبيئية والاقتصادية. فأهمية الناخب أنه، ببساطة، ناخب يضطر زعماء الأحزاب إلى استرضائه في أدق التفاصيل، وليس بعناوين عامة وشعبوية. في لبنان، ورغم أن المرشحين يقومون بجولات وحفلات انتخابية، إلا أنهم - باستثناء قلة محدودة - يكادون لا يأتون على ذكر برنامج انتخابي واضح. فالمهرجانات الخطابية بتّت في الأيام الأخيرة نفسها على حفلات هجاء متبادلة وإطلاق توصيفات ومعايير ينحدر فيها المستوى الأخلاقي والثقافي والسياسي. وعدا عن عنوان الصراع السياسي المتجدد بين قوى 8 آذار ومحاولات جمع أضدادها، وبين ما بقي من قوى 14 آذار، فإن ما يشهده لبنان اليوم ليس سوى واجهة مزيفة للانتخابات، يتحمل مسؤوليتها الناخبون الغائبون فيما يفترض أن يكونوا نجم انتخابات 2022.

ما حصل في قرار مجلس الوزراء بهدم أهراءات المرفأ يشبه القطيعة التامة بين طبقة سياسية وحكومة وعهد وبين الناس الذين هم ناخبون اليوم. وهذا يعكس، في واقعه الحقيقي، أن ثمة من يدرك أن هذا القرار لن يتحول كرة نار تنفجر في الشارع وفي وجه القوى السياسية في صندوق الاقتراع. لأن أي تبريرات علمية لا يمكن فهمها في لحظة تتعلق بحق شهداء المرفأ وأهاليهم، بل تعطي تأكيداً بأن القوى السياسية عادت لتتصرف وكأنها في مرحلة ما قبل 17 تشرين، في أداء

> الكهرباء والخبز وتحقيق المرفأ وأموال المصارف كلها عناوين تبقى صالحة لانتخابات 2026

يشبه تصرف بعض قوى المجتمع المدني والشخصيات التي ركبت موجة الشارع، لتصل إلى لقب مرشح للانتخابات ولو لم تصل إلى المجلس النيابي.

خطورة قرار هدم أهراءات القمح أنه متعدد الاتجاهات. لكن بوصلته أن الناخبين الذين لا يجدون ربطة خبز في الأفران، ويعرفون أن القمح إما مغشوش أو مفقود، يطلقون النكات حول طوابير الذل أمام الأفران كما فعلوا عندما وقفوا أمام محطات المحروقات. وهم أنفسهم الذين يدفعون ثمن صفيحة البنزين 450 ألف ليرة، بعدما كانوا يدفعون ثمنها 30 ألفاً قبل أشهر، وهم الذين لم يتمكنوا من تحصيل أموالهم في المصارف، ولا ينعمون بكهرباء مؤسسة الكهرباء ولا كهرباء المولدات إلا بعد الدفع بالدولار، فيما يرفعون أعلام أحزابهم على شرفات منازلهم. وهم أنفسهم موظفو القطاع العام الذين لا تدفع لهم المصارف الإضافة على رواتبهم رغم تعميم مصرف لبنان. وهم الذين ظن مخطئاً وزير الاتصالات بأنهم قد يؤثرون سلباً في الانتخابات، فتقرر إرجاء رفع تسعيرة الإنترنت من أول أيار إلى أول حزيران أي بعد انتهاء الانتخابات.

هؤلاء الناخبون، ومرشحو المجتمع المدني في مقدمهم، غضوا النظر عن قرار خطير بالمعنى الجوهري بحجم تأجيل الانتخابات البلدية إلى العام المقبل كي يتسنى للنواب المنتخبين وضع البلديات تحت وصايتهم. هؤلاء الناخبون سيكونون على الموعد في 15 أيار، لأن المرشحين يحتاجون إليهم أمام عيون المجتمع الدولي، للقول إنهم أتموا واجباتهم الديموقراطية في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وإنتاج مجلس شبيه بالحالي. أما الكهرباء والخبز وتحقيق المرفأ وأموال المصارف فكلها عناوين تبقى صالحة لانتخابات 2026.

(هروان بو حيدر)

مهرجان ريفي ـ القوّات: استعراض قوّة

عبد الكافي الصمد

«يُسجّل» للوزير السابق أشرف ريفي أنه أدخل القوات اللبنانية، برايتها وشعاراتها، إلى مدينة الشهيد رشيد كرامي. «المهرجان» الذي أقيم أول من أمس، في ملعب الوفاء المغلق في منطقة الضم والفرز، لائحة «إنقاذ وطن»، بدا أن الهدف منه هو الاستعراض والحشد. وهو ما توفّر عبر الاستعانة بمفاتيح انتخابية من مناطق شعبية موالية للمستقبل تمكّن ريفي من استمالتهم، واستقدام مناصرين للقوّات من خارج المدينة وحتى من خارج الدائرة، دخلوا طرابلس رافعين رايات القوّات وجالوا في بعض شوارعها، ومنها ساحة عبد الحميد كرامي - ساحة النور، في مشهد غير مسبوق لحزب سمير جعجع في المدينة، وسط إجراءات أمنية مشدّدة خشية أيّ ردود فعل من مناصري آل كرامي، ومن أنصار تيار المستقبل. وهو ما تُرجم أثناء الاحتفال بإطلاق هتافات مؤيدة للحريري مقابل هتافات مؤيدة لجعجع، ما أدى إلى نشوب إشكالات وتضارب في ظلّ فوضى عارمة سادت المكان، ودفعت المنظمين إلى اتهام «جهات متضرّرة من الحضور الشعبي الكبير بإرسال شبّيحة لافتعال إشكالات بقصد تخريبه».

مقرّبون من ريفي أقرّوا لـ«الأخبار» بأنّ «المهرجان كان فاشلاً تنظيمياً. لكنّه كان ناجحاً جماهيرياً. فالحشد الذي ضاق به الملعب المقفل (يتّسع لألفَي كرسي) كان نتيجة الدعوات التي وُجّهت بالآلاف لحضوره لإظهار قدرة ريفي على الحشد الجماهيري، وهو بعث بذلك رسالةً إلى من يعنيهم الأمر تؤكّد أنّه موجود في طرابلس وله حيثيّته فيها». وأكدت المصادر أن «قسماً من ماكينة تيّار المستقبل وشخصيات ومفاتيح انتخابية محسوبة على التيار وعلى الرئيس نجيب ميقاتي التحقت بريفي الذي أراد بهذا أن يقول للآخرين في طرابلس إنّه حاضر وسيحقق مفاجأة لا تقلّ عن مفاجأة الانتخابات البلدية عام 2016»، علماً بأن المهرجان، كما هو متوقع، تحوّل إلى منصّة للهجوم على حزب الله وإيران، فيما خلت الخطابات من أيّ مشروع جديد أو برنامج لإخراج البلد من أزمته.

انتخابات 2022

إسلاميو صيدا يدعمون «مرشّحهم»

الجماعة تبحث عن تحالف لا مقايضة

صيدا - **الأخبار**

لطالما كان الإسلاميون في قلب المشهد السياسي الصيداوي. حركة الإخوان المسلمين في المدينة تعود إلى عقود طويلة. والمنضوون في صفوفها مروا بتجارب تنظيمية عدة قبل الرسو على تنظيم الجماعة الإسلامية. لكن ما أصاب المدينة جراء تمدد تيار رفيق الحريري أصابهم هم أيضاً. وما زاد في مشكلاتهم الانقسامات التي حصلت خلال العقدين الماضيين، بين مجموعة

> **الجماعة تتحرك ضمن ثابتتين: عدم مقاطعة الانتخابات وعدم تقديم أصواتها لأحد بالمجّان**

لا تمثل قاعدة كبيرة، ذهبت إلى تحالف وثيق مع حزب الله باسم «قوات الفجر»، ومجموعة أخرى قادها القيادي البارز الدكتور علي الشيخ عمار اتخذت منحى المواجهة ووصلت حد التجانس مع الشيخ أحمد الأسير الذي نجح، قبل سنوات من الربيع العربي، باستقطاب حشود كبيرة من مريدي «الإسلام الدعوي» في المدينة. لكن انخراطه السياسي المباشر على خلفية الأزمة السورية أعاده إلى حجم ضيق جداً قبل أن يصيبه ما أصابه بعد أحداث عبرا. أما بقية الجماعات الإسلامية فلا تمثيل جدياً لها في المدينة. جمعية المشاريع الخيرية (الأحباش) لم تحتل مكانة وازنة، وبقي التيار السلفي أقرب إلى المجموعات الناشطة في مخيم عين الحلوة. أما ما يسمى بـ«التيار التقليدي» القريب من دار الإفتاء، فاستظل بخيمة آل الحريري ومجدليون.

على هذا المنوال، كان تصويت الإسلاميين في كل الانتخابات البلدية والنيابية. وبقيت كتلة الجماعة الإسلامية الأبرز، ومحط أنظار القوى المتنافسة على المقاعد السنية في المدينة أو المسيحية في الدائرة.

هذه الدورة، لم تخرج الجماعة الإسلامية في صيدا من الاستحقاق الانتخابي بالكامل. فرغم انسحاب مرشّحها بسام حمود، في اليوم الأخير لتسجيل اللوائح، تدرس الجماعة تجيير أصواتها، التي يتطلع مرشّحون كُثر للحصول عليها، لضمان الفوز بـ«مقعد بهية الحريري» في دائرة صيدا - جزين. الجماعة لم تحسم خياراتها «الواسعة» حتى الآن، لكنها تتحرك ضمن ثابتتين: الأولى عدم مقاطعة الانتخابات، والثانية عدم تقديم أصواتها لأحد بالمجّان، فهي «ليست جمعية خيرية»، وإنّما عن «تحالف يمتدّ إلى ما بعد الانتخابات النيابية». وتجزم بأن حجمها الانتخابي أكبر من 3204 أصوات التي حصدتها في الانتخابات الأخيرة، وتعتبر أنها دفعت ثمن التحالف مع التيار الوطني الحر، ما حدا بها إلى عدم الاستمرار في التحالف. فاعتكفت عن الانتخابات البلدية عام 2016 على 2748 صوتاً. يومها دعمه مناصرو الشيخ أحمد الأسير. وفي انتخابات 2018، جيّر كثيرون من هؤلاء أصواتهم لبهية الحريري، أملاً بإقرار «عفو عام» يشمل الملاحقين على خلفية أحداث عبرا. ومع غياب تيار المستقبل عن المشهد الانتخابي، وعجز المتبقّين عن ضمان إقرار «عفو عام» يشمل «إخوتهم وأبناءهم»، لن يدعم «جو الأسير» مرشّحاً محدّداً، علماً بأن تواصل بين الأسيرين والشيخ عمار، وفق مصدر لـ«الأخبار».

(هيثم الموسوي)

وقد «زادت وتيرتها عقب إقفال باب تسجيل اللوائح»، علماً بأنها لا تشمل المرشّح الإسلامي، على لائحة التيار الوطني الحر، علي الشيخ عمار، الذي أبلغته بأنها «غير معنية بترشحه».

الشيخ عمار قيادي سابق في الجماعة، تبوّأ رئاسة المكتب السياسي فيها، قبل أن يخرج من صفوفها. شكّل ترشحه على لائحة التيار الوطني الحر مفاجأة، فهو من معارضي التيار، وكان حتى قبل أيام من إعلان اللائحة يُهاجم قياداته، وصولاً إلى رئيس الجمهورية ميشال عون. يخوض «المرشّح المستقل» الانتخابات النيابية من باب «الحرص على أن يكون للتيار الإسلامي حضوره في المشهد الانتخابي لمدينة صيدا». ويُبرّر تحالفه مع التيار بـ«القانون العجيب والمبني على أسس التوزيع الطائفي أو الطائفية السياسية». كما يعتبر أن «الاستعانة بالخصوم واستخدامهم كجسر عبور من أجل تحقيق أهدافك المرجوة، قد تكون مثل هذه الاستعانة مبرّرة أو مستحسنة أو ربما مطلوبة».

حصل الشيخ عمار خلال الانتخابات البلدية عام 2016 على 2748 صوتاً، يومها دعمه مناصرو الشيخ أحمد الأسير. وفي انتخابات 2018، جيّر كثيرون من هؤلاء أصواتهم لبهية الحريري، أملاً بإقرار «عفو عام» يشمل الملاحقين على خلفية أحداث عبرا. ومع غياب تيار المستقبل عن المشهد الانتخابي، وعجز المتبقّين عن ضمان إقرار «عفو عام» يشمل «إخوتهم وأبناءهم»، لن يدعم «جو الأسير» مرشّحاً محدّداً، علماً بأن تواصل بين الأسيرين والشيخ عمار، وفق مصدر لـ«الأخبار».

مقالة

عرس الأطرش في الزفّة

جمال غصن

بات لبنان على بُعد شهر من استحقاق الانتخابات النيابية وفقاً للدّستور، أو العرس الديمقراطي وفقاً للعُرف الذي طالما طغى على الدستور في الممارسة السياسية اللبنانية. ويُسجّل للبنان واللبنانيين أنهم من أكثر البلدان والشعوب حماسةً للأعراس، إذ يتبارى الميسورون، بطرق شرعية أو غيرها، في استعراض ثرواتهم (أو منهوباتهم)، خلال عقد قران أنجالهم وكريماتهم في الدعوات والزفّات والمؤاتم وقوالب الحلوى والمطربين والطبّالين والكمنجاتيين ومصمّمي الأزياء ومصفّفي الشعر وطالبي الوجوه وغيرها من العروض الجانبية، في سيركٍ جديرٍ بالعرض على مسارح برودواي أو في ملاهي لاس فيغاس. منافسات حفلات الزفاف لا تقتصر على الأغنياء، فحتى عرسان الطبقة الوسطى ينظّمون عروضاً تُفلسهم لسنين من أجل حفلات مستنسخة مكلفة لا تأتيهم إلا بوُهم التميّز ونقد لا متناهٍ من المدعوّين.

لكن، رغم الهوس اللبناني بالأعراس، قليلون هم المتحمّسون لافتتاحية موسم أعراس صيف 2022 في الخامس عشر من أيار. فقط عدارى السياسة، الذين «ما باس تمهم إلّا أمهم» وأضحوا شوّاراً ذات يوم في تشرين، ينضحون حماسةً لليلةٍ سيكتشفون فيها أن أدادهم لا يرتقي إلى المتوقّع. من بين أطرف هؤلاء، أحد العلمانيين، حتى النخاع، الذي بدأ بالحديث عن طموح في الوصول إلى قصر بعبدا لمجرّد استيفائه غُرف المؤزّنة الرئاسي، رغم أن إنجازه الانتخابي الوحيد حتى الآن هو أنه اجتاز الانتخابات التمهيدية في حملته، علماً بأن معظم مرشّحي الحملة فعلوا ذلك. اللوثة الرئاسية التي تُرجمت حماسة انتخابية تغييرية عند انطلاق موسم الحملات الانتخابية الخريف الماضي، تتركّز هذه الدورة في دائرة الشمال الثالثة، دائرة «الأقضية الأربعة» تُؤوي مرشّحين أربعة للرئاسة الأولى، اثنان منهم مرجّحان ليمكثا في بعبدا «إثنتي عشرية» من السنين القادمة (أحدهما مرشّح للانتخابات النيابية بشخصه والثاني بنجله)، بينما الآخران هما مشروعا خوان غوايدو وعبد ربه منصور هادي لبنانيان (أيضاً أحدهما مرشّح للانتخابات بشخصه والثاني بعقيلته). لكن هذه الحماسة خفتت مع عتمة الشتاء الموعود بالغاز المصري، الذي كان أول الوعود الانتخابية التي نكثت بها السفيرة الأميركية، وهي كانت وعدت به يوم حاولت مناطحة جبران باسيل على مقعده النيابي، كانت دوروثي شيا موجودة بقوة على أرض «الأقضية الأربعة» في أول أيام الحملة الانتخابية، تفتتح لوحاً شمسياً هنا أو جلّاً زراعياً هناك، قبل أن تُفقدها أرقام الاستطلاعات الأمل في تغيير المشهد البرلماني اللبناني من خلال صناديق الاقتراع، فاعتكفت عن الانتخابي العلني وألقت لوم تبخّر الغاز المصري على المحامين الذين يخطّون العقود المعقّدة التي تتطلّبها صفقة استجرار ساعتَي كهرباء إلى بلد بحجم حيّ قاهري.

> **أكثر من سيخيب ظنه إن أرجئت الانتخابات هم جماعة الـ 200 والـ 300 صوت الذين سيدّعون أن المنظومة خافتهم فاسكتتهم**

وعلى سيرة البخار الانتخابي، انبعثت روح مفاجئة في بيروت مع إطلالة هلال شهر رمضان وإفطاراته مَحَت إحباطَ سنةٍ (أو أقلّ بقليل) من غياب للعُرب عن لبنان. على قاعدة «لا يفيدك إلا قديمك»، وفي غياب الحماسة للزفاف مع الضرّة «السبعتعشية»، نُفض الغبار عن الآذاريين الأصليين في محاولة يائسة لاستنهاض همم هائمة في همومها قبل أيام من استفتاءات شعبية لا يريدها أحد منهم. لكن رغم ذلك، ما زال العرس الديمقراطي قائماً، حتى الآن، ومليئاً بالفواصل الترفيهية الهزلية، من نجيب «اسمي خالد علوان» إلى فادي «كما يقولون في الدارج self made man»، ومن وضّاح «الثائر على خطى بولا يعقوبيان» إلى التوأمين ميشال حرب، ومجد المر وغيرهم من العرسان. عرسان يُعقد عليهم الأمل بمستقبل «غير» في لبنان.

حب اللبناني للأعراس يخير، مثل الليرة، لكنّ المشكلة أنه في العُرف غالبية الزيجات تشترط مهراً، ولا حفل زفاف من دون تنقيط، أو كما يقولون في الدارج «liste de mariage». المهر في البنك لا خوف عليه، أما التنقيط فحاله حال الغاز المصري. السخاء الأوروبي والأميركي لم يُترجم بهجة، لأن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه. أما بالنسبة إلى الكرم العربي الذي اعتاد عليه الأكثريات النيابية في مجلس تلو الآخر، فقد حوّله محمد بن سلمان إلى استثمارات خاسرة في لوحات فن ويخوت ترف ورؤى وهم وعواصف عزم. كانت توجد بوادر تمويلية من البنكرجيين الجدد المنتشرين الذين أسّسوا منابر لقيادة المجموعات الثورية غير السياسية. لكنهم كفيرهم تراجعوا بعد أن فرّقتهم الخلافات الشخصية. غير السياسية هي الأخرى، وبعد أن تبيّن أن حسابات حقل ساحاتهم لا تتطابق مع حسابات بيدر صناديق اقتراعهم. على الأقل، البنكرجيون الجدد، بعكس القِدم، يثقون بالأرقام التي تظهرها الآلات الحاسبة.

يُحكى عن إمكان تأجيل الانتخابات أو إلغائها، ومن المعروف أن الأعراس اللبنانية لا تكتمل من دون مفرقعات وألعاب نارية، وفي بعض الأحيان رصاص طائش، أكثر من سيخيب ظنه إن حصل ذلك هم جماعة المئتين والثلاثمائة صوت، الذين سيدّعون أن المنظومة خافتهم فاسكتتهم. هؤلاء هم تحديداً من عنتهم عبارة «نوماً هنيئاً لأطفالكم» في دعوات الأعراس التقليدية. أما بالنسبة إلى «الكبار في الغرفة»، وهو التعبير الذي استخدمته رئيسة صندوق النقد الدولي السابقة ورئيسة البنك المركزي الأوروبي الحالية كريستين لاغارد لتعيير اليونانيين باختيارهم لحزب يساري لمفاوضة صندوقها عندما كانت تُخضعهم لشروط الدائنين، فعليهم أن يتمسكوا بالانتخابات، فهي من آخر مقوّمات شرعية دولتهم. لكن أيضاً عليهم أن يَعوا أن المعركة الحقيقية لا تدور في مبنى وزارة الداخلية والبلديات يوم الخامس عشر من أيار، بل على الجانب الآخر من شارع الحمرا، حيث «صيفة الذهب». هم طبعاً يدركون ذلك، ولذلك لا بأس أن يكون العرس الانتخابي «من قريب» وبميزانية متواضعة، والرقصة الأولى ستكون حتماً على أنغام أغنية «بلا ولا شي»، لأن ما يهمّ هو الحب الحقيقي وليس المظاهر. أكيد أنهم يدركون ذلك، لكن ماذا يفعل الفرزلي وخير الدين وكنعان على رأس الدبكة؟ لا زالت الأفراح في دياركم عامرة...

تقرير

الأعرج مثّل أمام صوان في كمين الطيونة:

ما حصل لا يمكن أن يكون من دون علم جعجع

عبد الله قمح

مثّل الرئيس السابق لـ«تمور الأحرار» جورج الأعرج أمام قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية، فادي صوان، للاستماع إليه بصفة شاهد في ملف كمين الطيونة الذي استهدف متظاهرين في 14 تشرين الأول الماضي، وأسفر عن سبعة شهداء وأكثر من 30 جريحاً برصاص عناصر من القوات اللبنانية ومن الجيش.

وكان الأعرج قد أكّد عبر مقابلة بُثّت عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن سيمون مسلّم، مسؤول أمن رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، زاره قبل ليلة من الجريمة طالباً مساندته، ورأى مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي أنّ المقابلة بمثابة إخبار وادّعى على جعجع في 24 آذار الماضي، ناسباً إليه ارتكابه «جرائم التدخل المباشر بالقتل عمداً وإثارة النعرات الطائفية والحض على الفتنة بين اللبنانيين والاقتتال الداخلي وتعريض السلم الأهلي للخطر». وأحال الادعاء على قاضي التحقيق العسكري الأول فادي صوّان، وطلب منه استجواب جعجع واتخاذ القرار المناسب بحقّه.

الأعرج كرّر لـ«الأخبار» أن مسلّم زاره ليلة الكمين «لبضع دقائق. التقينا في الشارع. طلب مني مؤازرة، وذكر أن هناك محاولات لاقتحام عين الرمانة. فرفضت لأن هناك جيشاً يحمينا». وأضاف إنه مثل أمام القاضي صوان لساعتين ونصف ساعة، في الرابع من الجاري، للاستماع إليه بصفة شاهد، وإن قاضي التحقيق «ركّز على طبيعة زيارة مسلّم وأسبابها، وعلى الوضع في عين الرمانة ليلة الحادثة، ووضعية المنطقة من الناحية العسكرية، وطبيعة حضور القوات في ذلك اليوم، إضافة إلى التيار الوطني الحر وأطراف أخرى». وأبلغ الأعرج القاضي أن أحداً من التيار الوطني الحر لم يشارك في الأحداث «وكانوا ينتشرون في محيط مكتبهم فقط». وعن التحضيرات العسكرية، أفاد بأنها «لم تكن مرئية، لكن المنطقة كانت مستنفرة قواتياً وتغلي». وأكّد أن «شباب عين الرمانة بقوا في أماكنهم داخل البلدة ولم يتدخلوا بشكل عام، إلا قلّة منهم اعتلت السطوح خارج خط الاشتباك، فيما كانت الإمرة والمشاركة على

> **استياء من «تخلّي معراب» عن خمسة موقوفين في الأحداث**

عاتق مجموعة استقدمت من معراب ومعظم أفرادها من بشري». ونفى الأعرج أن يكون على معرفة مسبقة بمسلّم، وأشار إلى «تحرك مجموعة عسكرية صوب عين الرمانة ليلة الأحداث، وبحسب خبرتي، مستحيل أن يحصل ذلك من دون أمر مباشر أو أقلّه من دون علم جعجع».

إلى ذلك، تسود حال من الاستياء من «تخلّي معراب» عن خمسة موقوفين من شبان عين الرمانة لا يزالون محتجزين، ثبت أن اثنين منهم كانا على سطح مبنى مواجه لمكان الاشتباكات وفي حوزتهما قنّاصتان، وقد أوقفا في الزلقا بعدما توارا عن الأنظار. وبعد طلب الجهات الأمنية من الأهالي وقف اعتصامهم الأسبوعي أمام المحكمة العسكرية للإفراج عن الموقوفين، استشعر هؤلاء وجود أدلة تثبت تورط الموقوفين.

ناشط قواتي في «قلعة الصمود» أقرّ بوجود «مرارة» بسبب شعور بالتخلي عن الموقوفين و«بأننا كنا أكياس رمل». وأكّد لـ«الأخبار» أن «المرارة بدأت حين اعتمدت القوات على فصيل من معراب بداعي حمايتنا، ما لم يَرُقّ قواتيّي المنطقة الذين فسّروا الأمر قلّة ثقة». وأقرّ بوجود «حالة الامتعاض في صفوف شبابنا بسبب تخلي الحكيم عنا بعد الأحداث». وفي استعادة لأحداث 14 تشرين، قال «أبلغنا قبل بتوجيهات لحماية البلدة من احتمال اقتحام محتمل، فقمنا بما يجب علينا في الداخل. وعندما سمعنا إطلاق نار من جهة العدلية، توجهت مجموعة صوب زاروب الفرير لمعاينة ما يحصل، فعثرت على مصاب على الأرض من مجموعة معراب، لنكتشف ساعتها وجود غرباء بيننا، أرسلتهم معراب، تحركوا في البلدة من دون تنسيق معنا، فتحوّلنا في لحظة من حُماة إلى فرقة إنقاذ وإسعاف».

(مروان بو حيدر)

حق الرد

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» (14 نيسان 2022) بعنوان «مجلس الإنماء والإعمار لحماية المتعهدين المحظيين»، نلفت إلى أن الأزمة المالية والتنفيذية غير المسبوقة، منذ 17 تشرين 2019، عصفت بكل القطاعات الاقتصادية اللبنانية، وفي مقدمها عقود الأشغال العامة الملزّمة بسعر صرف 1500 ل.ل. ومن الطبيعي، في ظروف مماثلة، أن تتوقف المشاريع وأن تبادر الدولة إلى قرار لإعادة التوازن للمشاريع بإعلان القوة القاهرة وغير المنظورة، والتي كانت سترتب لو اتخذت اعتمادات مالية إضافية على العقد، وفي حال تعذر تأمين ذلك أن يصار إلى فسخ العقود ووقف النزف والهدر الحاصل ودفع المستحقات.

لكن، رغم عشرات الكتب المرسلة والاتصالات مع الحكومة، تم تجاهل هذه المطالبات، وعمدت الإدارة إلى إجبار المتعهدين على الاستمرار في العمل، خصوصاً مشاريع التشغيل والصيانة. إذ أن هذه العقود انتهت منذ سنتين ويستمر المتعهد في التشغيل على نفقته الخاصة ومن دون عقد أو دفع المستحقات السابقة التي توازي في حال دفعها 7% من القيمة الفعلية للكلفة.

ويمكن مراجعة الإدارة المختصة للتأكد من أن المتعهدين مجبرون على الاستمرار في تنفيذ عقودهم وإدارة المرفق العام رغم الخسارات التي أدت إلى انهيار القطاع ووضعت معظم الشركات على حافة الإفلاس.

أما المعادلات المقترحة من قبل مجلس الإنماء والإعمار لتصحيح الأسعار فهي غير كافية بنظرنا، لأنها تبقى دون سعر الكلفة، والنقابة في صدد إرسال كتاب دراسة حول هذا الموضوع تصحيحاً للخلل.

كما ورد في التقرير أن المتعهدين قبضوا مستحقات توازي أكثر من 30% من قيمة الأشغال فور إبلاغهم أمر المباشرة بالتنفيذ. فإذا كانت عقود الصيانة والتشغيل منتهية منذ أكثر من سنتين ولا توجد اعتمادات لها فكيف تُقبض المستحقات لعقود لم توقع بعد؟

النقيب المهندس مارون الحلو
نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية

قضية

المواد الاختيارية في المدارس
خطة تربوية أم تخفيف الحمل عن التلاميذ؟

فؤاد يزبك

بعد تسريب مقترحات الامتحانات الرسمية التي أرسلها المركز التربوي للبحوث والإنماء إلى وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي الجاري 2022/2021 قبل يومين، والاطّلاع على ما تحتويه من اعتماد مواد اختيارية لصفوف الشهادات الثانوية والمتوسطة، عاد الحديث بين الأساتذة حول ما قامت به وزارة التربية منذ بداية جائحة كورونا حتى اليوم على المستوى التعليمي وكيف كانت تأثيراته على مجمل العملية التعليمية كما لم تتوقف هذه الأصوات عند ما سبق، بل تضع الملاحظات على محتوى المنهج الذي يتغيّر كلّ سنة دراسية أكثر من مرة، ما يطرح تساؤلات حول مدى جدّية ومعرفة العاملين عليها بما يجري على أرض الواقع في المدارس.

تنحيف فوق التنحيف

قصة التخفيف من المحتوى أطول من أن ترويها هذه السّطور هنا بل تعود إلى مناهج 1997. ما يجري اليوم بدأ منذ أعوام مضت خلال ولاية الوزير السّابق الياس أبو صعب مع التخفيف الأول، ثمّ العام الماضي مع تخفيف ثان بعد العودة إلى التعليم الحضوري والفشل الذريع الذي مُنيت به تجربة التعليم عن بعد "الأونلاين" أيام الوزير السّابق طارق المجذوب، إذ خُذفت أهداف كثيرة من الدروس بهدف تقصير عدد الأيام التعليمية فكان هذا التخفيف غير مدروس بالشكل اللازم وألغى أهدافاً تعليمية وسيطة، كأن يدرس التلميذ جزءًا من المعلومة ولا يستكملها ثمّ يعود ليدرس ما يلي دون صلة وصل، ما وضع الأساتذة في حيرة حول كيفية التعويض أو التوليف للوصول إلى ما هو مطلوب.

في بداية العام الدراسي الجاري عادت اللّجان المختصّة بمحتوى المنهج للاجتماع على مختلف اختصاصاتها لتقرّر إعادة العمل ببعض ما كان مُلغى خلال السّنة السّابقة، ولكن دائماً من دون النّظر في الوقت المتاح، ففي مادة العلوم الطبيعية للمرحلة الثانوية تفيد أستاذة المادة في ثانوية رسمية بأنّ المطلوب في المنهج الرسمي أكبر بكثير من الوقت المتاح، وعليه يقوم الأساتذة باختيار المعلومات لتدريسها وفقاً لحاجتها إليها في الأعوام القادمة. أما في صف علوم الحياة حيث المحتوى الأكبر لهذه المادة فدوماً تقع الإلغاءات على الدروس الأخيرة بسبب ضيق الوقت. وهذه المشكلة المتعلقة بضيق الوقت تتكرّر في معظم المواد العلمية للمرحلة الثانوية، فالمطلوب أكبر بكثير من الوقت المتاح فيقوم الأساتذة في الكثير من الأحيان بالطلب إلى التلامذة عدم الكتابة في الصفوف والانتباه للشرح فقط ومن ثمّ يرسلون لهم الملاحظات اللازمة إما مطبوعة على أوراق "أيام الـ 1500" أو بشكل ممكنن الآن.

التدريس بحسب التسريب

أما في مادة الكيمياء فتقول منسّقة المادة في إحدى الثانويات الرسمية إنّ المادة مُسخت بشكل كامل وقُزّمت والمعلومات "صارت من كل وادٍ عصا"، فهناك أهداف تعليمية أساسية ألغيت من الصفوف الأساسية كان يعتمد عليها الأستاذ في الصفوف الثانوية، فصار عليه الآن لزاماً أن يعيد شرحها ويقع في مشكلة الوقت الآنفة الذكر لأن حصص المادة المقرّرة ما زالت على حالها. أما في ما يتعلّق بالمعلومات المطلوبة للامتحان الرسمي فحتى الآن نحن نمشي على التسريبات من داخل اللجان التي تؤكّد إلغاء بعض الدروس فنقوم بترك تدريسها مقابل التركيز على ما بقي، وهذا الأمر يثير الكثير من الاستغراب ويطرح التساؤل الدائم: ألا يعلم المعنيون في المركز التربوي أو الوزارة ما أنجزناه حتى اليوم من تدريس؟". اليوم يُترك الأساتذة في الصفوف لتقدير الخطة التعليمية بأنفسهم، فربما يقرّر أستاذ ما تمرير هدف تعليمي مع ما يستهلكه هذا الأمر من وقت وتعود اللجان لتلغيه، وهذا ما حصل في مادة الكيمياء لصف علوم الحياة في المدارس الخاصة التي شارفت على إنهاء المقرّر كما كان مطلوباً في بداية العام الدراسي الجاري.

ما سبق يستلزم وضع خطة طوارئ عند وضع المناهج الجديدة أو حتى للمناهج القائمة حالياً، فالمواد التعليمية تعطي مهارات معيّنة وكل إلغاء يؤدي لفقدان مهارة، على سبيل المثال ألغيت السياسة الزراعية من دروس الاقتصاد للصفوف الثانوية ونحن بأمسّ الحاجة إلى بناء فكرة ومهارة الإنتاج والمجتمع المنتج في لبنان. كما أنّ لهذه الإلغاءات تأثيراً كبيراً على الوضع الجامعي للطلاب، فما هو مطلوب هناك لم يتغيّر ولا يراعي المعلومات المكتسبة مدرسياً، ولاختيار امتحانات الدخول إلى بعض الكليات على الطالب دراسة أمور لم يَعرف عنها شيئاً مدرسياً.

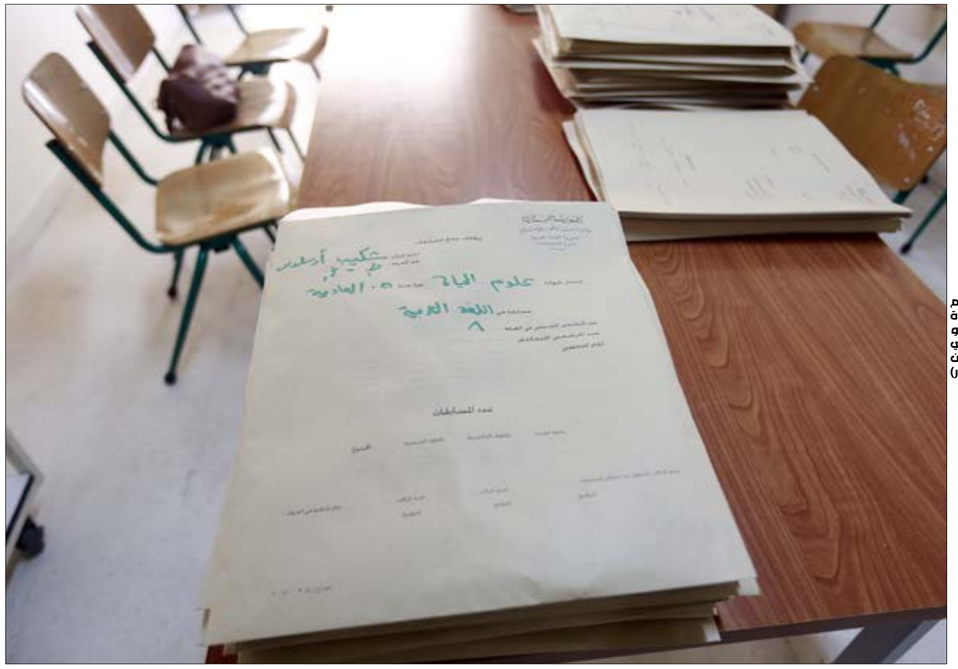
ما يجري اليوم على الشهادة اللبنانية هو إصعاب في تدمير (مروان بو حيدر)

> يصل تلميذ صف التاسع إلى الثانوية دون أن يتقدّم إلى امتحان في أيّ مادة علمية

المواد الاختيارية

هل يمكن اعتبار الشهادة اللبنانية اليوم موازية لما كانت عليه قبل 10 سنوات؟ وهل يُعتبر الطالب الذي أنهى المرحلة الثانوية اليوم أنّه خضع للاختبارات نفسها التي خضع لها من سبقه بعدد من السّنوات؟

الإجابة ببساطة هي كلا، ما يجري اليوم على الشهادة اللبنانية هو إمعان في تدميرها ووضع خيارات أقلّ ما توصف بأنّها هامّة للغاية بين أيدي تلامذة قد يفضلون مادة على أخرى بسبب حبّهم للأستاذ ويجعلهم وأساتذتهم في موضع شائك وصعب، فلا يرغبون بحضور مواد لن تكون ضمن خياراتهم، كما أنّ الأستاذ يعلّم في صفوف لا ترغب بوجوده كحال أساتذة المواد العلمية في الصفوف الأدبية على سبيل المثال، وهنا يُبدي أستاذ مادة التاريخ امتعاضه من الحال التي وصلت إليها هذه المادة المؤثرة والعظيمة في بناء الأجيال، التي تُدرّس في الجامعات حتى للاختصاصات العلمية لبناء الثقافة والمعرفة، بينما تقوم وزارة التربية بجعلها خياراً.

بالإضافة إلى أنّ فلسفة المادة الاختيارية هي بناء الاختصاص عموديّاً لا تخفيف الحمل عن كاهل الطلاب، وما يحصل اليوم هو ترك أسس دون بناء، فبحسب الورقة المسرّبة من المركز التربوي يمكن لتلميذ الصف التاسع أن يحصل على شهادة وينتقل إلى المرحلة الثانوية دون أن يتقدم إلى امتحان في أيّ من المواد العلمية (عدا الرياضيات) أو دون أن يتقدّم إلى امتحان في أيّ من المواد الاجتماعية.

وأخيراً، يقول أستاذ قارب سنّ التقاعد أنّه سابقاً كان لديه كلّ الثقة بالتلاميذ والطلاب الجامعيين، فكان يذهب إلى عيادة طبيبة علّمها ووضع حياته بين يديها بكلّ اطمئنان، أما اليوم فيُبدي كلّ الخوف على ما ينتظر البلاد ويقول: "خايف كتير".

قضية

الطلاب اللبنانيّون في روسيا «بلا مصروف»

يواجه الطلاب اللبنانيون في روسيا أزمة مالية مجدداً في ظلّ توقف التحويلات المالية إليهم بعد فصل روسيا عن نظام "سويفت" العالمي. البدائل التي يعتمدون عليها هي المساعدات من أبناء الجالية اللبنانية أو الاقتراض على أن يعيد الأهل في لبنان الأموال إلى أصحابها

رأجانا حمية

ليست الحرب بذاتها ما يعكّر صفو حياة الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون دراساتهم في المدن الروسية. صحيح أن هؤلاء لم يختبروا، كما الطلاب اللبنانيين في أوكرانيا، الحياة على وقع القصف ولا المشي ساعات وأياماً للوصول إلى أماكن آمنة، إلا أنهم يعيشون اليوم أثرها في كل تفصيل من تفاصيل حياتهم. فعلى الرغم من الهدوء النسبي، يفتقد الطلاب اللبنانيون في روسيا الذين يبلغ عددهم نحو 800 طالب، استقرارهم المعيشي. وكلما طال أمد الحرب يتضاعف هذا الفقدان الذي يلمسونه اليوم "لمس اليد"، على ما يقول حسين حبيب، الطالب في مدينة كراسنودار الروسية.

يعيش الطلاب اللبنانيون في روسيا كلّ يوم بيومه في ظلّ نقص السيولة بين أيدي الغالبية منهم، وانعدامها لدى البعض الآخر. ولئن كان الطلاب قد اعتادوا منذ بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان على الشحّ، إلا أنّ هذا الهمّ تضاعف مع فصل روسيا عن نظام الدفع العالمي (سويفت)، بحيث بات مستحيلاً على الأهالي التحويل إلى أبنائهم عبر الوسائل التي كانت لا تزال متاحة في فترات معينة (OMT مثلاً)، كما الحال بالنسبة إلى الطلاب الذين باتوا يجدون صعوبة في التحويل عبر البطاقات بين المناطق أو حتى تصريف ما في حوزتهم من أموال بعملات أخرى إلى الروبل.

العمل في العائلة

ولعلّ أكثر المتضررين هم المقيمون في المناطق البعيدة عن مركز العاصمة موسكو وسانت بطرسبرغ (حوالى 45% إلى 50% من الطلاب يقيمون في هاتين المدينتين)، كمدن روستوف وريزان وبينزا... لأن معظم الطلاب غير العاملين والذين يتلقون مصاريفهم من عائلاتهم، الأزمة مضاعفة أيضاً ليس فقط لأن الكثيرين منهم باتوا "بلا مصروف. بالأرض"، يقول الطالب محمد علي شومان الذي يقطن مدينة بينزا، وإنما أيضاً لأن الغلاء المعيشي "بات أشبه بالوضع في لبنان".

محمد، الطالب في السنة الثالثة في كلية طب الأسنان يضطر اليوم للعمل في أوقات فراغه من دروسه كي يؤمن بدل معيشته هناك، وغالباً ما تكون تلك الأشغال "معروفة بالنسبة إلى الأجانب في روسيا ومنهم اللبنانيون"، ثم يردف "يعني عم نضطر نشتغل عتالة بنص دولار على الساعة لحتى ندبّر أمورنا". اليوم، لا يجني هذا العمل أكثر من 100 إلى 200 دولار أميركي، فيما المعيشة فاقت هذا المبلغ، فبحسب شومان "لتعيش بدك 400 دولار شهرياً"، هذا من دون احتساب أقساط الجامعات، والتي لجأ بعضها إلى تغريم الطلاب مبالغ إضافية عن كل يوم تأخير.

> بعض الجامعات الروسية بدأت تغرّم الطلاب عن التأخير في تسديد الأقساط

... والإقامة الجماعية

دفع هذا الشحّ بالسيولة بمحمد علي وعدد من زملائه إلى البحث عن حلول لتخفيف المصاريف، فلجأوا إلى "الإقامة في غرفة واحدة والاقتصاد في المصروف"، فبدلاً من "أن يكون كل طالبين أو ثلاثة في غرفة، بات اليوم بعض الطلاب يتساعدون في إيجار الغرفة ويقيمون أربعة أو خمسة فيها".

أما آخرون، ومنهم حسين حبيب فقد لجأ إلى الاستدانة من أحد اللبنانيين "كان سيرسل مبلغاً لأهله في لبنان فاتفقت معه على أن آخذ المبلغ منه على أن يتكفّل أهلي بإعطاء المال لأهله في لبنان". وإن كان كثيرون يحذون حذو حسين، إلا أنهم باتوا اليوم يدفعون دون ذلك "ضريبة بالتحويل من الدولار إلى الروبل"، يقول أحد الطلاب الذي رفض ذكر اسمه، مشيراً إلى أنه في آخر مرة دفع "50 دولاراً لقاء تحويل 300 دولار". وهذا أمر رائج اليوم مع الأزمة، كما يشير حسين جلوس، والد أحد الطلاب في روستوف الروسية، لافتاً إلى أن أحد الأشخاص "كان ينوي الذهاب إلى موسكو وقد طلب أن يأخذ 200 دولار مقابل إيصال مبلغ 500 دولار إلى موسكو". ولأن هذا المبلغ يفوق قدرة حسين، لم يرسل المال إلى ابنه. أول من أمس، "دبّر" حسين لابنه 35 ألف روبل (تقارب 100 دولار) عبر "أشخاص مقيمين في أفريقيا ولديهم قريب في روسيا حوّل المبلغ إلى علي ومن ثم دفعناه في لبنان لأقاربهم".

في موسكو الوضع أفضل

الوضع مختلف في المدن الكبيرة مثل موسكو وسانت بطرسبرغ، اللتين تعجّان باللبنانيين المتنقلين بين لبنان وروسيا، على ما يقول رئيس "جمعية خرّيجي معاهد وجامعات الاتحاد السوفياتي وروسيا" الدكتور طوني معلوف. أضف إلى ذلك أن معظم هؤلاء عاملون ومقيمون في البلد. هذا الوجود يخفّف بعض الشيء من حجم الأزمة لناحيتين: أولاً المساعدات التي يقدّمها بعض أبناء الجالية إلى الطلاب المحتاجين، وما قام ويقوم به البيت اللبناني في روسيا، وثانياً لجوء الطلاب أنفسهم إلى بعض اللبنانيين هناك لاقتراض الأموال، على أن يعيدها أهلهم إلى أهل المدين وأقاربه في لبنان وقد باتت هذه الحالة رائجة اليوم في موسكو.

لا خيارات كثيرة متاحة أمام الطلاب والأهالي لحلّ أزمة السيولة، هذا ما يقوله الدكتور طوني معلوف. فإما أن يتقاسم الطلاب ما يملكونه في ما بينهم أو أن تحاول "بعض المؤسسات دعم الطلاب ومساعدتهم، وقد قام البيت اللبناني في روسيا بجمع مساعدات مالية للطلاب خلال الأزمة إلى حين أن يتدبّر الوضع". المشكلة بالنسبة إلى معلوف هي في السيولة فلا أحد يملك الكاش، إذ إن التعامل إما عبر البطاقة المصرفية أو عبر الهاتف وبالعملة المحلية".

أما السفارة، فغالباً ما توصف أنشطة السفراء في الخارج بالخجولة، وهو حال ينعكس على السفارة اللبنانية في روسيا، حيث يشير معظم الطلاب الذين تحدثنا إليهم إلى أن هذه الأخيرة "لم تسأل عنهم لا بإيام العزّ ولا بإيام الحرب".

الحرب الروسية أفقلت باب التحويلات إلى الطلاب اللبنانيين (مروان بو حيدر)

بورتريه

مهنّد سليمان: العيش على قيد كرامة

فاتنة الحاج

في رسالة إلى مدير ثانوية شمسطار الرسمية، أعلن أستاذ اللغة الإنكليزية، مهنّد سليمان، بأنه لن يتمكن من الحضور إلى الثانوية إلا يومَي الثلاثاء والخميس، حيث عدد الحصص الأكبر التي يدرّسها ضمن البرنامج الأسبوعي، ولا سيما لصفوف الشهادات الرسمية.

"أمر ما يجب أن يتوقف"، يقول. لم يعد سليمان وسائر زملائه مستعدين لأن يستديموا ليذهبوا إلى عملهم. لا يريد أن تتحوّل وظيفته إلى اللهاث وراء "الفتات"، إذ لا يمكن أن يُطلب من المعلم أن يعلّم الكرامة لتلامذته وهو لا يعيشها. "البقاء على قيد الحياة يعني بالنسبة إليّ حماية كرامة العيش، وهذا ما ندرّسه في كتاب التربية الوطنية، وهو ما لا يمكن أن يتحقّق براتب مضمحل لا يتجاوز 3 ملايين و200 ألف ليرة، وبمنحة اجتماعية مشروطة بتغطية 90% من الدوام الرسمي". يصف هذا الشرط بـ"الاستعباد القهري والإمعان في الإهانة والاستهزاء بتعبنا"، باعتبار أن المنحة مستحقّة لقاء وضع مالي ضاغط، وهي محاولة لمساندة رواتب تآكلت بفعل غلاء المعيشة، وبالتالي فإن ربطها بالحضور ينفي عنها صفة "الاجتماعية". وفي هذا تطاول، بحسب سليمان، على كراماتنا ودور التفتيش الذي يراقب الدوام. ينفي سليمان أن يكون مبدأ العدالة مطبقاً بين الموظفين، إذ يُسمح لموظفي الإدارة العامة، بمن فيهم موظفو وزارة التربية والمناطق التربوية، بالمداومة مرة أو مرتين في الأسبوع بلا أي محاسبة، في حين يُمنع المعلمون من ذلك.

منذ 3 سنوات، انتقل سليمان لأسباب خاصة من بلدته بدنايل إلى مدينة بعلبك التي تبعد 30 كيلومتراً عن ثانويته، وباتت كلفة تنقله من وإلى مدرسته لوحدها توازي مليوني ليرة شهرياً، يضاف إليها 6 ملايين ليرة ثمن برميل المازوت، ومليون ليرة مقابل اشتراك كهرباء 2,5 أمبير. لا يخفي بأنه يضطر للتدريس في أكثر من مكان وإعطاء دروس خصوصية "حتى لا أركع"، وإن كان جزءاً من هذه المداخيل يذهب لخدمة الوظيفة الأولى.

يروي سليمان كيف أن زملاءه توقفوا قسراً عن الحضور لعدم امتلاكهم القدرة على الوصول إلى ثانوياتهم. ومنهم من خسر راتبه وكلّ مدّخراته بدفعها تكاليف للعلاج من مرض السرطان. يدرك سليمان بأن الخطوة "انتحارية" وستعرّضه للضغوط من إدارة ثانويته ليتراجع عن موقفه، ولمساءلة مديرية التعليم الثانوي والتفتيش التربوي، لكنه يسعى إلى أن ينضمّ إليها "انتحاريون" آخرون لتكبر كرة الثلج، وإلا سيكون الصمود مهمة مستحيلة.

لم يعد مجدياً، كما يقول سليمان، إصدار البيانات والمواقف الشاجبة والمستنكرة. يشير إلى أنه عرض على مسؤول مكتب فرع رابطة الأساتذة الثانويين في البقاع، علي الطفيلي، تبني الخطوة وإضفاء صفة قانونية ونقابية عليها. حتى الآن ليس هناك تجاوب، في حين أن الوضع يتطلب، وفق سليمان، خطوات عملية جماعية، وعدم تهيّب فكرة مقاطعة الدروس ولو جزئياً، في إطار الدفاع عن النفس وبدء المواجهة من مكان ما، بعدما أخلّت الدولة ممثلة بوزارة التربية، الطرف الثاني في العقد، بواجباتها تجاهه وتجاه زملائه كمواطنين يقومون بواجباتهم ولا يحصلون على أدنى حقوقهم. الجدير ذكره أنها ليست المرة الأولى التي يعلن فيها سليمان التوقف عن العمل، فقد سبق له أن أعلن العصيان المدني في نهاية العام الدراسي الماضي بمبادرات شخصية مع أربعة من زملائه هم زينب عواضة، علي المهدي، أسعد القعقراني ووليم العويطة.

متابعة

مبنى الأهراءات إلى الهدم

كما كان متوقّعاً، قرّر مجلس الوزراء أمس هدم مبنى أهراءات القمح في مرفأ بيروت. فقد أعلن وزير الإعلام زياد المكاري إثر الجلسة "أننا وافقنا على توصيات اللجنة المكلفة بموضوع الأهراءات وكلّفنا مجلس الإنماء والإعمار بالإشراف على عملية الهدم".

هي عودة إذاً إلى جلسة 10 آذار التي أثير الموضوع فيها أول مرة، بعدما عرضت اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة وضع المبنى دراسة أعدّها الخبير الفرنسي إيمانويل دوورن عن خطر تعرّض القسم الشمالي من المبنى للسقوط... موصية بالهدم.

وأكدت مصادر وزارية أن الموضوع لم يحظَ بأي نقاش يُذكر في جلسة أمس "مرّ كل شيء بسلاسة، عُرض التقرير الفني الذي قدّمته شركة "خطيب وعلمي".

وعلى أثره تم تكليف اللجنة الوزارية بصياغة الآلية للقيام بالأمر". وفيما لم توضح المصادر مضمون تقرير الشركة وتوصياتها، تردّدت معلومات عن أن التقرير لم يحذّر من خطر انهيار المبنى، وهذا ما كان قد أكده أيضاً نائب عميد كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية يحيى تمساح لـ "الأخبار". لذا يبقى السؤال مطروحاً عن سبب اتخاذ قرار الهدم في ظلّ عدم وجود أيّ خطر داهم، وفي غياب الدراسات عن التكلفة المتوقّعة لكلّ من خيارَي الهدم الذي تتبناه الحكومة، أو التدعيم الذي ينصح به مهندسون؟ من دون أن ننسى التحذيرات من أن أرض المبنى بعد الهدم لن تكون صالحة لبناء مبنى أهراءات جديد.

(الأخبار)

مز الموضوع بسلاسة في مجلس الوزراء (هيثم الموسوي)

«أسوأ من هتلر»: تحريف النازيّة خدمة للسياسات الأميركية

توي الدالي *

شهدت الأسابيع الماضية موجة من الشخصيات العامة التي دأبت على تشبيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بديكتاتور ألمانيا النازية أدولف هتلر. حتى إنه في بعض الحالات، أشير إلى هتلر بشكل إيجابي مقارنة مع بوتين، على شاكلة أنه لم يقتل «شعبه» أبداً و«لم يستخدم الأسلحة الكيماوية». ورغم أن هذه المقارنات هجومية وغير تاريخية، إلا أنه يجب وضعها ضمن السياق التاريخي الأوسع للولايات المتحدة وحلفائها، الذين عملوا مراراً وتكراراً على تصوير قادة الدول المصنّفة بشكل رسمي بالمعادية لهم على أنهم إعادة تجسيد لهتلر، وذلك من أجل استعطاف الرأي العام بالشكل الذي يتطلّبه تبرير سياساتهم العدوانية وإضفاء بعد أخلاقي عليها.

تكشف لنا نظرة سريعة للسجل التاريخي للعقود الأخيرة تكرّر هذه المقارنة بشكل مستمر، حتى إنها في بعض الحالات تكاد ترتقي لتكون شكلاً من أشكال إنكار الهولوكوست وإعادة تأهيل خبيثة للنازية. فلطالما تكرّر هذا النوع من المقارنات بهتلر لخدمة الأجندة السياسية الإمبريالية التوسعية، وذلك عبر تضخيم (وفي كثير من الحالات تلفيق) جرائم أعداء الولايات المتحدة، فيما يتم التقليل من شأن جرائم النازيين وتحجيمها، وفي بعض الأحيان نفيها تماماً. وصل هذا النهج، خلال الأسابيع الماضية، إلى ذروته، حيث عمد معلّقو الإعلام السائد ومذيعوه، وكذلك السياسيون، بشكل علني ومباشر، الى تبرئة المجموعات العسكرية النازية الجديدة في أوكرانيا، وفي الوقت ذاته وسم بوتين بهتلر الجديد أو ما هو أسوأ من ذلك.

إن لهذه المقارنة جذوراً مديدة بشكل يثير الدهشة، تعود على أقل تقدير إلى العقد الأول من بعد الحرب العالمية الثانية. فعندما عمد الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا الشيوعية عام 1955، وهو ما أثار استياء الولايات المتحدة، بدأت صحيفة «نيويورك تايمز» – وهي الناطق الدائم باسم مؤسسة الحكم الأميركية – بوسم ناصر بـ«هتلر على ضفاف النيل». ومن ثم لتنتشر هذه التسمية بعد قيام عبد الناصر المناهض للإمبريالية بتأميم قناة السويس عام 1956، حيث شبّهته مجموعة من السياسيين البريطانيين والفرنسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن، وبشكل متكرر، بهتلر، وذلك من أجل تبرير هجومهم وغزوهم الاستباقي الكارثي، مع الإسرائيليين، لمصر، والذي حدث في وقت لاحق من ذلك العام نفسه. فبدون تقديم أيّ دليل، ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون، إلى حد التصريح بأن مركبات ضباط الجيش المصري كانت مزينة بالصليب المعقوف، وهو ادعاء جرى نشره وتداوله دونما تشكيك أو تدقيق من قبل الصحافة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد شبّهت الولايات المتحدة، خلال الثمانينيات، الرئيس الكوبي فيديل كاسترو بهتلر، وذلك ضمن حملتها المستمرة لعقود لتشويه سمعة الزعيم الثوري.

ولكن يبدو أن الاستخدام المستمر لنعت «هتلر الجديد» لم يتمظهر بشكل كامل حتى فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي، حيث تمتعت الولايات المتحدة – القوة المهيمنة على العالم بدون منافس – بحرية السيطرة على أي حكومة تعارض هيمنتها. ولكنها ورغم ذلك ما زالت بحاجة إلى توليد غضب شعبي من أجل تأمين ما يكفي من الدعم الداخلي لـ«تدخلاتها» المتواصلة. فعلى سبيل المثال، قارن الرئيس جورج بوش الأب الرئيس العراقي صدام حسين – الذي كان حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة في السابق – بالديكتاتور الألماني واتّهمه بمستوى من «الوحشية التي لا أعتقد أن أدولف هتلر شارك فيها»، وذلك عندما تحدث في تجمع عام في الولايات المتحدة قبل شهرين فقط من إطلاق عملية «عاصفة الصحراء» وبدء حرب الخليج الأولى في كانون الثاني 1991، وهو تشبيه مضلّل، بل في الواقع إنكار للمحرقة في حد ذاتها. استمر بوش في إجراء المقارنة ذاتها لتبرير الحرب بمجرد اندلاعها وارتكاب الولايات المتحدة بالفعل جرائم حرب متعددة في غضون بضعة أشهر فقط. ومن المفارقات الفاضحة لاستخدام بوش لهذا الخطاب للتحريض على الحرب أن والده بريسكوت بوش كان نفسه متورطاً بشكل مباشر في تمويل صعود الحزب النازي إلى السلطة، مستفيداً من منصبه في مجلس إدارة الشركات المشاركة مباشرة في الهندسة المالية للنازية حتى عام 1942. وبالطبع لم يكن جورج بوش الوحيد الذي يجري هذه المقارنة، حيث وجدت دراسة أجرتها مؤسسة «غالاتن» أنه بين 1 آب 1990 و28 شباط 1991، قارنت وسائل الإعلام المطبوعة الأميركية وحدها صدام حسين بهتلر في 1035 مناسبة.

عاد هذا التشبيه مرة أخرى للظهور عام 1999، وذلك من أجل تبرير هجوم «الناتو» على يوغوسلافيا وتصويره على أنه مدفوع بالمخاوف الإنسانية. وعليه، جرت مقارنة الرئيس اليوغوسلافي، سلوبودان ميلوسيفيتش، مراراً وتكراراً بهتلر من قبل المسؤولين الأميركيين. ولعل الأمر الأكثر أهمية هو أنه عند توجيه خطاب مباشر إلى الأمة الأميركية من المكتب البيضاوي في 24 آذار 1999، وهو اليوم الذي بدأ فيه هجوم حلف شمال الأطلسي العسكري على يوغوسلافيا، أجرى بيل كلينتون مقارنات مباشرة بين ميلوسيفيتش والحاكم النازي، متسائلاً: ماذا لو استسلم أحدهم إلى ونستون تشرشل ووقف في وجه أدولف هتلر في وقت سابق؟ فقط تخيّل لو كان القادة في ذلك الوقت قد تصرفوا بحكمة وفي وقت مبكر بما فيه الكفاية، كم عدد الأرواح التي كان يمكن إنقاذها، وكم عدد الأميركيين الذين لم يكونوا ليموتوا؟ في الشهر التالي، ردد النائب عن حزب العمّال كين ليفينغستون كلمات كلينتون ذاتها بحجة أنه لم يكن من الخطأ مقارنة الزعيمين كما فعل الرئيس السابق والعديد من غيره من الشخصيات.

وحين توفي ميلوسيفيتش في عام 2006، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنل» مقالاً عنه كتبه الرجل نفسه الذي قاد حملة القصف القاتلة التي شنها حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا، أي قائد «الناتو» الأعلى السابق ويسلي كلارك، وكان عنوانه وببساطة «هتلر الصغير». والجدير بالذكر هنا أن ويسلي كلارك نفسه هو من قاد ما وصفه المدعي العام السابق لمحاكمات نورمبرغ والتر روكلر بأنها «أكثر الاعتداءات الدولية وقاحةً منذ أن هاجم النازيون بولندا، حيث تخلت الولايات المتحدة عن مزاعم الشرعية والأخلاقيات الدولية، وشرعت في مسار الإمبريالية المسعورة». تكشف لنا حقيقة أن يكتب هو دون غيره مقالاً وتعليقاً أخيراً بعد موت ميلوسيفيتش الكثير عن العطب الأخلاقي في قلب وسائل الإعلام الأميركية وحجم الجدية التي ينبغي أن تؤخذ بها أي من إداناتها بنعت «هتلر الجديد».

وفي شاهد آخر، فعند الدفاع عن نيته العدائية تجاه العراق في آذار 2003، وقبل وقت قصير من شن الغزو الأميركي البريطاني للعراق، استند رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أيضاً إلى شبح هتلر، محاججاً ضد أي «تهدئة»، ومدعياً أنه على الرغم من أن غالبية من الناس الطيبين وذوي النوايا الحسنة قالوا إنه لا حاجة إلى مواجهة هتلر وإن أولئك الذين فعلوا كانوا من دعاة الحرب فإن تلك الأغلبية كانت مخطئة. بالإضافة إلى ذلك، وكما فعل والده قبله بـ 12 عاماً، قارن جورج بوش الابن صدام حسين بهتلر أكثر من مرة وحاجج مثل نظيره بلير بأن «سياسة التهدئة يمكن أن تجلب (الدمار) من النوع الذي لم يشاهد على وجه الأرض». لنتوقف هنا ونتساءل، أليست قراءة هذه الحجج بعد فوات الأوان مثيرة للاشمئزاز؟ ونحن نعرف اليوم حجم الدمار الهائل الذي ألحقه الغزو وأثاره بالشعب العراقي والمنطقة بشكل أوسع منذ ذلك الحين.

جرى نفض الغبار عن هذا الخطاب مرة أخرى في عام 2011، وهذه المرة لتبرير هجوم «الناتو» المدمر على ليبيا برواية التدخل الإنساني ذاتها. حيث وصفت الـ«ABC» معمر القذافي بـ«هتلر الجديد» في الوقت الذي نُشرت فيه ادعاءات موزّعة

جدارية في فنزويلا (أ ف ب)

> تعمل عملية إضفاء الطابع الشخصي على الصراعات وشخصنتها عبر التركيز على القادة، على إزالة سياق الاحداث من محيطها الاوسع

من دون أيّ أدلة عن جرائم كالاغتصاب الجماعي والفظائع الأخرى التي ارتكبتها القوات الليبية – التي ثبت في ما بعد أن لا أساس لها من الصحة – ذلك من دون أدنى تمحيص في وسائل الإعلام الغربية. بعد ذلك بعامين، ونظراً إلى أن حرب الولايات المتحدة بالوكالة ضد الدولة السورية كانت جارية على قدم وساق، فقد حان دور الرئيس السوري بشار الأسد، الذي جرت مقارنته مباشرة بهتلر – وكذلك بصدام حسين – من قبل وزير الخارجية آنذاك جون كيري. وكذلك وصفه لاحقاً بأنه «هتلر الجديد» في الصحافة الشعبية الأميركية.

بنيت هذه الحجة في وقت لاحق على نحو مضلّل عندما غرد ديفيد سايمون، المعروف على نطاق واسع كمؤسس صحيفة «The Wire»: «رغم امتلاكه لغاز السارين، فإنّ هتلر لم يستخدمه على الجنود حتى مع سقوط مبنى الرايخ، بل استخدم الغاز ضده في الحرب العالمية الأولى، بينما استخدم الأسد الغاز مرتين مستهدفاً المدنيين». إن محض إشارة سايمون بأن هتلر اتّخذ موقفاً أخلاقياً جديراً بالثناء بعد استخدام السارين على المدنيين هو أمر بحد ذاته مثير للاشمئزاز، لكن الأكثر فظاعة هو الإدراك المتأخر بأنّ الأدلة تشير إلى أن الهجمات التي يزعم أن الأسد نفذها (أي القوات الحكومية) كانت قد استخدمت في الواقع من قبل المتمردين المدعومين من الغرب.

وكذلك ومنذ مدة، استخدم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان نعت «أسوأ من هتلر»، حيث ادعى في عام 2018، أثناء محادثة مع جيفري فولدبرغ، الحارس السابق لأحد سجون جيش الدفاع الإسرائيلي، ورئيس تحرير «The Atlantic»: «أعتقد أن المرشد الأعلى الإيراني يجعل هتلر يبدو جيداً، لم يفعل هتلر ما يحاول المرشد الأعلى فعله، حاول هتلر غزو أوروبا... بينما يحاول المرشد الأعلى غزو العالم». مثال آخر مماثل وسخيف على هذه الظاهرة هو عندما أشارت صحيفة «ديلي ميل» إلى زعيم كوريا الديموقراطية كيم جونغ أون على أنه «يبرز هتلر الذي بداخله» لمجرد ارتدائه سترة جلدية.

كانت المقارنات الأخيرة بين بوتين وهتلر على وجه الخصوص واسعة الانتشار، وذلك ليس فقط بسبب الغضب الناتج من الصراع المستمر في أوكرانيا، بل لأن من يقدّمون هذه المقارنة يعتمدون بشكل غير مباشر على مشروع سياسي مديد كرافعة ودعامة لهذه المقارنة وهو مشروع الخلط بين هتلر والنازية بستالين والاتحاد السوفياتي.

وإن ما يمكن الاستدلال به على مدى تضليل هذا النعت ولعبه على العواطف، ليس مجرد الاختلاف في الشخصيات والظروف والتوجهات السياسية لمن تم وسمهم به، بل كيف أن هذه المقارنة استخدمت على الجميع باستثناء حكام الدول التي بالفعل ألهمت هتلر والنازية، أي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. فما يوحّد هذه المجموعة المتباينة من الدول وقادتها هو أنهم إمّا قاوموا بشكل مباشر أو وقفوا بطريقة أو بأخرى في طريق الهيمنة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة وسيطرة رأس المال الغربي أينما رغب في ذلك. فبوتين الذي لم يخفِ في السابق معارضته لتقويض الولايات المتحدة المتكرر للقانون الدولي والضوابط والتوازنات يمثّل شاهداً على ذلك.

إنه ومن خلال التركيز على الأفعال والسياسات غير العقلانية – ظاهرياً – وتصوير قادة الدول كالمتعطشين للدماء للتأكيد على مدى تشابههم المفترض مع هتلر، تستطيع الولايات المتحدة وبشكل فعال إخفاء السياق السياسي الأوسع لكل أزمة، وكذلك تبييض دورها المباشر في التسبب فيها في المقام الأول. حيث تعمل عملية إضفاء الطابع الشخصي على الصراعات وشخصنتها عبر التركيز على القادة، على إزالة سياق الأحداث من محيطها الأوسع، ومحو العوامل الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة لمصلحة التركيز بضيق النظر على سمات الشخصية المزعومة للقائد المعني. وبالتالي تصبح الاعتداءات على دول بأكملها مفهومة بشكل شائع على أنها حملات أخلاقية وحميدة ضد «رجل سيئ» يجب إيقافه.

وأنا الذين يحاولون مجرد تحليل الأزمة من خلال وضعها في سياقها السياسي وفهم دور الغرب فيها فهم محكومون بأنهم «مدافعون» عن الزعيم المعني.

قد مكن هذا التصور الخيالي الغرب – على الرغم من الأدلة الكثيرة التي تثبت عدم حقيقة هذا التصوير – سواء كان في خطابه المباشر أو باستخدام أجهزته الدعائية الضخمة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وخارجها، من تصوير نفسه على أنه يقاتل وباستمرار «هتلر جديد» بشكل أو بآخر. وعليه، بأن يستخدم قوته العسكرية (وغيرها من وسائل العدوان بما في ذلك العقوبات) في السعي لتحقيق العدالة والالتزام بنوع من المعايير العالية التي تهدف إلى تحسين الظروف أو تخفيف معاناة الشعوب المتضررة. وعبر القيام بذلك، يخفي الغرب دوافعه الحقيقية، أي السعي الدؤوب إلى تحقيق مصالحه وأهدافه السياسية. وبناءً على ذلك، يتعيّن على أولئك الذين يعرفون حقيقة تلك الدوافع عدم الخضوع للترهيب والصمت تحت الاتهامات القديمة نفسها بأنهم مدافعون عن الطغاة أو أيّ إهانات مخادعة أخرى من قبل أولئك الذين تتمثّل مهمتهم على الدوام وبأيّ ثمن كان بتعزيز الصورة المتداعية لأخلاقية الغرب.

* كاتب ومؤرّخ بريطاني والمحرّر المؤسّس لموقع «Liberated Texts»، تُنشر المقال في مجلة «Ebb» البريطانية الإلكترونية، وتنشره «الأخبار» مترجماً عن الإنكليزية بالتعاون مع الكاتب

روسيا في مخيّلة النخبة الأفريقيّة: تجلّيات وتناقضات

محمد عبد الكريم أحمد *

«أسود. لكنْ لم يعد أبداً عبداً»
الكسندر بوشكين

ظلت مسألة اللون هاجساً أولياً وحاكماً للتصور الأفريقي - الروسي المتبادل، ولا سيما قبل عهد الاستقلال الأفريقي في ستينيات القرن الفائت. يتضح ذلك مبكراً في ردّ الكسندر بوشكين، الأديب الروسي الأبرز ذي الأصول الأفريقية، على السخرية من أصوله في قصيدة يفخر فيها – بتحدٍّ واضح – بنسبه «الأرستقراطي القديم» رغم اضطراب روايات أصوله الأفريقية بين الحبشة وحوض بحيرة تشاد والكاميرون الحالية. كما أظهرت المقاربة الروسية للدعاية ضد عنصرية الولايات المتحدة إزاء الزنوج والمهمّشين، كما في فيلم «السيرك» (1936)، تصوراً رومانسياً متعاطفاً مع السود في مواجهة هذه العنصرية مع إبداء جمهور «السيرك»، في المشهد الختامي للفيلم، هذا التعاطف مع راقصة الفودفيل الأميركية ماريون ديكسون وطفلها الأسود غير الشرعي (الذي فرّت به من بلدتها الأميركية) ليضع نهاية لتخوفها المزمن من ابتزاز مدير السيرك الألماني بكشفه هذا السر خلال وجودهما في جولة في موسكو. وفي مستوى أعمق حضرت هذه المسألة بقوة في مخيّلة النخبة الأفريقية ومع أنفسهم» بهزيمتهم ألمانيا (في تجاه روسيا وإن تجسّدت في شكل الحرب العالمية الأولى) وفوزهم بالحرية تجليات وتناقضات أكثر تعقيداً من والديموقراطية. وانتقد الزنوج لاعتقادهم ارتباطات حركية براغماتية في الأحزاب أن بمقدورهم نيل الحرية دون بذل الدماء والمؤسسات الشيوعية، إلى تبني رؤى موجهاً خطابه إلى بني جلدته بالتمييز روسية وتطويعها للقضايا الأفريقية، بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية مثل الاستعمار وسيناريوات الاستقلال، التي يمكن نيلها بالمساعي الدستورية، مروراً بمراجعات إيديولوجية مضطربة، والحرية التي لا يمكن نيلها إلا ببذل حتى مع ضبطها في سياقاتها التاريخية الدماء، ليس في الولايات المتحدة لكن تماماً.
«في ساحة معركة أفريقية»، لأن أفريقيا هي «البلد الذي منحه الرب لأبنائه الأولين، وأنها أغنى قارة في العالم، وأنها البلد الذي قدّم الحضارة للجنس البشري وجعلت الرجل الأبيض ما هو عليه».

ماركوس غارفي: موسى الأسود واستلهام لينين

لاحظ فلاديمير لينين، في قراءة ثاقبة للغاية، أن الأقليات المقهورة تعكس في الغالب تقنيات البورجوازية بشكل أكثر مهارة مقارنة بغيرها من أقسام البورجوازية نفسها، وهي ملاحظة يمكن تطبيقها على الفترة التي عُرفت بـ«نهضة هارلم» في الولايات المتحدة وارتداد هذا الحراك جمعية تحسين الزنوج العالمية (UNIA) ورابطة المجتمعات الأفريقية، اللتان تأسستا على يد ماركوس غارفي (1887-1940)، والذي طوّر أفكاراً مهمة وتأسيسية للوحدة الأفريقية منذ زيارته الشهيرة للندن في عام 1912 وكتاباته في دورية «African Times and Orient Review» التي كان يحررها المصري دوس محمد، ويمكن القول إنها تمثّل حلولاً وسطاً وقراءات توافقية في طبيعتها.

وفي المقابل، فإن رؤية غارفي للشيوعية عكست نظرته البورجوازية بشكل واضح؛ إذ رأى أنها «من خلق الإنسان الأبيض لحل مشكلاته السياسية والاقتصادية» وأنها ليست معنية إطلاقاً بالتحرر الاقتصادي أو السياسي للسود، بل برفع قدرة الكسب للبلدان الدنيا من العمال البيض، معتبراً أنها «نظرية خطيرة للإصلاح الاقتصادي والسياسي لسعيها لوضع الحكم في يد جماهير بيضاء جاهلة غير قادرة على هزيمة تحاملها الطبيعي نحو الزنوج والشعوب غير البيضاء الأخرى». قبل أن يلاحظ أنه في «جنوب أفريقيا وشرقها وجنوب غربها يمارس المستعمرون البيض الأفقر حالاً التمييز الأكثر خبثاً والاضطهاد بحق الأهالي لسرقة حقوقهم. وفي كل مكان فإن المستعمرين الفقراء والرجال البيض الفقراء هم من يقومون بالعمل القذر ضد الزنوج. وأولئك هم من استهدفتهم الشيوعية». كما لم تكن انطباعات غارفي الروسية راديكالية حتى قياساً لأعوام سابقة؛ فقد رفضتها جماعة إخوة الدم الأفريقي (ABB) منذ عام 1919 باعتبارها غير كافية لتبني الثورة الروسية وحشد الزنوج وراء «حركة بلشفية سوداء» دعت لها باستمرار دوريتهم «The Crusader».
لكن رغم إعلان غارفي مراراً معارضته للشيوعية كحركة إصلاح، فإنه نعى لينين عند وفاته (1924) علناً باعتبار أنه «مؤسس الاتحاد السوفياتي» ووصفه في افتتاحية دورية «Negro World» بأنه «ربما كان أعظم إنسان في العالم في الفترة 1917-1924»، وأعلن أن «UNIA» قد أرسلت برقية لموسكو «تعبّر فيها عن أسف وتعزية 400 مليون زنجي في العالم» (قدّرهم جورج بادمور بعد نحو عقد بقرابة 250 مليون زنجي)، وتحدّث غارفي نيابة عن الزنوج بأنهم يرثون لينين لأن روسيا قدّمت أملاً عظيماً ليس للزنوج فحسب بل لشعوب العالم الأضعف. واعتبر مؤرخون ومفكرون أن عمل غارفي لا يُعد تراجعاً مروعاً عن رؤاه المبكرة لكنه مجرد مثال على نزعة ساذجة للدرامية ورغبته الأنانية/ المغرورة للارتباط برجال العصر المهيّن في العالم.

وتتسق تلك الرؤية المضطربة مع خلفية فكر غارفي في المجتمع الأميركي في الربع الأول من القرن العشرين وموقفه الانسحاقي أمام «انتصار الإنسان الأبيض الأميركي»، بتعبير غارفي نفسه، الذي نال حريته بعد تضحيته بآلاف الجنود الذين حاربوا وسقطوا تحت قيادة جورج واشنطن «ونيل أميركا وإنكلترا وفرنسا السلام مع العالم وبقوة في مخيّلة النخبة الأفريقية تجاه روسيا وإن تجسّدت في شكل تحليات وتناقضات أكثر تعقيداً من ارتباطات حركية براغماتية في الأحزاب والمؤسسات الشيوعية، إلى تبني رؤى روسية وتطويعها للقضايا الأفريقية، مثل الاستعمار وسيناريوات الاستقلال، مروراً بمراجعات إيديولوجية مضطربة، وصولاً إلى أن الهجمات التي يزعم أن الأسد نفذها (أي القوات الحكومية) كانت قد استخدمت في الواقع من قبل المتمردين المدعومين من الغرب.

وكذلك ومنذ مدة، استخدم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان نعت «أسوأ من هتلر»، حيث ادعى في عام 2018، أثناء محادثة مع جيفري فولدبرغ، الحارس السابق لأحد سجون جيش الدفاع الإسرائيلي، ورئيس تحرير «The Atlantic»: «أعتقد أن المرشد الأعلى الإيراني يجعل هتلر يبدو جيداً، لم يفعل هتلر ما يحاول المرشد الأعلى فعله، حاول هتلر غزو أوروبا... بينما يحاول المرشد الأعلى غزو العالم». مثال آخر مماثل وسخيف على هذه الظاهرة هو عندما أشارت صحيفة «ديلي ميل» إلى زعيم كوريا الديموقراطية كيم جونغ أون على أنه «يبرز هتلر الذي بداخله» لمجرد ارتدائه سترة جلدية.

كانت المقارنات الأخيرة بين بوتين وهتلر على وجه الخصوص واسعة الانتشار، وذلك ليس فقط بسبب الغضب الناتج من الصراع المستمر في أوكرانيا، بل لأن من يقدّمون هذه المقارنة يعتمدون بشكل غير مباشر على مشروع سياسي مديد كرافعة ودعامة لهذه المقارنة وهو مشروع الخلط بين هتلر والنازية بستالين والاتحاد السوفياتي.

وإن ما يمكن الاستدلال به على مدى تضليل هذا النعت ولعبه على العواطف، ليس مجرد الاختلاف في الشخصيات والظروف والتوجهات السياسية لمن تم وسمهم به، بل كيف أن هذه المقارنة استخدمت على الجميع باستثناء حكام الدول التي بالفعل ألهمت هتلر والنازية، أي كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. فما يوحّد هذه المجموعة المتباينة من الدول وقادتها هو أنهم إمّا قاوموا بشكل مباشر أو وقفوا بطريقة أو بأخرى في طريق الهيمنة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة وسيطرة رأس المال الغربي أينما رغب في ذلك. فبوتين الذي لم يخفِ في السابق معارضته لتقويض الولايات المتحدة المتكرر للقانون الدولي والضوابط والتوازنات يمثّل شاهداً على ذلك.

إنه ومن خلال التركيز على الأفعال والسياسات غير العقلانية – ظاهرياً – وتصوير قادة الدول كالمتعطشين للدماء للتأكيد على مدى تشابههم المفترض مع هتلر، تستطيع الولايات المتحدة وبشكل فعال إخفاء السياق السياسي الأوسع لكل أزمة، وكذلك تبييض دورها المباشر في التسبب فيها في المقام الأول. حيث تعمل عملية إضفاء الطابع الشخصي على الصراعات وشخصنتها عبر التركيز على القادة، على إزالة سياق الأحداث من محيطها الأوسع، ومحو العوامل الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة لمصلحة التركيز بضيق النظر على سمات الشخصية المزعومة للقائد المعني. وبالتالي تصبح الاعتداءات على دول بأكملها مفهومة بشكل شائع على أنها حملات أخلاقية وحميدة ضد «رجل سيئ» يجب إيقافه.

وأنا الذين يحاولون مجرد تحليل الأزمة من خلال وضعها في سياقها السياسي وفهم دور الغرب فيها فهم محكومون بأنهم «مدافعون» عن الزعيم المعني.

قد مكن هذا التصور الخيالي الغرب – على الرغم من الأدلة الكثيرة التي تثبت عدم حقيقة هذا التصوير – سواء كان في خطابه المباشر أو باستخدام أجهزته الدعائية الضخمة في وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية وخارجها، من تصوير نفسه على أنه يقاتل وباستمرار «هتلر جديد» بشكل أو بآخر. وعليه، بأن يستخدم قوته العسكرية (وغيرها من وسائل العدوان بما في ذلك العقوبات) في السعي لتحقيق العدالة والالتزام بنوع من المعايير العالية التي تهدف إلى تحسين الظروف أو تخفيف معاناة الشعوب المتضررة. وعبر القيام بذلك، يخفي الغرب دوافعه الحقيقية، أي السعي الدؤوب إلى تحقيق مصالحه وأهدافه السياسية. وبناءً على ذلك، يتعيّن على أولئك الذين يعرفون حقيقة تلك الدوافع عدم الخضوع للترهيب والصمت تحت الاتهامات القديمة نفسها بأنهم مدافعون عن الطغاة أو أيّ إهانات مخادعة أخرى من قبل أولئك الذين تتمثّل مهمتهم على الدوام وبأيّ ثمن كان بتعزيز الصورة المتداعية لأخلاقية الغرب.

> ارتبطت مخيّلة النخب الأفريقية عن روسيا، في الفترة المعنية هنا، بطبيعة تكوين هذه النخب في «العالم الجديد» في ظل معاناة طبقية وعنصرية مزدوجة

نسبياً رؤية شيوعية لتفسير تاريخ «الزنوج المضطهدين» في المستعمرات الأفريقية وداخل العالم الجديد، كما افتتح تقديمه لكتابه «The Life and Struggles of Negro Toilers»، الذي وضعه لصالح اللجنة النقابية الدولية للعمّال الزنوج بلندن (1931) ونشرته مجلة «R.I.L.U.» (التابعة للدولية الحمراء للنقابات «بروفينترن») برؤيته أن قمع الزنوج، الذين قدّرهم بنحو 250 مليون نسمة، يأخذ شكلين أولهما قمعهم كطبقة، وقمعهم كأمة (أو عرق)، وربط الأخير بأساسه في العلاقة الاجتماعية الاقتصادية للزنوج في ظل الرأسمالية وأنه يترتكز في الولايات المتحدة ولا سيما في «حزام الولايات الجنوبية» وفي اتحاد جنوب أفريقيا، ورؤيته أنه لا فرق بين الإمبرياليين سواء أكانوا أميركيين أم إنكليزيين أم فرنسيين أم بلجيكيين أم غيرهم من القوى الاستعمارية المعروفة. وكان بادمور قد سافر في عام 1929 إلى موسكو حيث ساعد في تنظيم المؤتمر الدولي للعمال الزنوج (هامبورغ، 1930) وعزّز موقعه كرئيس للجنة النقابية الدولية للعمال الزنوج (ITUCNW).

وقدّم بادمور عملاً مدرسياً بارزاً بلور فيه أفكاره الشيوعية في مرحلة مبكرة عن «كيف تحكم بريطانيا أفريقيا» (1936) بدأه – بما يتّسق مع تفسيره للتاريخ الأفريقي – بتناول تجارة الرقيق والمرحلة التالية لها وقدّم ملخصاً حول «الإمبريالية الاقتصادية» معتبراً أن احتلال أفريقيا يعكس «التوجه الكامل لتطور الإمبريالية الاقتصادية»، وأن رغبة القوى الأوروبية الاستعمارية في ضم أراضي أفريقيا بعد قرون من «الاتصال» التجاري جاءت في فترة تاريخية معينة في تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر عندما تطورت الثورة الصناعية على نحو كاف في أوروبا الغربية على نحو قاد لطلب على موارد خام خاصة لا يمكن الحصول عليها من الدول الغربية، وأسواق خارجية لتصريف الفائض السلع. ورافق الإمبريالية الاقتصادية التدخل العسكري والبحري. ولفت، في تفسير تاريخي متماسك، إلى أن الإمبريالية نظام طفيلي اقتصادياً وسياسياً، تقوم به قوى قليلة بالغة التطور صناعياً ومسلّحة تقنياً بشكل جيد تعيش على غالبية سكان الكرة الأرضية.

وفي سفر ضخم قدّم بادمور طرحاً جريئاً بعنوان «أفرو-عمومية أم شيوعية؟» (1956) تطرق فيه، في خمسة أجزاء، إلى مسائل التواترية، والضغط لدى الإدارة الأميركية في هذا الصدد بالتزامن مع رفض الأخيرة تقديم أية مساعدات لمنروفيا في ذلك الوقت.

جورج بادمور: النموذج الروسي واضطرابات نقد الإمبريالية

لعب ماركوس غارفي (إلى جانب وليام ديبوا)، خلال الفترة التي تلت تسوية الحرب العالمية الأولى مباشرة، دوراً رئيساً في تشكيل توجهات أفريقيا نحو المستقبل، وأكدت أفكار غارفي على العناية الفائقة بفكرة العرق أولاً. وكان تصاعد استقطابات الإيديولوجيات الأوروبية والرأسمالية في العالم دافعاً للسود، ولا سيما في الشتات، لدراسة الماركسية والاشتراكية. وحثّ تصاعد مكانة الاتحاد السوفياتي دولياً وقبول السود في الدولية الشيوعية دعاة الأفرو-عمومية لاستكشاف الاشتراكية كوسيلة محورية لتوحيد أفريقيا ومستقبلها. ولفت مؤرخون إلى طبيعة هذه الرؤية عند غارفي باعتباره أن الاشتراكية والتضامن المحتمل بين عمال العالم «أداة ما يمكن أن تحل مشكلة العرق». وقد تبنّى بادمور (1902-1959)، الذي التحق بالحزب الشيوعي الأميركي في عام 1927، في مرحلة مبكرة من حياته القصيرة

> ارتبطت مخيّلة النخب الأفريقية عن روسيا، في الفترة المعنية هنا، بطبيعة تكوين هذه النخب في «العالم الجديد» في ظل معاناة طبقية وعنصرية مزدوجة

نسبياً رؤية شيوعية لتفسير تاريخ «الزنوج المضطهدين» في المستعمرات الأفريقية وداخل العالم الجديد، كما افتتح تقديمه لكتابه «The Life and Struggles of Negro Toilers»، الذي وضعه لصالح اللجنة النقابية الدولية للعمّال الزنوج بلندن (1931) ونشرته مجلة «R.I.L.U.» (التابعة للدولية الحمراء للنقابات «بروفينترن») برؤيته أن قمع الزنوج، الذين قدّرهم بنحو 250 مليون نسمة، يأخذ شكلين أولهما قمعهم كطبقة، وقمعهم كأمة (أو عرق)، وربط الأخير بأساسه في العلاقة الاجتماعية الاقتصادية للزنوج في ظل الرأسمالية وأنه يترتكز في الولايات المتحدة ولا سيما في «حزام الولايات الجنوبية» وفي اتحاد جنوب أفريقيا، ورؤيته أنه لا فرق بين الإمبرياليين سواء أكانوا أميركيين أم إنكليزيين أم فرنسيين أم بلجيكيين أم غيرهم من القوى الاستعمارية المعروفة. وكان بادمور قد سافر في عام 1929 إلى موسكو حيث ساعد في تنظيم المؤتمر الدولي للعمال الزنوج (هامبورغ، 1930) وعزّز موقعه كرئيس للجنة النقابية الدولية للعمال الزنوج (ITUCNW).

وقدّم بادمور عملاً مدرسياً بارزاً بلور فيه أفكاره الشيوعية في مرحلة مبكرة عن «كيف تحكم بريطانيا أفريقيا» (1936) بدأه – بما يتّسق مع تفسيره للتاريخ الأفريقي – بتناول تجارة الرقيق والمرحلة التالية لها وقدّم ملخصاً حول «الإمبريالية الاقتصادية» معتبراً أن احتلال أفريقيا يعكس «التوجه الكامل لتطور الإمبريالية الاقتصادية»، وأن رغبة القوى الأوروبية الاستعمارية في ضم أراضي أفريقيا بعد قرون من «الاتصال» التجاري جاءت في فترة تاريخية معينة في تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر عندما تطورت الثورة الصناعية على نحو كاف في أوروبا الغربية على نحو قاد لطلب على موارد خام خاصة لا يمكن الحصول عليها من الدول الغربية، وأسواق خارجية لتصريف الفائض السلع. ورافق الإمبريالية الاقتصادية التدخل العسكري والبحري. ولفت، في تفسير تاريخي متماسك، إلى أن الإمبريالية نظام طفيلي اقتصادياً وسياسياً، تقوم به قوى قليلة بالغة التطور صناعياً ومسلّحة تقنياً بشكل جيد تعيش على غالبية سكان الكرة الأرضية.

وفي سفر ضخم قدّم بادمور طرحاً جريئاً بعنوان «أفرو-عمومية أم شيوعية؟» (1956) تطرق فيه، في خمسة أجزاء، إلى مسائل بالغة التنوع (مثل الاستعمار الأوروبي وانتشار الحركات الشيوعية في أقاليم أفريقيا المختلفة من بينها الشمالي الأفريقي) وبأساليب سرد متماسكة ودقيقة للغاية. اختتمه بادمور بنقاش مهم حول الشيوعية والقومية السوداء منطلقاً من تبنّي تصور لينين لمناهضة الإمبريالية. ولفت في ملاحظة جدلية إلى أنه قبل وقت طويل من «دخول الشيوعية الروسية مسرح التاريخ العالمي صاغ نيقولاي لينين، أبو البلشفية والعبقري المرشد للثورة الروسية، الإطار العريض للاستراتيجية والتكتيكات التي تبنّاها حزبه في التعامل مع الأقليات العرقية والشعوب التابعة داخل الإمبراطورية الروسية»، وأسهب جوزيف ستالين في بسط المسألة في كتابه عن «الماركسية والمسألة الوطنية والاستعمارية» (1913)، ولاحظ بادمور في نقاشه أن النتائج السياسية لسياسة لينين الوطنية والاستعمارية، ولا سيما منح حقّ تقرير المصير للقوميات غير الروسية، كانت ملهمة وذات نتائج نفسية على هذه القوميات وغيرها في الشرق، كما عزّزت جهود مواجهة القوى الرجعية التي كانت تتلقى أموالاً من الحكومتين البريطانية والفرنسية.

ما بعد النص

ارتبطت مخيّلة النخب الأفري

على الغلاف

حتى عصر يوم أمس، بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية المحتلّة ستة (أ ف ب)

يوماً بعد آخر، تكثّف الضفة الغربية المحتلّة حضورها في المشهد الفلسطيني، مُراكِمةً تجربة باتت توزّع العدو الإسرائيلي مع تكاثر ساحات المواجهة وترابطها. حضورٌ يتهيّب منه الاحتلال في ظلّ تسجيل عدد من العمليات التي تستهدفه ومستوطنيه، فضلاً عن الاشتباكات التي باتت شبه يومية. والتي ارتقى في خلالها استة شهداء في عضون الساعات الـ24 الماضية. وفيما تواصل الالتفاف الشعبي حول جنين، كثّف العدو عمليات الاعتقال، التي طالت ما قال إنها خليّة تابعة لـ«حماس» بدعوى تخطيطها لتنفيذ عملية في سلواد التي شهدت اشتباكات عنيفة على هذه الخلفية. في وقت اعلنت فيه سلطات الاحتلال، امس، فرض إغلاق شامل على منطقة الضفة، وكذلك على المعابر مع قطاع غزة، ابتداءً من عصر اليوم إلى مساء الغد، تزامناً مع عيد الفصح اليهودي

الضفة في قلب المواجهة
كرة «الهبّة» تتدحرج

جنيف ـ **الأخبار**

تتدحرج كرة اللهب وتتوسّع دائرة الاشتباك، فيما يتواصل ارتقاء الشهداء بأعداد غير مسبوقة في الضفة الغربية منذ انتهاء معركة «سيف القدس». واستشهد، خلال الساعات الـ24 الماضية، ستة شبان، بعد اندلاع مواجهات عنيفة شارك فيها عشرات الفلسطينيين، فضلاً عن تسجيل عدد من عمليات إطلاق النار نحو أهداف إسرائيلية. وإذ يواصل المشهد في الضفة المحتلّة الغليان، وسط استمرار الفعاليات الجماهيرية الداعمة لجنين، أعلن العدو عن اعتقال خلية تابعة لحركة «حماس» بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليّة في بلدة سلواد.

وفي هذا الخصوص، أعلن جهاز «الشاباك» الإسرائيلي عن اعتقال المقاوم معاذ حامد من حركة «حماس»، وهو أحد منفّذَي عملية مستوطنة «شافوت راحيل» التي أدّت إلى مقتل مستوطن وإصابة ثلاثة آخرين في عام 2015. وأوضح «الشاباك» أن الاعتقال جاء بناءً على معلومات تفيد بهروب حامد من سجن السلطة الفلسطينية «لتنفيذ عملية مسلحة»، فيما جرى اعتقال آخرين معه. وكانت خليّة من «كتائب القسام» نفّذت، في عام 2015، عمليّة على طريق مستوطنة «شافوت راحيل» بين رام الله ونابلس، وضمّت الخليّة، في حينه، كلاً من: عبدالله وأمجد وفايز حامد، الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي، فيما اعتُقل معاذ حامد وأحمد الشبراوي على ايدي امن السلطة الذي واصل اعتقالهما منذ سبع سنوات. ويقول مصدر، لـ«الأخبار»، إن معاذ حامد نجح بالخروج من سجن بيتونيا التابع لأمن السلطة، إلّا أن القوّة الخاصّة، «يمام»، وجيش العدو، اقتحما بعدها بساعات بلدة كوبر في رام الله، حيث دهما منزل الأسير المحرَّر خلدون البرغوثي الذي اعتُقل إلى جانب ابنه ومعاذ حامد.

وتزامن الاقتحام في كوبر، مع عملية عسكرية إسرائيلية أخرى في بلدة سلواد في رام الله، اعتقلت على إثرها مجموعة من النشطاء في حركة «حماس». ويفيد مصدر في بلدة سلواد، «الأخبار»، بأن العملية التي تخلّلتها مواجهات عنيفة، لم تشهدها البلدة منذ سنوات طويلة، في حين وقعت عدّة اشتباكات مسلحة بعدما أطلقت مجموعة مقاومين مكوّنة من خمسة وليس ذئباً منفرداً، النار في اتجاه جيش العدو من عدّة محاور». وخلال المواجهات العنيفة التي خاضها عشرات الشبان ضدّ الآليات الإسرائيلية، فقَدَ سائق إسرائيلي السيطرة على آليته التي اصطدمت بجدار، فما كان من الشبان إلّا أن حاصروها، قبل أن تتدخّل قوّة أخرى من الجنود لفكّ الحصار عنه وسحب الآلية المعطّلة، فيما أسفرت المواجهات في سلواد عن استشهاد الشاب عمر محمد عليان وإصابة آخرين. ووفق وسائل إعلام العدو، جاءت العملية العسكرية الإسرائيلية بعد ورود معلومات عن نيّة خليّة تنفيذ عملية إطلاق نار خلال فترة عيد الفصح. من جهتها، تقول مصادر محليّة إن الجيش الإسرائيلي اعتقل من بلدة كوبر خلدون البرغوثي ونجله، ومعاذ حامد، وفخري عبد الرؤوف عطشة، ومن بلدة سلواد الأسرى المحرَرين عبدالله الساحر، وخالد إياد سليم، وعبد الفتاح طعيمة.

> **تثبت الضفة جاهزيتها لإسناد غزة وبقية الساحات الفلسطينية**

ليلة الثالث عشر من رمضان، كانت ساخنة في جنين أيضاً؛ إذ شنّ جيش العدو عملية عسكرية مباغتة صباحاً في قرية كفر دان غرب مدينة جنين، حيث اقتحم عدّة منازل وسط مواجهات مع الفلسطينيين. وبحسب مصدر، تحدّث إلى «الأخبار»، فإن العملية هدفت إلى اعتقال مطارَدَين من «سرايا القدس» مطلوبَيْن للعدو، هما: زكي مرعي، وعهد كمجي - شقيق الأسير أيهم، أحد منفّذَي عملية «نفق الحرية» -، لكن الجيش الإسرائيلي فشل في العثور عليهما، فلجأ إلى اعتقال شقيقَين لزكي وثلاثة أشقّاء لعهد. وخلال الاقتحام، اشتبك شاب كمجي مع قوّة من جيش العدو، واستشهد على إثرها متأثراً بإصابته، كما استشهد الشاب مصطفى أبو الرب من قرية مسلية خلال مواجهات قرب المدخل الغربي لمدينة جنين أثناء انسحاب الجيش. وشاس فؤاد كمجي، المكنّى «أبو السرايا»، من قرية كفر دان، هو أحد عناصر «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، لم يكن مطلوباً للعدو، لكنه نشط في صفوف المقاومة.

وحتى عصر يوم أمس، بلغ عدد الشهداء في الضفة، ستة، هم: محمد عساف الذي استشهد برصاص العدو في نابلس، وقصي حمامرة ارتقى في قرية حوسان غرب بيت لحم واتهمه العدو بإلقاء زجاجة حارقة في اتجاه مركبة مستوطن، لكن الجنود تركوه ينزف ومنعوا إسعافه وقمعوا أهالي القرية عندما تجمهروا قرب مكان إصابته، ثم تبعه الشهيد عمر عليان خلال مواجهات بلدة سلواد في رام الله، وبعدها استشهد مصطفى أبو الرب وشاس كمجي في جنين، وعصر أمس أعلن رسمياً عن استشهاد الشاب فواز حمايل متأثراً بإصابته قبل أيام خلال مواجهات ليلية في بلدة بيتا جنوب نابلس.

وبعد فشل إسرائيلي استمر على مدى أكثر من ثلاث سنوات، أعلن العدو فكّ لغز مقتل مستوطنَيْن اثنين وآخر أجنبي في القدس قضوا بعمليتي طعن. وفي التفاصيل، قالت «القناة 12» العبرية، إن الفلسطيني وسيم أسعيد (34 سنة) نفّذ عمليّة طعن أولى في بداية عام 2019 وقتَل مستوطناً وزوجته داخل مستوطنة «أرمون هنتسيف» في القدس، كما نفّذ عملية طعن أخرى الشهر الماضي أدّت إلى مقتل شخص مولدوفي يسكن في إسرائيل، وإصابة آخر كان برفقته. ويُلاحَظ أن العدو مُني بفشل ذريع في هذا الملفّ، إذ اعتقل وسيم أسعيد من الخليل بعد تنفيذ العملية الأولى وجرى تحويله إلى الاعتقال الإداري حيث قضى عامين. وفي خلال الفترة الممتدة من قتْل المستوطنين وحتّى الكشف عن لغز العملية، اعتقل العدو عدداً من المستوطنين والفلسطينيين بشبهة تنفيذهم العملية، إذ تعامل مع العملية، منذ البداية، على أنها نُفّذت بدوافع جنائية وإجرامية، لعدم وجود أدلة، لكن تدخّل «الشاباك» بعد سنوات، كشف عن أن المقاومة نفّذتها.

في هذا الوقت، استمرت عمليات إطلاق النار ضدّ أهداف إسرائيلية في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، إذ سُجّلت أربع عمليات في بلدة سلواد، وعملية إطلاق نار تجاه حاجز حوارة جنوب نابلس، وأخرى في كفر دان قرب جنين، وتجاه مستوطنة «إفرات» في بيت لحم. وتوحي مشاهد المواجهات العنيفة التي خاضها عشرات الشبان قرب قبر يوسف في نابلس، وفي سلواد، وعند مدخل مخيّم طولكرم، وطمون قرب طوباس، باستمرار تصاعد الهبّة الجارية. وعلى الرغم من هدوء وتيرة العمليات المميتة ضدّ المستوطنين في قلب إسرائيل، إلّا أن الباب فُتح على مصراعيه أمام قوّة الفعل الجماهيري في الضفة الغربية، ويبدو أن الأجواء باتت تشبه أجواء معركة «سيف القدس»، وأن التصعيد الجاري ليس إلّا هبّة شعبية حقيقية كسرت الصمت في ظلّ تغوّل المستوطنين وتصاعد جرائم جيش العدو، فيما تثبت الضفة جاهزيتها لإسناد غزة وبقية الساحات.

«استنفار حربي» في غزة

بعد ساعات من اجتماعها في مكتب قائد حركة «حماس» في قطاع غزة، يحيى السنوار، أعلنت الفصائل الفلسطينية حالة التعبئة العامة في القطاع، استعداداً لإمكانية الدخول في مواجهة جديدة مع الاحتلال، فيما بلغت استعدادات الأجنحة العسكرية المنضوية تحت غرفة العمليات المشتركة درجة «استنفار حرب». وبحسب ما علمت «الأخبار»، من مصادر عسكرية فلسطينية عدّة، فقد أتمّت الفصائل استعداداتها لردّ غير متوقّع على الاحتلال في حال نفّذ جرائمه في المسجد الأقصى أو مخيم جنين.

ومساء أمس، وعلى خلفية تهديدات المقاومة والتصعيد في القدس والضفة، أجرى أمير دولة قطر، تميم بن حمد، اتصالين بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن الاتصال تمحور حول جهود التهدئة في القدس والضفة وغزة، حيث دعا تميم إلى الحفاظ على الهدوء، كما نقل في المقابل، وعوداً إسرائيلية غير مباشرة، بعدم السماح للمستوطنين المتطرّفين بذبح القرابين في المسجد الأقصى، مساء أمس واليوم.

وبجوار الغرفة المشتركة لعمليات المقاومة، أقامت الفصائل الفلسطينية غرفة تنسيق سياسي للمواقف داخل القطاع، للتعامل مع التطوّرات الحاصلة في مدينتَي القدس المحتلّة وجنين، وسط اتفاق على مستويات الردّ في حال تجاوز الاحتلال الخطوط الحمر.

(الأخبار)

تقرير

الاتفاق النوويّ مُنجَز
أميركا - إيران: شروط الساعة الأخيرة

يتصرّف الإيرانيون على أساس أن الاتفاق النووي بات منجزاً غير أن القرارات الآن في يد الأميركيين. الذين عليهم أن يتّخذوا القرار السياسي القاضي بإزالة الحرس الثوري كاملاً عن اللائحة السوداء. فضلاً عن إظهارهم مبادرة حسن نية. تريدها طهران كإشارة للانتقال إلى المحادثات المباشرة، بناءً على مطلب واشنطن

مع الوقت، يتّضح أكثر فأكثر، الأساس الذي يبني عليه القادة الإيرانيون تفاؤلهم بشأن مفاوضات إعادة إحياء الاتفاق النووي، الذي جرى التوصّل إليه في عام 2015. ولا يرتبط هذا الأمر بواقع أن المفاوضات بدأت تُحرز تقدّماً في الأسابيع الأخيرة، بل بذهاب بعض المفاوضين إلى حدّ الإعلان عن اتفاق وشيك. وجاء ذلك فيما أكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله علي خامنئي، قبل أيام قليلة، أن المحادثات بين طهران والقوى الستّ الكبرى تتقدّم بشكل جيّد، داعياً المفاوضين إلى مقاومة الضغوط. وهو ما يوحي بأنه لا تزال هناك خلافات، خصوصاً بسبب مسألة شطب الحرس الثوري الإيراني من «اللائحة الأميركية السوداء للمنظّمات الإرهابية الأجنبية»، التي أُدرج عليها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

وإذ أشار خامنئي إلى أن «الوفد الإيراني المشارك في المفاوضات تمكّن، لحدّ الآن، من الصمود بوجه مطامع الطرف الآخر»، فقد حملت تصريحاته إشارات إلى أن إيران باتت تتصرّف على أساس أن الاتفاق مُنجَز، ولكن القرار النهائي يبقى في يد الأميركيين. وبمعزل عن مسار المفاوضات، بشكل خاص، يبدو أن النقطة التي لعبت دوراً لصالح طهران في هذه المعادلة، هي الحرب الروسية على أوكرانيا، والتي كان لها تأثير إيجابي على الوجهة الإيرانية في المفاوضات، كما على تغيير الموقف الأميركي بشأن كمية النفط المسموح لإيران بتصديرها. وفي هذا الإطار، تفيد مصادر «الأخبار» بأن «الأميركيين كانوا يقولون إن المرحلة الأولى من الاتفاق تقضي بالسماح لإيران ببيع مليوني برميل يومياً فقط، ولمدّة خمس سنوات، إلّا أن اندلاع أزمة الطاقة دفع الأوروبيين إلى إبلاغ طهران بموافقة واشنطن على مضاعفة الكمية»، علماً بأن الإيرانيين يحتاجون إلى وقت واستثمارات، كي يتمكّنوا من رفع إنتاجهم اليومي إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون برميل، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى استهلاك نحو عشرين في المئة من الكمية في الداخل الإيراني وحده.

وأكّدت المصادر ما كانت نشرته «الأخبار» سابقاً، ربطاً بمسألة إزالة الحرس الثوري من «اللائحة الأميركية السوداء»، قائلةً إن «الأميركيين وافقوا على شطب كلّ لائحة الكيانات المتّصلة بالدولة وقياداتها من لائحة العقوبات، إلّا أنهم انتقلوا إلى النقاش بشأن حصر العقوبات بفيلق القدس، وليس الحرس الثوري كاملاً، الأمر الذي رفضته طهران». في المقابل، تطالب الولايات المتحدة بقرار إيراني يقضي بإلغاء لائحة من أسماء 61 مسؤولاً أميركياً، تعتقد طهران أنهم شاركوا في مؤامرة اغتيال الجنرال قاسم سليماني. وفي هذا السياق، ذكر الأميركيون أن «لديهم معطيات عن مساعٍ إيرانية لرصد هذه الشخصيات، كما أن هناك قراراً بالقيام بأعمال ضدّهم». إلّا أن إيران لم تردّ رسمياً على الطلب الأميركي، بل فتحت باب الردود غير الرسمية عبر مواقع وجهات وقيادات، أعادت التركيز على ثابتة الانتقام لسليماني.

من جهة أخرى، أفادت المصادر بأن «الأميركيين طالبوا بمحادثات مباشرة مع الإيرانيين»، موضحةً أن «المفاوض الأميركي عرض أن يُعقد اجتماع مع وزير الخارجية الإيراني، تحضره نائبة الرئيس الأميركي، مبرّراً الحاجة إلى هذا الاجتماع بوجود الكثير من الملفّات التي يمكن معالجتها مباشرة وسريعاً، من دون الحاجة إلى المباحثات التقليدية». وبحسب المصادر، فقد رفض الإيرانيون الطلب الأميركي، ولا سيما أن الحكومة الإيرانية لم تحصل على موافقة المرشد الأعلى على خطوة كهذه. مع ذلك، تحدّثت مصادر دبلوماسية أوروبية عن طلب إيراني يقضي بأن يبادر الأميركيون إلى خطوة «حسن نيّة»، قد تساعد على القبول بالمفاوضات المباشرة، وهو ما يرتبط، على الأرجح، بالإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة في كوريا الجنوبية، بسبب العقوبات، والبالغة 7 مليارات دولار.

> **أفادت مصادر «الأخبار» بأن «الأميركيين طالبوا بمحادثات مباشرة مع الإيرانيين»**

(الأخبار)

أكد خامنئي أن المحادثات بين طهران والقوى الستّ الكبرى تتقدّم بشكل جيد (أ ف ب)

اليمن

فاتحة اختبارات «الرئاسي»: الخلافات تطيح الجلسة الأولى

لم يكد المجلس الرئاسي الجديد يحاول الالتئام في الرياض، حتى عصفت به الخلافات. مطيحةً جلسته الأولى التي تمّ فضّها بسبب تباين الأولويات بين مَن يريد إعادة هيكلة الحكومة، ومَن يرفض المساس بها. ويأتي ذلك في وقت تتعثّر فيه مساعي السعودية لعقد جلسة أداء اليمين في عدن، في ظلّ الرفض الشعبي الجنوبي للمجلس الجديد، فضلاً عن تلكّؤ البرلمانيين الموالين لـ«التحالف» في تلبية دعوة الرياض

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

حالة إرباك كبيرة يعيشها المجلس الرئاسي الجديد المعيّن من قِبَل التحالف السعودي - الإماراتي، فبعد أيام قليلة من التعيين، وقبل أن يؤدّي رئيس المجلس وأعضاؤه اليمين الدستورية، تصاعدت الخلافات بين الأعضاء المتواجدين في العاصمة السعودية، ما حال دون نجاح أوّل جلسة لهم. وبحسب مصادر دبلوماسية تحدّثت إلى «الأخبار»، رئيسهم، رشاد العليمي، «في محاولة تقمّص دوره». وأوضحت المصادر أن «احتدام الخلافات بينهم جاء على خلفية محاولة كلّ عضو منهم تنصيب عدد كبير من أتباعه في مناصب رسمية في الدولة». وكشفت أن قيادات في المجلس رفضت أداء اليمين الدستورية، بعدما فشل السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، في تأمين عودة أعضاء البرلمان المنشقّين عن صنعاء، إلى الرياض، تمهيداً لتقلهم إلى مدينة عدن لعقد جلسة برلمانية لأداء اليمين. ووفقاً لأكثر مصدر، فإن عدداً من النواب الذين لم يشاركوا في مشاورات الرياض، وآخرين تابعين لحزب «الإصلاح» متواجدين في تركيا، رفضوا دعوة للحضور إلى عدن خلال اليومَين الماضيَين، معتبرين أن ما جاء في بيان الإطاحة بالرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وخصوصاً البند التاسع منه، «يعطّل الدستور والقوانين اليمنية كافة»، ويمنح رئيس المجلس الرئاسي الجديد وأعضاءه «شرعية خارجية». وطبقاً لمصادر نفسها، فإن برلمانيين آخرين تجاهلوا الدعوة، كون الجلسة الاستثنائية بحاجة إلى ثلثَي الأعضاء البالغ عددهم 301، بينما عدد النوّاب الموالين لـ«التحالف» لا يتجاوز الـ50، وبالتالي لا يمكن عقد جلسة مخالفة للوائح مجلس النواب والدستور اليمني.

وفي السياق ذاته، فشلت مساعٍ سعودية، على مدى أسبوع، في إعادة تأمين الحماية لرئيسه وأعضائه، جرّاء الخشية من ردة فعل غاضبة في الشارع الجنوبي، الذي ينظر جزء وازن منه إلى ما جرى أخيراً على أنه ضربة للقضية الجنوبية. كذلك، أخفق المجلس الرئاسي، وهو ما قوبل باعتراض سلطان العرادة. وأضافت المصادر أن الأعضاء الموالين للإمارات طالبوا بسرعة إعادة هيكلة الحكومة، وإحداث تغييرات تتعلّق بالوزراء والسفراء وقيادات عسكرية وأمنية، في محاولة منهم لفرض محاصصة في هذا الجانب، مشيرة إلى أنهم دعوا العليمي إلى رفع طلب إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص إزالة اسم أحمد علي عبدالله صالح، من قائمة العقوبات. وبفعل حالة الفوضى التي سادت الجلسة الأولى، تدخّل السفير السعودي وفضّ الاجتماع، بعدما حاول وضع ضوابط ملزمة لأعضاء المجلس، منها عدم عقد أيّ لقاءات بشكل فردي، مشدّداً على ضرورة أن تكون اللقاءات الرسمية تحت مظلّة «الرئاسي» والعليمي.

> **فشلت المساعي السعودية لإعادة المجلس الرئاسي إلى عدن بعد تعذّر تأمين الحماية له**

وفي ظلّ تغييب رئيس المجلس، عقد الأعضاء الموالون للإمارات لقاءات مع عدّة أطراف وأحزاب وتكتّلات يمنية متواجدة في العاصمة السعودية. وجاء ذلك في وقت بدت فيه لافتةً عودة نبرة التصعيد ضدّ صنعاء من قِبَل هؤلاء الأعضاء بالذات، وعلى رأسهم الزبيدي، الذي تحدّث عن وجود خطّة عسكرية كبيرة ضدّ حركة «أنصار الله»، وخلال لقائه بالصحافيين الموالين لـ«التحالف»، توعّد الزبيدي بدخول العاصمة في فترة أقصاها سبعة أشهر، في استفزاز غير مدروس لصنعاء، من قِبَل مجلس تمّ تكليفه بالحوار معها والتوصّل إلى تفاهمات تنهي الحرب وترفع الحصار.

فشل المجلس الرئاسي في عقد لقائه الأول في الرياض بحضور السفير السعودي محمد آل جابر (أ ف ب)

وفي لقائه، في عقد الثلاثاء، في الرياض بحضور السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، وأفادت مصادر دبلوماسية يمنية بأن عدداً من الأعضاء انسحبوا سريعاً من الاجتماع على خلفية مناقشة إجراء تعديلات حكومية في حكومة معين عبد الملك، المحسوب على آل جابر، موضحة أن عضوَي المجلس، طارق صالح، ورئيس «الانتقالي الجنوبي» عيدروس الزبيدي، طرحا أسماء لحقائب وزير الدفاع، محمد المقدسي،

تقرير انتقلت المواجهة بين القيادة السعودية والإدارة الاميركية إلى طور جديد من التصعيد. لتُسجَّل للمرّة الاولى سخرية علنية عبر الإعلام السعودي من الرئيس جو بايدن. سرعان ما تلقّفها الجمهوريون. وخصوصاً منهم أنصار دونالد ترامب، لتصعيد حملتهم بوجه بايدن. حملةٌ يبدو ان ابن سلمان اضحى عنصراً رئيساً فيها، على رغم ان ما يجري بين البلدين يتجاوز مسالة خلاف شخصي، إلى تباعد في المصالح والرهانات والتحالفات

بايدن - ابن سلمان
نقطة اللاعودة

حسين إبراهيم

لم تخلُ العلاقات الأميركية - السعودية، طوال تاريخها، من تشنّجات. وعلى طول ذلك التاريخ، كان الملوك السعوديون يعبّرون عن انزعاجهم من الرؤساء الأميركيين، إنّما عبر القنوات الخلفية، أو على الأكثر على شكل خرد سعودي يظهر في بروتوكولات الاستقبال، لكن أن يستخدم حاكم السعودية «المزاج الثقيل»، سلاحاً ضدّ رئيس أميركي، فهذا يعني أنه قد يكون تجاوز نقطة اللاعودة في العلاقة معه، بحيث لم يعُد من الممكن إصلاح الأمور بينهما. ومع ذلك، يتجاوز الأمر تناول مقدّم برامجها الشهير، تاكر كارلسون، تلك السخرية، لتصبح متداولة على نطاق واسع في الولايات المتحدة، في ما يمكن وضْعه في خانة الاستفادة منها ضمن الحملة الجمهورية المستمرّة على بايدن، خاصة لجهة ما يُعتبره كثير من الجمهوريين خسارة حليف وثيق بسبب سياسة الرئيس.

وفيما عبّر أميركيون على «تويتر» عن انزعاجهم من إهانة رئيسهم، على أنه رجل خَرف، يخلط بين إسبانيا وأفريقيا وروسيا، فتضطرّ نائبته، كمالا هاريس، إلى إعادته باستمرار إلى منصّة الخطابة بعد أن يشرد عنها، وتذكيره بما ينساه وتصحيح الأسماء له، وإسناده حين يغفو ويشخر بين الجملة والأخرى، ليُنتهي بالخلط بين هاريس وبين زوجته السيّدة الأولى. التغطية السياسية للتعمّد في إهانة بايدن، ظهرت في تغريدة لعدّ المسلسل وممثّله الرئيس، خالد الفراج، الذي قال: «شكّلنا بنصير عالميين يا عيال»، متوعّداً بالمزيد. لكنّ اللافت أن الحلقة تلقّفها الإعلام اليميني الأميركي، وتحديداً محطة «فوكس نيوز» التي تناول مقدّم برامجها الشهير، تاكر كارلسون، تلك السخرية، لتصبح متداولة على نطاق واسع في الولايات المتحدة، في ما يمكن وضْعه في خانة الاستفادة منها ضمن الحملة الجمهورية المستمرّة على بايدن، خاصة لجهة ما يُعتبره كثير من الجمهوريين خسارة حليف وثيق بسبب سياسة الرئيس.

وفيما عبّر أميركيون على «تويتر» عن انزعاجهم من إهانة رئيسهم، حتى أولئك الذين لا يؤيّدونه، هُلل السعوديون الذين يحفظون في وجدانهم عقوداً من سخرية الأميركيين من بلادهم وحكّامهم وحكّام الخليج عموماً بتصويرهم كأغبياء تابعين ليس عليهم سوى دفع الأموال مقابل حماية أنظمتهم، لهذا الهجوم الساخر على بايدن. وهو ردّ فعل يُفترض أن ابن سلمان ينطلق من مبدأ معاملة الولايات

> **يطالب نوّاب ديموقراطيون الإدارة بنشر نتائج مراجعة موسّعة غير مسبوقة للعلاقات مع السعودية**

المتحدة بندّية، والانتقام من الإهانات الأميركية، وتحقيق استقلالية القرار بعد 80 عاماً من التبعية، وتنويع العلاقات الدولية أيضاً بحسب المصالح، بما يشمل كلّ أنواع التعامل مع الدول، من مبيعات النفط إلى مشتريات الأسلحة وغيرها. لكن بعض التدقيق يشير إلى أن ابن سلمان لم يغادر مربّع التبعية، وأنه ما زال بحاجة إلى الدعم السياسي والسلاح الذي لا يستطيع الحصول عليه إلّا من الأميركيين، وإنّما ليس من بايدن. ويتأكّد، يوماً بعد آخر، أن كلّ تعامل ابن سلمان مع بايدن يندرج ضمن هذا السياق.

أكثر من ذلك، يمكن القول إن الجمهوريين في الولايات المتحدة يشجّعون ولي العهد السعودي على مهاجمة الرئيس الأميركي؛ بحيث صار الأوّل جزءاً من حملتهم على الأخير، مع اقتراب الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة في تشرين الثاني المقبل. وربّما لم يكن ولي العهد، لولا دعم الجمهوريين، ومعهم الإسرائيليون، ليتجرّأ على هكذا تمادٍ في ازدراء الرئيس الأميركي. ولعلّ من المفيد التذكير، هنا، بأن أكثر من سخر من السعوديين ومن الملك سلمان وولي عهده بالذات، هو الحليف دونالد ترامب، الذي وصف بلادهم بـ«البقرة الحلوب»، وقال إنه أنقذ «مؤخّرة» ابن سلمان في قضية جمال خاشقجي، وإن السعودية ليس فيها إلّا الأموال، ولذا فهو «يحبّ» الملك، وابن سلمان نفسه جلس مبتسماً في المكتب البيضاوي، حين عرض عليه ترامب الذي كان يتصرّف كمندوب مبيعات، نماذج

العكست إهانات ابن سلمان لبايدن استنفاراً لدى الديموقراطيين في الكونغرس (أ ف ب)

دبابات وطائرات وصواريخ أميركية مُصوَّرة على لوحة كرتونية لإقناعه بشرائها، وكان للأخير ما أراد، إذ دفع الأول 450 مليار دولار ثمناً لمشتريات أسلحة أميركية.

وانعكست إهانات ابن سلمان و«تطنيشه» مطالب الرئيس الأميركي، استنفاراً لدى الديموقراطيين، الذين استهجنوا تراخي الرئيس إزاء السعودية، خلافاً لوعوده الانتخابية، فيما بعث أعضاء منهم في مجلس النواب رسالة إلى وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، يطلبون فيها معلومات عن تقييم الإدارة للعلاقات السعودية - الأميركية. وتكشف الرسالة المُوقّعة من أكثر من 20 نائباً، والتي نشرها موقع «إنترسبت»، عن وجود مراجعة موسّعة غير مسبوقة للعلاقات، قامت بها الإدارة ولم تعلن عنها بعد، قائلة إن «الحكومة السعودية رفضت التعاون مع الحكومة الأميركية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا وما تبعه من أزمة نفطية. وبدلاً من الاستجابة لنداءات حكومتنا بزيادة إنتاج النفط، وهي خطوة أوّلية كانت ستُخفّض أسعار النفط بصورة فورية، اختارت المملكة السعودية الانخراط في محادثات مع بكين لمناقشة تسعير جزء من مبيعاتها النفطية إلى الصين باليوان، وهو إجراء من شأنه أن يضعف الدولار». وتتطرّق الرسالة إلى مخاوف أخرى، في معرض تشديدها على الطابع الملحّ لإصدار المراجعة، ومن بينها سعي السعودية للحصول على تكنولوجيا نووية بصورة مستقلّة، وانعدام المحاسبة في قضية مقتل خاشقجي، والهجوم على اليمن، وقمع المواطنين السعوديين، وعدم تحقيق تقدّم في المساواة بين الجنسين وحقوق العمال.

وخلال جلسة المصادقة على تعيينه في مجلس الشيوخ العام الماضي، قال بلينكن إن الإدارة ستُجري مراجعة واسعة للعلاقات السعودية - الأميركية، إلّا أنه لم يتمّ التحدّث علناً عن أيّ مراجعة من هذا النوع منذ ذلك الحين. غير أن «إنترسبت» نقل عن مسؤول استخباراتي أميركي، رفض الكشف عن اسمه، على اطّلاع على المسألة، قوله إن إجراءً يُسمّى «تقديراً استخباراتياً قومياً» عالي السرّية يتمحور حول العلاقات بين واشنطن والرياض، أُنجز بداية العام الجاري، وجرى إطلاع بايدن عليه. ويتضمّن مثل هذا الإجراء معلومات مصنّفة سرّية جدّاً، مستمدّة من كلّ وكالات الاستخبارات، ويستغرق إعداده عادة أشهراً، وأحياناً سنوات.

تقرير

تركيا والمصالحات الإقليميّة: سوريا لا تزال استثناءً

على رغم سريان أحاديث في الوسط الإعلامية التركية عن إمكانية أن يحطّ قطار المصالحات الذي تقوده أنقرة في هذه المرحلة، في دمشق، انطلاقاً من قناعة حديثة بأن التنسيق الأمني وحده لن يكفي لمعالجة ترسّبات أكثر من عقد، إلّا أنه لا مؤشّرات جدّية حتى الآن إلى أيّ تحوّل في هذا الاتجاه. وإذ يأتي الطابع «الأميركي» للحركة الدبلوماسية التركية ليضعّف، بدوره، تلك التوقّعات، فالأكيد أن العلاقة مع سوريا لا يمكن تصحيحها على قاعدة المقايضات الجارية مع دول أخرى. وإن الأمر يتطلّب إعادة نظر جذرية في كلّ سياسات الأعوام الماضية

محمد نور الدين

تُواصل الصحافة التركية إشاعة مناخ من التفاؤل بشأن الاتّجاهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، وهو ما عكسته خصوصاً صحيفتا «حريات» و«ميلليات»، المؤيّدتان لحزب «العدالة والتنمية». وعنونت «حريات» مانشيتها الرئيس، قبل أيام، بعبارة: «خمس خطوات في الدبلوماسية». وتقلت الكاتبة نوراي باباجان، في المقال، عن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، تأكيده، في اجتماعات داخلية للحزب، أن العلاقات مع الإمارات قطعت شوطاً كبيراً على طريق التطبيع بين البلدين. وأضاف أوغلو أن الأمر نفسه ينطبق على العلاقات بين تركيا والسعودية، موضحاً أن تسليم قضية جمال خاشقجي إلى السعوديين، والاتفاق على آلية التعاون القضائي معهم، يدخلان في إطار عملية التطبيع تلك. ويأتي ذلك فيما أفيد بأن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، سيزور السعودية، من دون تحديد موعد للزيارة. أمّا بالنسبة إلى إسرائيل، فتذكّر الكاتبة أن جاويش أوغلو تحدّث عن خطوات في غاية الأهمية، مشيرة إلى أنه سيذهب بنفسه، هذا الشهر، إلى إسرائيل، وبعد عودته ستوضع اللمسات الأخيرة المتعلّقة بزيارة إردوغان إلى هناك. وتضيف أن وزير الدفاع، خلوصي أقار، سيرافق جاويش أوغلو في زيارته الإسرائيلية، لافتة إلى أن السلطة الفلسطينية أعلمت بالأمر، وأبدت ترحيباً به، كما أرسلت رسالة إلى أنقرة تفيد بأنها «مسرورة لتطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل»، معتبرة أن «الزيارة ستُسهم في حلّ القضية الفلسطينية، وتصبّ في خانة المصلحة الفلسطينية». وبخصوص الخطوة الدبلوماسية الرابعة، تُبيّن باباجان أنها تصبّ في اتّجاه أرمينيا، التي تسير المباحثات بينها وبين أذربيجان، كما بينها وبين تركيا (وذلك بالتنسيق مع باكو)، في الاتّجاه الصحيح، في حين ستكون اللحظة الخامسة مع مصر،

> **لا يمكن تصحيح العلاقة التركية مع سوريا على قاعدة «عفا الله عمّا مضى»**

التي سيزور وزير خارجيّتها، سامح شكري، إسطنبول، تلبيةً لدعوة إفطار من جاويش أوغلو نفسه.

من جهتها، تورد عائشة غول قهوجي أوغلو، في صحيفة «ميلليات»، قول إردوغان بخصوص العلاقات مع السعودية: «صحيح أنّنا في خلاف منذ أربع سنوات ونصف سنة (منذ مقتل خاشقجي)، لكن هذا النزاع لا يمكن أن يستمرّ إلى ما لا نهاية»، لافتةً إلى أن الرئيس التركي بادر إلى أولى الخطوات، عبر إعلانه في شباط الماضي أنه سيزور السعودية، لكنه حتى الآن لم يقم بالزيارة. كذلك، سرت إشاعات عن أن الملك السعودي سلمان، وليّ عهده محمد بن سلمان، وجّها دعوةً إلى إردوغان لتأدية صلاة العيد في مكّة. وتنقل الكاتبة عن مصادر في «العدالة والتنمية» قولها إن إردوغان بدأ مرحلة جديدة، ليس مع السعودية فحسب، بل مع إسرائيل وأرمينيا ومصر وكذا، وإن «العالم من حولنا يتغيّر. ومع كلّ تطوّر جديد يتغيّر الاستقرار. ويجب إعادة النظر في كلّ المسائل». وتضيف المصادر نفسها: «ثمّة صفحة جديدة مع روسيا، وهناك تغييرات في سياسة أميركا تجاه دول الخليج. وفي هذه المرحلة الاستثنائية، ستكون لهذه التطوّرات تأثيرات على الداخل التركي».

وفي «جمهورييت» المعارضة، يكتب مصطفى بالباي مقالة بعنوان «الآن دور سوريا»، يقول فيها إن «سنوات التذبذب قد طوتها أنقرة، والمناخ الآن يفيد بأن التطبيع مع دمشق قادم». ويرى أن «الدومينو الذي بدأ بالتقارب مع السعودية وإسرائيل والإمارات ومصر وليبيا، سيواصل تأثيره». ويعتبر أن «الانفتاح التركي على هذه الدول، يُظهر أن حزب العدالة والتنمية قد بدأ بمعالجة أخطائه»، متسائلاً: «هل من مزيد؟»، عائداً بذلك سوريا. وفيما يشير إلى أن «التحضيرات في السراي الرئاسي، في ما يتّصل بالعلاقة مع دمشق، تتركّز على الجانب الأمني»، فهو يؤكّد أنه «جرى التوصّل إلى قناعة بأن البدء من هذه الناحية، لن يصحّح أخطاء عشر سنوات في سوريا». وبناءً عليه، يقول بالباي إنّه

يطرح استئناف سوريا من حركة المصالحات علامات استفهام (أ ف ب)

«من غير الواضح إلى أين ستصل إدارة الملف السوري»، مستدركاً بأنه «يمكن القول إن مرحلة جديدة ستبدأ». وفي هذا السياق، يعدّد جملة نقاط يُعتبر أن على تركيا التنبّه إليها في إطار تصحيح علاقاتها مع الخارج، وهي:

1- أن سوريا هي القدم الطبيعية للعلاقات (التركية) مع مصر.

2- أن حزب «العدالة والتنمية» قد طابق مصالح الدولة مع مصالحه، وهذا خطأ، وعليه أن يتخلّى عن المصالح الحزبية في سبيل مصلحة الدولة.

3- يجب أن لا يبيع الحزب العلاقات مع جيرانه، من أجل إرضاء القوى العالمية.

4- يجب أن يقطع العلاقات مع العناصر المعادية للدولة التي يريد التصالح معها.

بدوره، يتطرّق باريش دوستر، في الصحيفة ذاتها، إلى السياسات الجديدة لـ«العدالة والتنمية»، معتبراً إيّاها عودة إلى التصالح مع النزعة الأميركية. ويَلفت دوستر إلى أن «المجتمع يشهد استقطاباً حادّاً بين أنصار الأطلسية وأنصار الأوراسية، وبين أنصار الولايات المتحدة وأنصار روسيا»، ويرى أن «طريق الخروج من الازدواجية التي تعيشها البلاد، هي عبر مقاربة القضايا من زاوية مصالح تركيا الخالصة، والعمل على استقرار الجبهة الداخلية، والسير على خطى سياسات أتاتورك الخارجية، وحماية اتفاقية مونترو، وعدم تحويل البحر الأسود إلى بحيرة أطلسية، واتّباع سياسات خارجية محورها المحيط الإقليمي والدفاع عن نظام عالمي متعدّد الأقطاب».

في خضمّ ذلك، يطرح استئناف سوريا من حركة المصالحات، علامات استفهام بشأن الأهداف البعيدة لتلك الحركة، وما إذا كانت تأتي في سياقٍ أميركي، خصوصاً أن جميع الدول التي تطبّع مع تركيا الآن، تقع في المعسكر الأميركي. وبمعزل عن حقيقة الموقف، فإن العلاقة التركية مع سوريا لا يمكن تصحيحها على قاعدة «عفا الله عمّا مضى»، أو ببعض المقايضات كما يجري مع دول أخرى. فتركيا تحتلّ أجزاء واسعة من الأراضي السورية، وتقوم بعمليات تغيير في بناها الاجتماعية والاقتصادية. كما أن لأنقرة عشرات الآلاف من المسلّحين المعارضين في إدلب، إضافة إلى أربعة ملايين لاجئ سوري على الأراضي التركية. هذا فضلاً عن أن هناك لاعبين إقليميين ودوليين على الأرض، مثل الولايات المتحدة وروسيا، وقوات معادية مثل القوات الكردية. وبناءً عليه، تحتلّ المسألة السورية موقعاً مختلفاً عن بقية الملفّات، تتّصل بالبعد النفسي لمقاربة إردوغان لها، وهو المصرّ حتى الآن على عدم الاعتراف، لا بالنظام ولا بالدولة السورية. لذا، تتطلّب المصالحة مع سوريا إعادة نظر جذرية من قِبَل أنقرة، وقد تكون هذه أكبر من قدرة إردوغان النفسية والمادية، أو حتى رغبته في معالجة أسباب الصراع، وربّما يتطلّب كلّ ما تقدّم انتظار الانتخابات الرئاسية التركية، في حزيران من العام المقبل، ومجيء سلطة جديدة متحرّرة من أعباء عشر سنوات عجاف، تقوم بالمصالحة... والمحاسبة.

سوريا

أميركا تعيد إنتاج المعارضة: «الفدراليّة» هي الحلّ

بينما كان «ائتلاف المعارضة السورية» يعيد تشكيل نفسه برعاية تركية، كان «مجلس سوريا الديموقراطية» يَعقد اجتماعاً في استوكهولم برعاية سويدية، ودفعٍ ودعم أميركيَّين، لمناقشة رؤية سياسية يعتقد معدّوها أنها تحقّق التمثيل الأفضل والأوسع للمعارضة السورية

بلال سليطين

خلال سنوات الحرب في سوريا، والتدخّل الأجنبي، خرج السوريون بحكمة مفادها أنه إذا رأيت الجانب الأميركي في واجهة اجتماع سياسي، فإنه غالباً يريد إحراقه، وإذا كان متستّراً في الظلّ، فهو بالتأكيد يسعى إلى إنجاحه. وهذا بالضبط ما حدث في اجتماع استوكهولم، في 9 و10 نيسان الجاري، الذي بدت الصدارة فيه للسويديّين والبريطانيين، بينما كانت وزارة الخارجية الأميركية تنشط بكثافة في الخلفية، حتى إن موظّفيها تواصلوا مع عدد من المشاركين في الاجتماع، عدّة مرّات قبل موعده، للتأكد من حضورهم ضماناً لـ«التنوّع»، علماً بأنها عادة ما تكتفي باتصال واحد، وأحياناً مراسلة عبر البريد الإلكتروني.

شكّل الاجتماع، بحسب مصادر متابعة، تحدّثت إليها «الأخبار»، نقطة بداية في مشروع توسيع «مسد»، وتحويله إلى منصّة جامعة لشخصيات وكيانات سياسية معارضة. وحضره قرابة 40 شخصية سياسية ومدنية سورية، يمثّلون خلفيات متنوّعة، وبعضهم كان غائباً عن النشاط السياسي لفترة طويلة، مثل الداعية الإسلامي المعارض محمد حبش، في حين أن بعضهم أعضاء في كيانات سياسية موجودة مثل اليسار مفرّج (هيئة التنسيق)، وكذلك أعضاء «المجلس الاستشاري النسوي للمبعوث الأممي»، كمجدولين حسن وأسماء كفتارو وزوزان علوش، لكنهنّ حضرن بصفاتهنّ الشخصية وليس نيابةً عن المجلس.

على أن النقطة الجوهرية التي دارت حولها النقاشات في اجتماع العاصمة السويدية، الذي رشّحت الخارجية الأميركية معظم المدعوّين إليه، بالتنسيق مع مركز «أوف بالم السويدي، كانت «النظام اللامركزي في سوريا»، وإمكانية تطبيقه إدارياً وسياسياً، وتقديمه كحلّ سياسي وحيد ومتّفق عليه بين السوريين، واعتباره من قِبَل الحاضرين، وخصوصاً «مسد»، تصحيحاً لمسار الحراك الذي اندلع في سوريا عام 2011.

لا منافسة لـ«الائتلاف»

على رغم تزامن اجتماع استوكهولم مع إعادة هيكلة «الائتلاف المعارض»، إلّا أن مصادر «الأخبار» تؤكّد أنه «لا يهدف إلى ورائته في تمثيل المعارضة السورية، وأن ما يحدث هو إضفاء أكبر شرعية ممكنة على الكيان السياسي في الشمال الشرقي، تمهيداً لرفع العقوبات عن مناطق سيطرة قسد من قِبَل الإدارة الأميركية التي تريده تنظيماً متنوّعاً مغطّياً بأوسع طيف سياسي، للذهاب بعيداً في مشروع النظام اللامركزي حتى يصل إلى الفدرالية». وتسعى الخارجية الأميركية، حالياً، إلى تثبيت تسيطر عليها الحكومة السورية إطلاقاً من رفع العقوبات عن شمال شرق سوريا، مع السماح باتساع الاستفادة غرباً فقط، في اتجاه مناطق سيطرة الفصائل المسلّحة، علماً بأن الإدارة الأميركية تسعى إلى تنفيذ رفع العقوبات قريباً جداً، وفق ما أكده لـ«الأخبار»، مصدر دبلوماسي غربي حضر اجتماع استوكهولم. وهناك سيناريوان مطروحان لرفع العقوبات، وتقديم استثناءات من قانون «قيصر» الأميركي: الأوّل عن الشمال الشرقي والشمال الغربي معاً، تكون مشروطة غرباً بعدم التعامل مع منظمات تصنّفها واشنطن إرهابية، أو عن الشمال الشرقي فقط، على أن يُقصَر النظر عن العلاقة التجارية مع شمال غرب سوريا، بحيث تمرّ الأموال والبضائع وغيرها، من الشمال الغربي وإليه، بحدّ أدنى من الرقابة.

المشروع الأميركي الذي يعدّ واحداً من مشاريع كثيرة طُرحت سابقاً، بعضها نجح واستمر، وبعضها انتهى سريعاً، سيساهم في تراجع أولوية المسار الدولي برعاية الأمم المتحدة بما في ذلك اجتماعات اللجنة الدستورية، إلّا أن مدى نجاحه واستمراره ربّما يتوقّف حالياً على الدور الروسي في مواجهته أو تقديم مشاريع بديلة.

الوضع الراهن في سوريا أطول فترة ممكنة، في ظلّ مواجهتها المتصاعدة مع روسيا في أوكرانيا، بحيث تقطع أيّ تواصل محتمل بين «مسد» ودمشق، وتنمّي الخلافات بينهما، وتدعم التصعيد القائم حالياً في القامشلي، وسيطرة «قوات سوريا الديموقراطية» على مؤسسات الدولة السورية التي يقع بعضها ضمن المربّع الأمني التابع للحكومة في المدينة.

استثناءات من العقوبات

تقول مصادر دبلوماسية لـ«الأخبار»، إن المشروع الأميركي حالياً هو تغيير شكل الكيانات السياسية في الشمال الشرقي والشمال الغربي، حتى ولو اضطر الأمر إلى دمج «حكومة الإنقاذ» المدعومة من «هيئة تحرير الشام». وتضيف المصادر إن الأميركيين «طرحوا هذه الفكرة أخيراً على الأتراك والائتلاف المعارض، بحيث تكون خطوة على طريق فدرالية ريف حلب مع إدلب، وفدرالية الحسكة مع الرقة وريف دير الزور، ويتمّ العمل حالياً على بحْث إخراج الفدرالية الأخيرة بطريقة تبدّد مخاوف تركيا من كيان كردي على الحدود».

أمّا الخطوة الموازية التي يطرحها المشروع، فهي العمل على تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين المنطقتَين السوريتَين، وقطع العلاقات الاقتصادية بين الشماليّين الشرقي والغربي من جهة، ودمشق من جهة أخرى، بحيث لا تستفيد المناطق التي

> **يطرح المشروع تعزيز العلاقات الاقتصادية بين منطقتَي سيطرة «قسد» والفصائل المسلحة وقطع العلاقات الاقتصادية مع دمشق كلياً**

العالم

الحدث

روسيا تهدّد «البلطيق» بالنووي

مع اقتراب حسْم معركة مدينة ماريوبول واستكمال التحضيرات الروسية لإطلاق معركة السيطرة على كامل إقليم دونباس، خفتت الآمال، مرحليّاً، بإحراز عملية التفاوض بين روسيا وأوكرانيا أيّ تقدُّم، خصوصاً في ظلّ تمدّد التوصُّل إلى حلول ترضي الجانبين وتعيد وفدَي البلدَين إلى طاولة المشاورات. أمام هذا الاستعصاء، تتعقّد الأزمة بين روسيا و«الناتو»، وسط الحديث عن احتمال انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، لتندفع موسكو إلى التهديد بتطويق دول البلطيق بالسلاح النووي

موسكو ـ **الأخبار**

دخلت المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا مرحلةَ جمود سببها تقديم الطرفَين المتحاوِرَين شروطاً متضاربة. فبالنسبة إلى موسكو، لم تتغيّر الشروط، حتّى أنه جرى التوافق على بعضها في جولات التفاوض السابقة، وتحديداً تلك التي أجريت في إسطنبول، نهاية الشهر الماضي. لكن الأزمة التي أثارتها صورُ ضحايا مدنيين في مدينة بوتشا الأوكرانية، واتهامات كييف وحلفائها الغربيين، موسكو، بالتسبُّب بالمجزرة، عقّدت عمليّة التفاوض التي لم تَعُد تشكّل أولويّة قصوى بالنسبة إلى أوكرانيا، وهو ما أقرّ به وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، حين لفت إلى أن صور بوتشا أثّرت في الأجواء الإيجابية للمفاوضات. من جهته، قال الكرملين على لسان الناطق باسمه، ديمتري بيسكوف، إنه لا يوجد مفهوم واضح، حتى الآن، في شأن جولات المحادثات المباشرة بين موسكو وكييف. وأضاف الناطق أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لا يرفض لقاء نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، من حيث المبدأ، لكنه اشترط، في المقابل، وثيقةً جاهزة لهذا الغرض. على الجهة الأوكرانية، وعلى رغم حديث زيلينسكي عن مواصلة المفاوضات، إلّا أنه أرفق موقفه بتثبيت نظامه حيال الدول الضامنة في أيّ اتفاق سيوقّعه مع روسيا. وأفاد عضو الوفد الأوكراني المفاوض، المستشار الرئاسي ميخائيلو بودولياك، بأن بلاده تريد أكبر عدد ممكن من الدول الضامنة، موضحاً، في الوقت ذاته، أن موسكو لا تريد زيادة عدد الدول الضامنة.

وأمام استعصاء التوصُّل إلى حلول مرضية تُعيد موسكو وكييف إلى طاولة التفاوض، ينذر التصعيد العسكري الأوكراني داخل الأراضي الروسية بتصعيد ميداني كبير قادم، خصوصاً في العاصمة كييف. إذ اتّهم حاكم مقاطعة بريانسك، في جنوب روسيا، الجيش الأوكراني بقصف بلدة روسية تقع على بعد 10 كيلومترات عن الحدود المشتركة بين البلدين، ما أدّى إلى إصابة مدنيين بجروح. كذلك، أعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي أن أوكرانيا أطلقت النار على نقطة تفتيش حدودية، حيث كان أكثر من 30 لاجئاً أوكرانياً يعبرون إلى روسيا. وفي الإطار نفسه، أعلن حاكم محافظة بيلغورود كييف وحلفائها الغربيين، موسكو، بالتسبُّب بالمجزرة، عقّدت عمليّة التفاوض التي لم تَعُد تشكّل أولويّة قصوى بالنسبة إلى أوكرانيا، وهو ما أقرّ به وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، حين لفت إلى أن صور بوتشا أثّرت في الأجواء الإيجابية للمفاوضات. من جهته، قال الكرملين على لسان الناطق باسمه، ديمتري بيسكوف، إنه لا يوجد مفهوم واضح، حتى الآن، في شأن جولات المحادثات المباشرة بين روسيا وأوكرانيا، وسط الحديث عن احتمال انضمام السويد وفنلندا إلى الحلف، لتندفع موسكو إلى التهديد بتطويق دول البلطيق بالسلاح النووي

> **أمر بوتين بضرورة توجيه إمدادات الطاقة الروسية من الغرب إلى الشرق**

وتزامنت هذه التطورات، مع اقتراب القوات الروسية من حسم المعركة في ماريوبول جنوب شرقي أوكرانيا، حيث سيطرت على كامل ميناء المدينة الواقعة على بحر أزوف، مع تضعضع القوات الأوكرانية واستسلام نحو 350 من جنودها. وتتركّز المعارك، حالياً، في منطقة أزوفستال الصناعية، حيث يتحصّن جنود مشاة البحرية. ووفقاً لمحلّلين عسكريين، فإن حسْم القوات الروسية المعركة في هذه المنطقة، يعني أنها سيطرت بالكامل على المدينة الساحلية. أما على جبهة الدونباس، فتواصل موسكو حشْد قواتها تحضيراً لمعركة السيطرة الكاملة على الإقليم.

في غضون ذلك، برزت أزمة جديدة بين روسيا و«حلف شمال الأطلسي» من شأنها تعقيد الموقف بين الجانبين. فبعد تزايد الحديث عن انضمام السويد وفنلندا إلى «الناتو»، كشف الكرملين أن بوتين سيبحث مجموعة من التدابير لتعزيز أمن روسيا في ما لو انضمّ هذان البلدان بالفعل إلى الحلف. لكن الموقف الأوضح في هذا الشأن جاء على لسان نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، ديمتري ميدفيديف، الذي هدّد بنشر أسلحة نووية في دول البلطيق إذا انضمّت السويد وفنلندا إلى «الناتو». وقال ميدفيديف: «لن تكون هناك منطقة بلطيق خالية من السلاح النووي إذا انضمّت السويد وفنلندا إلى الناتو»، مشيراً إلى أن بلاده «لم تتّخذ، حتى الآن، مثل هذه التدابير، ولا تنوي فعل ذلك حالياً. ولكن إذا أُجبرنا فالأمر سيختلف. لاحظوا، لسنا نحن من اقترح هذا الأمر».

تواصل موسكو حشد قواتها في دونباس تحضيرا لمعركة السيطرة الكاملة على الإقليم (أ ف ب)

على صعيد آخر، حذّر الرئيس الروسي من تداعيات محاولات الغرب إبعاد روسيا عن سوق الطاقة العالمية، مشيراً إلى أن استبدال شركات الطاقة الروسية سيؤثّر سلباً في الاقتصاد العالمي. وشدّد بوتين، في اجتماع حكومي حول صناعة النفط والغاز، أمس، على أن أوروبا غير قادرة على الاستغناء عن الغاز الروسي في الوقت الراهن، موضحاً أنه «ببساطة، لا يوجد بديل معقول في أوروبا الآن». وأكد أن البحث عن بدائل سيكون مكلفاً، وأن إمدادات الوقود الأزرق من الولايات المتحدة إلى الدول الأوروبية ستكلّف أضعاف ما تكلّفه الإمدادات من روسيا، وهو ما سيلقي بظلاله على مستوى معيشة الأوروبيين والقدرة التنافسية للاقتصاد الأوروبي. وأمر بوتين الحكومة الروسية بالعمل على إعادة توجيه صادرات موارد الطاقة المحلية من الغرب إلى أسواق الجنوب والشرق وإعداد البنية التحتية المناسبة لتنفيذ ذلك، مشدّداً على أهمية الخطوة لجهة «أن الأسواق في الشرق والجنوب تشهد نموّاً».

تونس

شخصيات وبنود مختارة: «الحوار الوطني»... على مقاس سعيد

في خطوة لم تكن متوقّعة حالياً، أطلق الرئيس التونسي، قيس سعيد، إشارة انطلاق «الحوار الوطني» بشروطه، التي من شأنها استبعاد شريحة واسعة من الأحزاب من إطار هذا الحوار. وعلى رغم أن «اتحاد الشغل» لا يزال رافضاً إلى الآن الانخراط في هكذا عملية «منقوصة»، إلّا أن التوقّعات تشير إلى أنه سيتجاوب معها في نهاية المطاف، في حال جرى منحه دوراً أساسياً في المرحلة المقبلة

تونس ـ **الأخبار**

أعلن الرئيس التونسي، قيس سعيد، انطلاق الحوار الوطني، وبدء المشاورات حول الإصلاحات السياسية والدستورية، وفي مقدّمتها تعديل الدستور وتنقيح النظام السياسي والقانون الانتخابي. وجاء إعلان سعيد هذا خلال لقائه وفداً من البرلمان الأوروبي، وهو ما شكّل مفاجأة للشارع التونسي، بالنظر إلى أنه لم تكن ثمّة مؤشّرات إلى قرب هكذا إعلان. وكان سعيد قد كشف، في كلمة ألقاها خلال زيارته ضريح الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، أنّ الحوار سيناقش مخرجات الاستشارة الوطنية الإلكترونية، وسينظر في نظام الاقتراع على الأفراد والنظام الرئاسي وتعديل الدستور. أمّا المشاركون فيه، فـ«لن يكونوا إلّا من الوطنيين الصادقين، بعيداً عن كلّ مَن ارتمى في أحضان الخارج»، بحسب سعيد. اللافت أن الرئيس اعتبر اللقاء الذي جمعه بـ«الاتحاد العام التونسي للشغل» و«الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان» و«منظّمة الأعراف» و«الهيئة الوطنية للمحامين»، جلسة أولى من جلسة الحوار، وهو ما عارضته أغلبية المنظّمات، التي بيّنت أن اللقاء كان تشاورياً. وشدّد أمين عام «اتحاد الشغل»، نور الدين الطبوبي، على ضرورة أن «لا يكون الحوار بشروط مسبقة، وأن يجمع الآراء المختلفة»، وهو ما يرفضه سعيد بوضوح، الأمر الذي ينبئ بأزمة قريبة بينه وبين الاتحاد، وأقرّ الطبوبي بوجود نواقص في النظامَين السياسي والانتخابي الحالي يجب تقويمها، و«لكن يجب أن يكون ذلك وفق قراءة نقدية إيجابية» بحسبه.

وعلى رغم هذا الموقف النقدي الذي بنَاه، إلّا أنّ مراقبين يتّفقون على أنه سيشارك في النهاية في الحوار بالصيغة التي يقدّمها سعيد، وما تصريحاته الآن إلّا محاولة ضغط على الرئيس لمنح الاتحاد دوراً قيادياً في المرحلة المقبلة، سواءً في ما يتّصل بإدارة الحوار نفسه، ووضع الميثاق الذي سينبثق عنه، أو حتى الأسماء التي سيتمّ ترشيحها لعضوية اللجنة التي ستصبغ الإصلاحات الدستورية. من جهتها، اعتبرت نقابة المحامين أن الحوار قد انطلق فعلاً، وأنه لا حاجة إلى إعلانات مسبقة وبروتوكولات شكلية. وقال نقيب المحامين، إبراهيم بودربالة، في تصريحات صحافية، إن الحوار لن يشمل النواب والأحزاب الذين شاركوا في جلسة «تقسيم الشرعيات» الشهر الماضي. وبناءً عليه، يتّضح أنّ قليلين هم مَن حجزوا مقاعدهم في حوار الرئيس، وهؤلاء عبارة عن بضع أحزاب غير وازنة في الشارع التونسي. أمّا حليف الرئيس الأساسي، حزب «حركة الشعب»، فقد تغيّرت مواقفه قليلاً، من المباركة التامّة لتوجّهات سعيد، إلى انتقاد سوء إدارة المرحلة، ولكنه مع ذلك، سيكون جزءاً من الحوار. وبخصوص بقيّة الأحزاب التي شكّلت جوهر منظومة ما قبل 25 تموز، فقد بحثت عن جميع وسائل الضغط حتى تفرض نفسها في معادلة الحوار، إلا أن سعيد يبدو رافضاً تماماً لوجودها.

> **يضغط «اتحاد الشغل» على سعيد ليكون له دور قيادي في المرحلة المقبلة**

وعوّل رئيس البرلمان ورئيس حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، على زيارة وفد من البرلمان الأوروبي لتونس، من أجل تصعيد الضغوط على سعيد، بعدما كان نواب، من بينهم رئيس كتلة «قلب تونس»، أسامة الخليفي، قد دعوا «الأوروبي» إلى التدخّل، فيما راسلت رئاسة مجلس النواب، نظيرتها الأوروبية و«الاتحاد الدولي البرلماني» للغرض نفسه. ولكن التباس الوضع في البلاد، واضطراب مصداقية الأطراف جميعها، يجعلان من الصعب ترقّب مواقف من مثل تلك التي تتطلّع إليها «النهضة» وحلفاؤها. ولذا، اكتفى البرلمان الأوروبي بالدعوة إلى إنجاح الانتقال السياسي، متعهّداً بدعم تونس بمساعدات عاجلة. وأشار وفد البرلمان، في بيان عقب انتهاء زيارته أوّل من أمس، إلى أن «هناك حاجة ملحّة للإصلاحات، ونحن نشجّع عدداً كبيراً من المقترحات المنبثقة عن مختلف مكوّنات المجتمع التونسي في هذه العملية»، مضيفاً «أننا على استعداد للمشاركة في الجهود الشاملة والشفافة الرامية إلى تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتقديم المساعدة الفنية، بما في ذلك المساعدة في تقييم خيارات الإصلاح الانتخابي». وأحدثت هذه التصريحات صدمةً لدى نوّاب المعارضة، كونها استبطنت رضى أوروبياً بالمسار الذي يقوده سعيد. وما زاد الطين بلّة بالنسبة إليهم، زيارة مستشار الرئيس الفرنسي، جيل كابال، تونس، ولقاؤه سعيد.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2019/443
طالب التنفيذ: جريس شكري ناصيف
بوكالة المحامي علي حرب
المنفذ عليه: نادر العنداري ورفاقه
السند التنفيذي: الحكم الصادر بتاريخ 2019/1/15 بالرقم 2019/1 عن جانب محكمة بداية النبطية والمتضمن اعتبار 1562/بفروغ العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء وبإزالة الشيوع فيه بينهم وطرحه للبيع بالمزاد العلني وتوزيع الثمن وفق مندرجات الحكم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2019/7/30
تاريخ تبليغ الإنذار: 2019/12/20
العقار الموصوف:
2400 سهماً من العقار 1562 من منطقة بفروة العقارية عبارة عن قطعة أرض مساحته: 2496 م2
التخمين: 499200 د.أ.
الطرح: 499200 د.أ. أو ما يعادله بالعملة اللبنانية بتاريخ الطرح
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2022/5/26 الساعة 11:00
للعقار B 6/2955 بشاموين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب مصطفى محمد يونس وكيل رنا مصطفى يونس سند ملكية بدل ضائع العلني العقار الموصوف أعلاه، فعلى الراغب بالشراء إيداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية وإتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً، بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
رئيس القلم

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب ريدان سليم المهتار وريث أيوب سليم المهتار مورثه سليم فريد المهتار سند ملكية بدل ضائع للعقار 384 عرمون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب مصطفى محمد يونس وكيل رنا مصطفى يونس سند ملكية بدل ضائع للعقار B 6/2955 بشاموين.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت عبير عادل كريم وكيلة هبه عادل كريم سند تمليك بدل ضائع للعقار 22/2446 القبة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان

تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تقديم مواد كيميائية ومستعمرات البكتيرية لزوم مختبر الجراثيم في محطة الفنار التابعة للمصلحة.
المكان: محطة تل العمارة الزراعية ـ رياق ـ البقاع.
الزمان: الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2022/05/10
فعلى من يهمه الأمر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة ـ رياق ـ البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار ـ جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن أوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون ألف ليرة لبنانية.
تُرسل العروض مباشرة باليد الى إدارة مصلحة الأبحاث العلمية في محطة تل العمارة ـ رياق ـ البقاع خلال الدوام الرسمي على ان تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ إجراء هذه المناقصة وتُهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 12 APR 2022
رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام
ميشال انطوان افرام

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب رودريك حبيب الخراط وكيل جوزيف البر الخراط احد ورثة مرتا سليم خراط المالكة في العقار /183/ المروج سند تمليك بدل عن ضائع بحصة الموروثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلبت رنا حبيب سليمان بوكالتها عن انتصار مخايل سليمان وكارلوس وحبيب ناصر خوري شهادة قيد بحصتهم بالعقار 903 من منطقة عرقة العقارية.
للمعترض 15 يوم للمراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب عبدالسلام نقلا بوكالة عن حسين علي إسماعيل سند تمليك بدل ضائع للعقار 156 بيت الفقس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الأولى في الشمال
طلب المحامي وقاص دحني بوكالته عن سامر وعامر وأسامى وعدنان عبد الرحمن الحلاب سند بدل ضائع للعقار 1/121 - التل.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري بالتكليف

استراحة

كلمات متقاطعة 4008

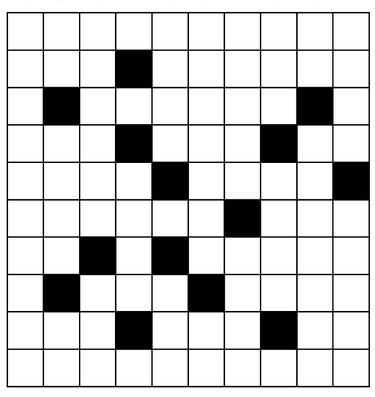

أفقيا

1- شاعر مسرحي إنكليزي راحل – 2- من الأشجار – إزدهار بلد – 3- مدينة اميركية في ولاية ميشيغان – 4- ثرى – من الطيور – ضمير منفصل – 5- يُحسن الإستقبال – نظهر الخبر – 6- رجل مشوّه الخلق – المتكلم الخطيب – 7- لقب تركي أطلقه السلاجقة على بعض رجال البلاط والوزراء والقادة – ضمير متصل – 8- نقصف بالمدفعية – موت – 9- ثلاثة أرباع غار – عاتب – مرض صدري – 10- رئيس لبناني راحل

عمودياً

1- في الحكومة – من الفاكهة – 2- خاصتي – عائلة شاعر فرنسي راحل – 3- مدينة إيرانية – حجر صلب يُستعمل في صناعة التماثيل – 4- آلة لفتح الأبواب – مدينة مصرية – 5- مدينة سومرية موطن بطل ملحمة الطوفان – أصل البناء – 6- ثروة مدفونة في الأرض – من الحيوانات – 7- صوت الكلب – 8- محمية طبيعية في منطقة جبيل – أحواض مائية – 9- بحر – ناتي بعده – بواسطتي – 10- ملعب كرة مضرب في باريس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مهنّد – مازدا – 2- اوسلو – دريم – 3- رد – مطار – اس – 4- يوناني – سرت – 5- تنصتَ – مقابر – 6- رينو – يكدّ – 7- هو – ليكرا – 8- دنو – باكو – 9- وروار – 10- ريو دي جنيرو

عمودياً

1- ماري تيودور – 2- هودون – هنري – 3- نس – نصر – و و و – 4- دلماتيا – إد – 5- وطن – يزي – 6- ايمولا – 7- ادر – يكفّ – 8- زر – سايكو – 9- ديار بكر – شر – 10- امستردام

4008 sudoku

	7	2	8		4	9	5	
				2				
9			7	3	5			
			3	8	7			
7	1						3	8
			5	1	9		2	
1			4	5	3			
	8						4	
		3	2		8	1		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4007

2	4	9	3	6	7	8	1	5
5	7	8	4	2	1	3	9	6
6	3	1	8	5	9	2	4	7
9	6	3	5	1	2	4	7	8
1	8	7	9	4	6	5	3	2
4	2	5	7	8	3	1	6	9
3	5	4	6	7	8	9	2	1
8	1	6	2	9	4	7	5	3
7	9	2	1	3	5	6	8	4

مشاهير 4008

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

راقصة وممثلة مصرية (1915-1997). بدأت الرقص باكراً. تعرفت على بديعة مصابني وانضمت الى فرقتها
■ 5+6+7+8 = بهار هندي ■ 10+9+1+11 = حصة في الإنتخابات ■ 2+4+3 = ثعبان

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **بنيلوبي كروز**

نتائج اللوتو اللبناني

6	8	14	22	23	36	33

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1996 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 6 - 8 - 14 - 22 - 23 - 36
الرقم الإضافي: 33
■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
. قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء
■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 470,948,432 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 235,474,216 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 133,283,160 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 16 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 8,330,198 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة أرقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 133,283,160 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 702 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 189,862 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 346,816,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 10,838 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 2,224,336,019 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1996 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 28505
■ **الجائزة الأولى: 54,069,825 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان
قيمة الجائزة الإفرادية: 27,034,662 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 8505.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 505.**
- الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 05.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء امس سحب «يومية» رقم 1218 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 515
● يومية أربعة: 0820
● يومية خمسة: 33607

حضارة

أقدم مخطوطة دينية أثّرت في الفنّ الكنسي حول العالم

«المسيح المصلوب»... أيقونة ولدت في الشرق!

نقع على رسم معالك لمسيح رابولا في كنيسة Santa Maria Antiqua في روما، يعود إلى القرن الثامن

مع دخول الطوائف المسيحية الغربية «أسبوع الآلام»، تليها الطوائف التي تتبع التقويم الشرقي، نتوقّف هنا عند «إنجيل رابولا» الذي كان رائداً في فنّ الرسم المسيحي، تأثّر بالفن الفينيقي الذي ترك بدوره بصماته على الفنّين السرياني والبيزنطي. تكمن أهمية هذا الإنجيل في كونه تراثاً سريانياً ومارونياً. ومن أقدم المخطوطات الدينية التي تتضمن الأناجيل الأربعة كاملة بالسريانية نسخها الراهب رابولا عام 586 بمعاونة رفاقه في «دير مار يوحنا» الواقع بين إنطاكية وحلب

ريما النحّاس

فنّ الأيقونة إبداع تصنعه يد ذهبية. قواعده ثابتة وراسخة تاريخيّاً لا تعديل، ولا تطوير فيها إلّا بالرؤى الخاصة والأساليب المنفردة. الموضوع محدّد ومثله المعالجة، بل إنّ الضوابط اتخذت شكلاً يداني القمعيّة حيال عدم جواز تخطّي

> **تأتينا أول الرسوم والمنحوتات من سوريا حيث انتشرت الكنائس والأديرة في شمالها وفي بلاد ما بين النهرين**

الموضوع وأبعاده الليتورجيّة، أي أنّ لفنّان الأيقونة حرّية الانفراد بالأسلوب والتقنية، إنما لا بالموضوع وشروطه.

منذ القرن السابع عشر لغاية اليوم، جاءت الأيقونة فعل تأمّل وصمت، تعزيزاً للجانب الفني من دون المسّ بالجانب الديني، فالكنيسة ترفض أيّ «وظيفة» للأيقونة سوى الوظيفة الدينية، وفي مقدّمتها الأيقونات التي تروي الإنجيل بالصورة كي يكون متاحاً للناس جميعاً على اختلاف مستوياتهم التعليمية.

أمّا رسم الصليب، فقد ظهر علانيةً في القرن الرابع، عهْدَ الملك قسطنطين الذي أوعز بصنع تمثال له في روما، حاملاً صليباً مرصّعاً بالأحجار الكريمة كعلامة على انتصاره. مع ذلك، كانت الكنيسة تمنع أي رسم للمسيح مصلوباً، علماً بأنّ هذا الفنّ الديني كان قد بدأ يشقّ طريقه تشبيهاً وتصويراً لواقعة الصلب، والمنحوتة الأولى في هذا الموضوع تعود إلى القرن الخامس وهي محفوظة في المتحف البريطاني. وهناك منحوتة أخرى من القرن السادس، عند مدخل «كنيسة القديسة سابين» في روما تشبه سابقتها، ويظهر فيها المسيح كاحد المصارعين اليونانيّين مزنّراً بحزام رفيع، ما أثار استهجاناً واسعاً في الغرب.

شرقاً، تأتينا أول الرسوم والمنحوتات التي تجسّد المصلوب من سوريا، حيث انتشرت الكنائس والأديرة في شمالها وفي بلاد ما بين النهرين.

اللام والفقر والمجاعة والضياع وسمت القرنين الرابع عشر والخامس عشر. فظهر إكليل الشوك في لوحات الصلب (اللوحة لدونتشيو من القرن الرابع عشر)

ازدهر هذا الفن على أيدي الرهبان وامتدّ تأثيره إلى القسطنطينية وروما عبر إنطاكية والبحر المتوسط، وبقيت لنا عنه وثيقة بالغة الأهمية من القرن السادس حول رسم المسيح المصلوب على غلاف أناجيل «القداس الإلهي» لرابولا (de L'évangéliaire Rabbula) لفنان سوري أنجز رسمته هذه لـ «دير مار يعقوب». هنا، ظهر المسيح المصلوب متسربلاً بثوب طويل بلا أكمام يشبه ثوب الكاهن (colobium)، وتظهر فيه العينان واسعتين ومفتوحتين، والرأس مائلاً إلى اليمين بانحناءة خفيفة، واللحية كثيفة تغطي الوجه، والذراعان مفتوحتين أفقياً إلى الحدّ الأقصى وفي الكفّين مسماران، والإبهام ملتوياً كأنه خارج راحة اليد، والقدمان متوازيتين ومسمّرتين على خشبة الصليب من دون مسند. يبدو المسيح في هذه الوضعية المأساوية كأنّه لامبالٍ، بل محلّق في الأعالي، ضحيّة مثالية تحمل خطايا العالم كلّه بسلام عميق. إذ أريد للصليب هنا أن يكون رمزَ الانتصار على الموت، رمزَ القيامة.

على الرغم من الرفض القاطع في القرنين السادس والسابع لرسم أيقونة الصلب، كان لنموذج رابولا ذاك تأثير كبير في الفن الكنسي. إذ أعيد إحياؤه في العصور اللاحقة بلوغاً إلى القرون الوسطى. ونقع على رسم مماثل لمسيح رابولا في كنيسة Santa Maria Antiqua في روما، يعود إلى القرن الثامن، في حين أنّ النموذج الأساسي المقبول في القرنين السادس والسابع كان رسم الصليب فقط، وتظهر صورة المسيح أو الحَمَل في الوسط، عند نقطة المركز في الصليب.

على إثر تتويج شارلمان إمبراطوراً على الغرب، واندلاع سجالات حول فن الأيقونة، ومن ثمّ مع انعقاد «مجمع نيقية» عام 787 الذي كرّس تكريم الأيقونات، تعمّقت الهوّة بين الشرق والغرب لناحية المفهوم اللاهوتي للأيقونة، وللروحانية المعبّر عنها في المفهوم الشرقي، إذ رأى فيها الغرب مجرّد موضوع تعليميّ وكتاب للذين لا يعرفون القراءة (غريغوريوس الكبير). هكذا، ترك الغرب للفنانين حرية التعبير في رسومهم الدينية، ومن ثمّ تغلّبت النظرة الجمالية شيئاً فشيئاً على المفهومَين الروحي واللاهوتي الشرقيّين.

ركّز الشرق جلّ اهتمامه الفني على وجه المسيح، لينتقل لاحقاً إلى تفاصيل وضعية جسد المسيح على الصليب، فيما انكبّ الغربيون بين القرنَين التاسع والثاني عشر على تصوير المئزر الذي يلفّ الوركين (perizonium)، إذ تذكر الأناجيل أن الجنود أخذوا ثياب المسيح عندما صلبوه (يوحنا 23:19)، محافظين على نمط موحّد للوجه والجسد العاري، بينما ظهر المئزر بأشكال عدة وأبعاد رمزية من خلال أسلوب وسطيّ بين حزام المصارع (subliculium) في المنحوتة عند باب «القديسة سابين»، والثوب الطويل (colobium) لمصلوب رابولا.

انصرف رهبان الأديرة المنتشرة في الغرب إلى كتابة المخطوطات الدينية المزدانة بالرسوم وأشكال الزينة المتنوعة. وتجدر العودة إليها لتقصّي تطور رسم المسيح المصلوب بين القرنين التاسع والحادي عشر. ثمة شكلان في تلك المرحلة لرسم وجه المصلوب: الأول المسيح بلحية توحي ملامحه ظفراً ومجداً كأنّه متعالٍ ومحلّق فوق الصليب، عيناه مفتوحتان على وسعهما، وملامحه نضرة، ورأسه مكلّل بهالة المجد. كل ما فيه يُظهر المسيح المنتصر على الموت والممجّد. أمّا الشكل الثاني، فيتطابق مع مسيح رابولا، فالوجه تغطّيه لحية كثّة والشعر طويل يتدلى قسم منه على الكتف اليسرى. أمّا العينان، فالبعض يرسمهما مفتوحتين على اتساعهما، والبعض الآخر نصف مفتوحتين. تلك كانت بدايات رسم المسيح ميتاً على الصليب، المسامير في راحتَي المصلوب، والرجلان متوازيتان أحياناً، والقدمان تستندان إلى مسند خشبي مسمّرتين، أو مضمومتين، ومسمّرتين بمسمار واحد غليظ. وحول الصليب يتحلّق أحباب المصلوب، مريم أمّه، يوحنا، لونجينوس (حامل الحربة)، العالم كلّه بسلام عميق. إذ أريد استيفائون (حامل الإسفنجة)، وفي حالات نادرة يظهر اللصان إلى يمينه ويساره.

أثمرت الخبرة الروحية الصوفية في القرن الثاني عشر أجمل الرسوم للمصلوب وأكثرها إبداعاً. «المسيح العجيب»، «الشافي»، «ملك السلام»، الذي أفصح عن انتصار الحياة على الموت، ملاقياً المؤمن بعينيه الواسعتين اللتين تخترقان أعماق قلبه، فتهدّئه وتسكّنه وتدعوه إلى اللوذ بجروحه مثلما تلوذ الحمامة بشقوق الصخر... أو نرى المصلوب نائماً على صليبه كأنّه فوق سرير العرس. تتضافر وضعية الجسد والثوب الذي يغطّيه لعقد الصلة بين السماء والأرض و«التصالح مع الله».

هذا المسيح المصلوب نظر إليه القديس فرنسوا الأسيزي صارخاً: «الحب ليس محبوباً»، سائلاً إيّاه أن يرعى كنيسته التي كانت قد بدأت تنهار. بدأ إكليل الشوك يظهر على راس المسيح، بدلاً من حالة المجد في رسوم القرن الثالث عشر، وبرزت علامات التعذيب على الجسد، فلم تبقَ الذراعان في الوضعية الأفقية، بل معلّقتين (متعبتين متألمتين) على الصليب، وهبطت الكتفان بفعل ثقل الجسد. أضحى المسيح «حامل خطايا العالم». نرى القديس دومينيك باكياً على درجات الهيكل يعصر الألم قلبه، متضرّعاً إلى المسيح الفقير المتألم ليثقّ الكنيسة وأبناءها من الضياع، فالألم والفقر والمجاعة والضياع وسمت القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

تعتبر رسمة المصلوب في «إنجيل رابولا» الأولى من نوعها في العالم

جروح المسيح «الشافي الوحيد»، فـ«الدينونة الأخيرة» اقتربت (في المعتقد الشعبي عهد ذاك). أمّا الراهب، هنري سوزو (Henri Suso) فكان أوّل من شرع بتقديم مراحل درب الصليب داخل الكنيسة، ومذّاك بدأت ممارسة طقوس درب الصليب التي أسهم الفن في إبرازها رسماً ونحتاً، لتكون محطات صلاة خلال الصوم الكبير الذي يسبق عيد الفصح.

إلى منطقتنا الحضاريّة وإرثها الديني والليتورجي، مع إنجيل رابولا الذي قد لا يكون معروفاً ومنتشراً عالمياً بقدر «أناجيل القديسين الأربعة»، تكمن أهمية هذا الإنجيل الدينية والثقافية في كونه تراثاً سريانياً ومارونيّاً ومن أقدم المخطوطات الدينية التي تتضمن الأناجيل الأربعة باللغة السريانية، نسخها الراهب رابولا عام 586 بمعاونة رفاقه الرهبان في «دير مار يوحنا» في بيت زغبا التي تقع بين إنطاكية وحلب (شمال سوريا). كُتبت هذه النسخة بالخط «الإسطرنجيلي» وتحتوي على نسخة قديمة جداً من نصّ الأناجيل المعروفة بـ «البسيطة» (pessito). وهي كذلك أقدم مخطوطة دينية مسيحية في العالم تشتمل على صور تبرز التاريخ بوضوح، وتتضمّن صفحاتها الثلاثون الأولى مجموعة رسوم بأيدٍ مارونية تجسّد أبرز المحطات في حياة المسيح. وتعتبر رسمة المصلوب في هذا الإنجيل الأولى من نوعها في العالم. ومنه انطلقت لتُرفع فوق المذبح الكنسيّ، شرقاً وغرباً، ولتزيّن البيوت والمؤسسات المسيحية أينما كان في العالم. كما يحتوي إنجيل رابولا على أوّل رسم للعذراء «الهادية حاملة الطفل»، على ما يؤكد الأب بطرس ضو في كتابه «التصوير الكنسي الماروني ـ إنجيل رابولا وصوره» وهو الجزء السابع

> **معرض يقام قريباً يرمي إلى إطلاع اللبنانيين على إرثهم المشرقي المتجذّر عميقاً في هذه البقعة الحضارية من العالم**

من مجموعة «تاريخ الموارنة الديني والسياسي و الحضاري».

يلفت جول لورا في كتابه «المخطوطات السريانية ذات الصور» إلى أنّ هذه المخطوطة ـ إنجيل رابولا ـ هي الأقدم في العالم لناحية تضمّنها رسوماً ذات تاريخ مدوّن وواضح على نحو أكيد وثابت، في حين أنّ باقي المخطوطات التي تحمل رسوماً، سواء كانت سريانية أو لاتينية أو بيزنطيّة أو يونانية، أو سواها، لا يُعرف تاريخها إلّا بطريقة افتراضية محض تقديرية، استناداً إلى شكل الخط أو سواه من الدلائل التي لا توصل إلى اليقين.

انتقل «إنجيل رابولا» بين أيد وكنائس متفرقة، من «دير مار يوحنا» في بيت زغبا، إلى زائر إنطاكية الكاهن رومانوس، ثم بعد وفاته إلى «كنيسة مار جرجس» في إنطاكية، ليحطّ لاحقاً لدى بطاركة الموارنة في «دير ميفوق» في وادي إيليج، ومن ثمّ أخذوه معهم زمن انتقالهم إلى «دير سيدة قنوبين» عام 1440 حيث بقي هناك حتى عام 1652... قبل أن ينتقل إلى أوروبا ويصبح في حوزة أسرة كوازلان. ظلّ يتنقّل من يد إلى يد لغاية وصوله إلى «مكتبة باريس الوطنية»، فالمكتبة الفرنسية في فلورنسا حيث اكتشفه المطران اسطفان عواد السمعاني، مبرزاً كنوزه للعالم في كتابه «المخطوطات الشرقية» الذي ضمّنه المخطوطات الموجودة في «مكتبة ميديسي» الفلورنسية وبينها الكلدانية والآرامية والسريانية والقبطية. طُبع «إنجيل رابولا» في فلورنسا عام 1742 وبقي في مكتبتها. منذ ذلك الحين، تناوله درساً وتمحيصاً وتحليلاً علماء الكتاب المقدس والليتورجيون والفنانون والمؤرخون.

يعتبر الخبراء «إنجيل رابولا» رائداً في فنّ الرسم المسيحي، وهو متأثر بالفن الفينيقي الذي ترك بدوره بصماته على الفنّين السرياني والبيزنطي. في هذا الإنجيل، هناك 26 لوحة صغيرة ملوّنة تمثّل حوادث ومواقف في حياة المسيح وفق الكنيسة: «بشارة زكريا، بشارة العذراء، ميلاد المسيح وعماده، قتل أطفال بيت لحم، عرس قانا الجليل، شفاء النازفة، شفاء المرأة الحدباء، الصلب والقيامة، الصعود، المسيح الملك»...

في مناسبة مرور 1600 سنة على وفاة «القديس مارون»، شاء الاختصاصي في الاقتصاد والاجتماع فؤاد الشمالي الاحتفال بهذه الذكرى وبالتراث السرياني الماروني، بطريقة خاصة عبر إعادة رسم لوحات «إنجيل رابولا» للمرة الأولى بالحجم الكبير، بغية إظهار مدى تأثير هذا الإنجيل وأثره في الفنون. استند في عمله إلى كتاب «المخطوطات الشرقية» الضخم والنادر الموجود في مكتبته الذي يتضمن لوحات «إنجيل رابولا» التي نقلها المطران السمعاني بالأبيض والأسود بحجم صغير (30 x 20 سنتيمتراً). لكن الأب بطرس ضو قصد فلورنسا أثناء تحضير كتابه «إنجيل رابولا وصوره» ونسخ ميكروفيلماً ملوناً عن اللوحات ونشرها في الكتاب، واستخدم تلك النسخة الملوّنة في إعادة رسم لوحة («الصلب والقيامة») كبيرة وفريدة بمقاس 50×40 سنتمتراً. وكل لوحة مزينة بالورود والأزهار وأوراق النبات، كما تظهر الجديلة أو السلسلة والخطّ المتعرّج، والمربّعات ضمن الدوائر، وتغلب الألوان الفاتحة والمضيئة كأنّها تعكس نور المسيح وقوة الإيمان. استغرق العمل سنتين متناولاً أدقّ التفاصيل في كل لوحة، من الحرف إلى الصورة فاللون ونوع الخشب والحفر عليه، وستقدّم قريباً في معرض يقيمه الشمالي لإطلاع اللبنانيين على إرثهم المشرقي المتجذّر عميقاً في هذه البقعة الحضارية القديمة من العالم.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 15 نيسان 2022 العدد 4611

معرض

معرض جماعيّ في بيروت بمبادرة من «مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة»

تحيّة (فنيّة) صارخة إلى أسرى الحرية

كان عمره 12 عاماً فقط، حين اعتقله الاحتلال الإسرائيلي. طيف أحمد مناصرة (19 عاماً) الذي دفن الاحتلال طفولته وراء القضبان وعانى مختلف صنوف التعذيب الجسدي والنفسي، يحتلّ مخيّلتنا، ونحن نتجوّل في معرض «تحية لأسرى وأسيرات الحرية» الذي تنظّمه «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» في بيروت، تزامناً مع «يوم الأسير الفلسطيني» الذي يحييه الشعب الفلسطيني في 17 نيسان (أبريل) من كل عام. ثلاثون مشاركاً من مختلف أنحاء فلسطين والعالم العربي والعالم، بعضهم كان أسيراً في سجون الاحتلال، يقدّمون هنا لوحات ومنحوتات وفيديوهات، وصورأفوتوغرافية، وملصقات تاريخية، دفاعاً عن الحرية والعدالة وحقوق الإنسان في وجه آلة الاستعمار الهمجية

منذر جوابرة

تغريد عبد العال

«حين رأينا الشمس بلا قضبان» هكذا كان جواب أحد أبطال «نفق الحرية» في سجن جلبوع على المحقق الذي سأله: «كيف عرفتم أن حفر النفق قد انتهى؟». ربما هكذا أيضاً يكون جواب الفن على أسئلة تتعلق بالسجن، ومعنى أن تحفر طرقاً فنية مختلفة لتأمّل تلك الحياة المثقلة بالألم. لم يكن الفن يوماً بعيداً عن ثيمة الأسر، لكنّ اللافت أن تأخذ هذه الثيمة أشكالاً متعددة من التعبير بأساليب فنية مختلفة وواسعة. هنا يكون الفن أكثر من مجرد توثيق للألم والمعاناة، بل هو دخول إلى تلك الفضاءات المعتمة، وتأمل كمّية الجمال والضوء الذي تحتويه، ليرتسم سؤال آخر عن معنى الجمال في حضرة الألم وعمق الرحلة الشخصية والنفسية التي يمضيها الأسرى لرسم عمق الحرية... فتصير الحياة نفسها نفقاً طويلاً نحو ذلك الضوء.

في المعرض الجماعي الذي تحتضنه «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» كتحية لأسرى الحرية، يبدو سؤال السجن مفتوحاً على أسئلة كثيرة وعلى فضاءات مختلفة، بدءاً من رسم القضبان، وصولاً إلى استحضار رموز كثيرة كانت غائبة عن اللوحات الفنية، كالملعقة والأكياس والنباتات والصوف والساعة التي تمثل الوقت الذي يصبح له معنى آخر داخل السجن. وهنا يبدو أن السجن لم يعد مجرد قضبان أو حياة منسيّة ومقيدة، بل انفتح على معنى الحرية وتقديس الوقت وتأمل الألم الإنساني الذي هو بحد ذاته مضمون واسع ومنفتح. يشارك في المعرض فنانون فلسطينيون وعرب وعالميون، هم: أسمى غانم (فلسطين)، أمجد غنام (فلسطين)، إنغريد روليما (هولندا)، أيمن بعلبكي (لبنان)، إبراهيم المزين (فلسطين)، بشار الحروب (فلسطين)، بشير مخول (فلسطين/ بريطانيا)، جواد إبراهيم (فلسطين)، حاتم غرايبة (فلسطين)، خالد جرار (فلسطين)، رؤوف كراي (تونس)، رائد صلاح (فلسطين)، رائد عصفور (الأردن)، سوزان غروثيس (هولندا)، سيروان باران (العراق/ لبنان)، شادي الزقزوق (فلسطين/ فرنسا)، عامر الشوملي (فلسطين)، عاهد إزحيمان (فلسطين)، عبد الرحمن قطناني (فلسطين/ لبنان)، عيسى ديبي (فلسطين/ جنيف)، ماريا منريك (إسبانيا)، محمد أسعد سموقان (سوريا)، محمد صالح خليل (فلسطين)، منال محاميد (فلسطين)، منذر جوابرة (فلسطين)، ميثم عبدال (الكويت)، هانس أوفرفليت (هولندا)، هاني زعرب (فلسطين/ فرنسا)، هدى فودي (فلسطين/ سويسرا)، يزن أبو سلامة (فلسطين)؛ بالإضافة إلى 13 ملصقاً ذات صلة من أرشيف المؤسسة وأرشيف «دار النمر» في بيروت.

هكذا يرسم الفنان الفلسطيني والأسير السابق أمجد غنام رجلاً داخل إطار يحيطه مقطع من قصيدة لإبراهيم نصرالله. ينظر هذا الإنسان إلى الأعلى، ويمدّ يده نحو قمر في السماء تحاصره أسلاك شائكة. يبدو أن هذه الأسلاك لا تحاصر الإنسان، بل قمره. رسم أمجد غنام لوحته «بطاقة» في سجن جلبوع، ويبدو هنا أن القضبان حاضرة لا لتقيد الإنسان، بل العالم في الخارج. نتساءل هنا عن معنى أن يرسم الفنان نصاً داخل الغرفة الصغيرة، ربما ليكون هناك وجود خاص مفتوح على اللغة والكتابة والقراءة التي أصبحت جزءاً مهماً من بيئة السجن وأجوائه، لا بل محرضاً أساسياً على فكرة الحرية.

تظهر أيضاً عصبة الوجه التي استخدمتها سلطات الاحتلال في تعصيب عيون الأسرى، في لوحة جواد إبراهيم «عين تحدق في القاتل». هنا نختبر معنى القيد على الرؤية، ومعنى أن لا تبقى أسير النظر، لكنّ المفارقة هي النظر بعين واحدة على القاتل... عين من تحت العصبة لا تخاف المواجهة.

أما الفنان الفلسطيني منذر جوابرة، فقد استخدم في عمله «زمن مكسور» خيوط الصوف كمادة كانت تُستعمل لإنتاج أعمال فنية ومشغولات يدوية داخل السجن يهديها الأسرى لأهاليهم خارج السجون، في محاولة منهم لإشغال الوقت والتحايل على الروتين والملل. تشبه هذه الخيوط قضبان السجن، لكنها في الوقت نفسه، مادة هشّة تنخدش بسهولة، ما يعطي معنى بأنّ السجن زائل لا محالة. رسم جوابرة أرجوحة يجلس عليها رجل معصوب العينين. صحيح أنّ الأرجوحة مستحيلة داخل السجن، لكنّها في عمل جوابرة تشكّل المحرض على الخيال، والبراءة التي يحاول السجّان قتلها وإخفاءها.

يحضر نبات الصبّار في عمل عامر الشوملي. تلك الصبارات التي كانت زاد أبطال سجن جلبوع في طريقهم نحو الحرية، كما رأينا في عمله «الكيس» الذي كان يستخدمه السجان في السجن. وحضرت شجرة الزيتون في عمل عبد الرحمن قطناني «شجرة الزيتون» حيث استخدم الفنان الأسلاك الحديدية كما يفعل عادةً في معظم أعماله السابقة. وهي هنا بالطبع تذكّر بالأسر، لكنّنا سننتبه إلى أنّ الأسر أكثر من أسر للإنسان، بل للطبيعة أيضاً، وما تتعرض له من عنف من قبل الاحتلال. هكذا كانت أيضاً «وردة الحرية» التي رسمتها منال محاميد، وهي وردة حمراء تشبه شقائق النعمان. يجعلنا حضور هذه النباتات نطرح أكثر من سؤال عن استحضار مواد جديدة لرسم معنى الحرية، ربما ليست موجودة داخل السجن، لكنها موجودة في العالم الخارجي، في فضاء الحرية التي سينطلق إليها الأسير. ومن تونس، جاء عمل رؤوف كراي أكثر من حركة تضامنية. ففي اللوحة ستة طيور تخرج من النفق. ربما أصبح النفق مكاناً جديداً يضاف إلى جغرافيا السجن. ورغم أن الطيور هي عادة رمز للحرية، لكن خروجها من النفق هو ما يجعل العمل لافتاً وغريباً. هكذا كانت أيضاً أعمال سيروان باران، إذ قدم منحوتتين لرجلين منحنيين يلتصقان بعَمود كأنهما مصلوبان. هنا تبدو الصلابة المتمثلة بمادة النحت (البرونز) مقترنة بالهشاشة الإنسانية والألم وهي حالة إنسانية داخل السجن. تحضر أيضاً الملعقة في منحوتة ميثم عبدال «ملعقة الحرية» في قبضة يد متماسكة كأن الملعقة هي سلاح في يد قوية تصر على الحرية.

لا ننسَ طبعاً المحطة الأخيرة التي يصل إليها الأسير وهي «الضوء» وهو حاضر في أعمال التشكيلية الهولندية انغريد روليما، التي صوّرت في عملها التجهيزي «الرصاص المصبوب» ضوءاً يخرج من الشاشة بينما تملأ المشهد باللونين الأزرق والأسود. ربما يذكرنا هذا بالضوء آخر النفق في رحلة الأسرى الستة.

في لوحة هاني زعرب «داخل الوقت»، تظهر الساعة في منتصف الرئتين، كأنّ الأسير يتنفس الوقت داخل السجن. كأن الوقت عنصر مهم داخل السجن، والقدرة على تمضيته بأنشطة تجعل دقائق وساعات السجن لها معنى. وجوده بين الرئتين يعكس معنى الانتظار الطويل حيث الأنفاس التي تروح وتجيء بينما يمضي الوقت متمهّلاً.

لكنّ عمل الأسرى داخل السجن مهم ومثمر، بالإضافة إلى قراءاتهم وتجربتهم، فها هم يصلحون الخراب برؤيتهم العميقة للتحرر، فتأتي لوحة الشيخ رائد صلاح «نصلح الخراب» كأنها إجابة على سؤال: ماذا يفعل الأسرى داخل السجن؟ ههنا نتعرف إلى الشيخ رائد صلاح رسّاماً، فيرسم الشيخ صلاح أثناء وجوده داخل السجن فلاحاً يحمل معولاً في يده ويعطينا ظهره وهو يتأمل أرضاً تمتلئ بأشجار مقطوعة وعارية.

يتضمن المعرض أيضاً لوحات لإبراهيم المزين «أحرار» الذي يصوّر تسعة أسرى داخل السجن، ولوحة أيمن بعلبكي لرجل ملثم يلبس قناع الحماية من الغاز، فنتذكر أشكال التعذيب بالسموم القاتلة. ومن خلال فيلم قصير، يعرض بشير مخول ما يتعرض له الأسرى لدى استجوابهم من تعذيب وحشي. وتظهر أيضاً البوسطة في لوحة عاهد ازحيمان من دون أن يرسمها، فنرى مشهداً لما يمكن أن يراه المعتقلون من خلال الثقوب الصغيرة. يأتي المعرض كتحية مهمة للأسرى تعكس معنى التضامن، كما فكرة أنّ للحرية أسئلة وفضاءات إنسانية تصل إلى العالم.

ميثم عبداله

عامر الشوملي

معرض «تحية لأسرى وأسيرات الحرية»: حتى نهاية نيسان (أبريل) ــ من 12 ظهراً حتى 6 مساءً ما عدا أيام الأحد. قاعة «الكلمة الرمز فلسطين» في مبنى «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» (فردان ـ بيروت) ـ palestine-studies.org

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

Vendredi 15 Avril 2022 no15
الجمعة 15 نيسان 2022 العدد الخامس عشر

القوس

www.alqaous.com

12 صفحة

ملحق أسبوعي مخصّص للعدل والإنصاف يصدر مع الأخبار كل سبت

تقولون تطبيع؟!

26 عاماً مرّت على مجزرة قانا الاولى (2006-4-11)، عندما قصف جيش العدو الإسرائيلي مركزاً للقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة في البلدة الجنوبية، وقتل 106 لبنانيين من بينهم 52 طفلاً لجأوا الى مركز المنظمة الدولية التي عجزت عن حمايتهم. في 30 تموز 2006، كرّر الإسرائيليون جريمتهم عندما قصفوا المدنيين في قانا وقتلوا 55 لبنانياً من ضمنهم 27 طفلاً. سجل الاجرام الإسرائيلي في لبنان حافل بمجازر مماثلة، فكيف يمكن ان يتحدث البعض في لبنان اليوم عن تطبيع مع «إسرائيل»؟

العمالة بمنازل كثيرة 3-2
الـ «فيديو غايم» ... اعتراف 5-4
«التطبيع» القسري مقاومة 7-6
في البدء كانت السينما 9-8

(أرشيف ـ بلال جاويش)

يصدر هذا العدد استثنائياً نهار الجمعة بدل السبت بسبب العطلة الرسمية

◆ سين جيم

في كل مرة تُثار مسالة توقيف القضاء لأحد المتعاملين مع العدو الاسرائيلي، يخلط الإعلام والرأي العام بين مسائل ثلاث: العمالة وخرق قانون مقاطعة إسرائيل ودخول أراضي العدو، في حين ان لكلّ منها أحكاماً مختلفة، رغم أن ما يجمعها كلها هو الاتهام بالخيانة. علماً أن مجلس النواب أعطى جرائم الخيانة والتجسس عناية خاصة لدى مناقشة قانون العفو العام في 1968، إذ اعتبرها من الجرائم التي «يستفيضها المجتمع والتي لا يجوز ان تشملها الرحمة»، وفقاً لما ورد في محضر جلسة مجلس النواب حينها. كما اعتبر جرائم الخيانة والتجسس والجرائم المنصوص عليها في قانون مقاطعة اسرائيل مستثناة من أحكام قانون العفو

خرق قانون المقاطعة ودخول أراضي العدو
العمالة بمنازل كثيرة

ضابط في قوى الامن الداخلي يعرض قرانات مرتبطة بعملاء للجيش الإسرائيلي (هيثم الموسوي)

■ صادق علوية

بتاريخ 1954/12/11، أقرّ مجلس جامعة الدول العربية مشروع القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل، وأصدر التعميم رقم 64/3504 تاريخ 1964/5/12 الذي يتضمن ضرورة استصدار «القرار اللازم ووضعه موضع التنفيذ».

في 1955/6/23، أقر مجلس النواب اللبناني قانون مقاطعة اسرائيل الذي يحظر على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعقد، بالذات أو بالواسطة، اتفاقاً مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها، وذلك متى كان موضوع الاتفاق صفقات تجارية أو عمليات مالية أو أي تعامل آخر أيا كانت طبيعته وفقاً لنص المادة الأولى من القانون المذكور.

وحظر القانون أيضاً دخول البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بأنواعها كافة إلى لبنان وتبادلها أو الاتجار بها، وكذلك السندات المالية وغيرها من القيم المنقولة الإسرائيلية، وعرض هذه البضائع والسلع والمنتجات أو بيعها أو شراءها أو حيازتها والقيام بأي صفقة بشأنها ولو على سبيل التبرع أو المقايضة.

متى تعتبر البضائع اسرائيلية؟

تعتبر إسرائيليةً البضائعُ والسلعُ المصنوعة في إسرائيل أو التي يدخل في صنعها جزء، أيا كانت نسبته، من منتجات اسرائيل على اختلاف أنواعها، سواء وردت من إسرائيل مباشرة أو غير مباشرة. وتعتبر في حكم البضائع الإسرائيلية السلع والمنتجات المعاد شحنها من إسرائيل او المصنوعة خارج إسرائيل بقصد تصديرها.

وفي حكم صادر في العام 1998، أخرجت محكمة التمييز الجزائية برئاسة الرئيس رالف رياشي المطبوعات الممنوعة من إطار قانون مقاطعة إسرائيل واعتبرتها مخالفة لقانون المطبوعات، عندما استوردت إحدى المكتبات شحنة من عمان تتضمن 300 نسخة من كتاب «مكان تحت الشمس» لمؤلفه رئيس وزراء العدو الاسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقد وافق الأمن العام حينذاك على إدخال الكتب، إلا أن وزير الإعلام أصدر القرار رقم 168، بتاريخ 1996/8/26، القاضي بمصادرة النسخ، قبل أن يعود عن قراره في 1997/3/6. إلا أن قاضي التحقيق الأول في بيروت اعتبر أن الجرم يشكل مخالفة لقانون مقاطعة إسرائيل، وبالتالي فإن الصلاحية تعود إلى القضاء العسكري عملاً بالمادة 12 من القانون المذكور، فيما دفع قاضي التحقيق العسكري بعدم اختصاصه لاعتباره من جرائم قانون المطبوعات، قبل أن تقوم محكمة التمييز الجزائية، بقرارها 1998/198، بفسخ قرار قاضي التحقيق في بيروت واعتبار أن الجرم المذكور يدخل في نطاق المادة 50 من قانون المطبوعات تاريخ 1962/9/14، والتي تعاقب ادخال المطبوعات الأجنبية

> **يفترض ان تعلق خلاصة كل حكم بالإدانة في الجرائم المنصوص عليها في قانون المقاطعة باحرف كبيرة على واجهة محل تجارة المحكوم عليه لثلاثة أشهر**

المصنوعة اذا كان من شأنها تعكير الامن او المساس بالشعور القومي.

عام 2017، وردت إلى وزارة الاقتصاد والتجارة معلومات عن وجود بضائع إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية تم الاستحصال عليها نتيجة عمليات شراء الكترونية بين مقيمين على الأراضي اللبنانية وجهات خارجية. اعتبرت الوزارة أن العمليات تمت من دون معرفة الشاري بمصدر البضائع، من دون أي قرار قضائي يثبت هذه المعرفة او ينفيها، فأصدر وزير الاقتصاد رائد خوري تعميما طلب بموجبه من المقيمين على الأراضي اللبنانية الذين يقومون بعمليات شراء إلكترونية التقيد التام بأحكام قانون مقاطعة اسرائيل والتأكد من المصدر ومن بلد المنشأ للبضائع والسلع والمنتجات ومن جنسية الموزع، قبل إتمام عمليات الشراء مع الجهة الأجنبية، وضرورة التنبه لعدم ولوج أي مواقع إلكترونية غير موثوق بها وغير آمنة، تحت طائلة تطبيق القوانين المرعية الاجراء بحقهم. (تعميم رقم 2017/5)

بعد أن تضع الدائرة المختصة في وزارة الاقتصاد اسم الشركة ضمن الشركات الممنوع التعامل معها، بموجب قرار يصدر عن مجلس الوزراء وفقا لقانون مقاطعة إسرائيل، يقتضي ان ترفض كل إجازة بالاستيراد من هذه الشركة الممنوعة. وسبق للوزارة، عام 1970، أن وضعت اسم شركة بلجيكية على اللائحة السوداء، إلا أنها أجازت للمستورد الاستيراد منها ثم منعته من إدخال البضائع وصادرتها، ما دفع بالمستورد للجوء الى مجلس شورى الدولة الذي أصدر قراره رقم 1982/278، واعتبر أن المستورد لا يجوز له التذرع بجهل قرار المنع، وبالتالي قضى بتحميل الدولة مسؤولية 75% من الخطأ و25% على عاتق المستورد، وألزم الدولة دفع 75% من ثمن البضاعة واجرة فتح الاعتماد وبدل تأمين البضاعة وأجرة الشحن ومصاريف التجريم ورسم مصاريف اجازة الاستيراد إضافة الى فائدة 6% من تاريخ صدور القرار.

اي عقوبات لمخالفة قانون المقاطعة؟

يعاقب كل من يخالف أحكام حظر إدخال البضائع الاسرائيلية بالأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث إلى عشر سنوات وبغرامة من خمسة آلاف ليرة إلى أربعين ألف ليرة لبنانية. ويمكن أن يحكم عليه أيضاً بالمنع من مزاولة العمل وفقاً للمادة 94 من قانون العقوبات.

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادة المتعلقة بشهادة المنشأ والتدابير المتخذة لمنع التصدير الى اسرائيل من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة خمسمائة إلى خمسة آلاف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع العلم أنه تمت مضاعفة قيمة الغرامة مئة مرة، بموجب الفقرة (1) من المادة (30) من القانون رقم 91/89. وعلى المحكمة أن تقضي بمصادرة الأشياء والأموال التي نتجت عن الجريمة أو التي استعملت لاقترافها مع الاحتفاظ بحقوق الغير ذي النية الحسنة. كما للمحكمة أن تحكم بمصادرة وسائل النقل التي استعملت لارتكاب الجريمة إذا كان صاحبها على علم بالأمر.

ويفترض ان تعلق خلاصة كل حكم بالإدانة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بأحرف كبيرة على واجهة محل تجارة المحكوم عليه أو المصنع أو المخزن أو غيره من الأماكن التي يعمل فيها وذلك على نفقته ولمدة ثلاثة أشهر. أما النظر في جرائم ومخالفات هذا القانون فيعود للمحاكم العسكرية.

جرم دخول اراضي العدو

تتناول المادة 285 من قانون العقوبات الصلات غير المشروعة مع العدو: حيث يعاقب بالحبس سنة على الاقل وبغرامة لا تنقص عن مائتي الف ليرة لبنانية (تضاعفت 100 مرة) كل لبناني وكل شخص مقيم في لبنان أقدم أو حاول أن يقدم مباشرة أو بواسطة شخص مستعار على صفقة تجارية او أي صفقة شراء أو بيع أو مقايضة مع أحد رعايا العدو أو مع شخص ساكن بلاد العدو. كما يعاقب بذات العقوبة كل لبناني وكل شخص في لبنان من رعايا الدول العربية يدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة وبدون موافقة الحكومة اللبنانية المسبقة بلاد العدو لأي سبب كان. وهذا الجرم ضمن فئة الجرائم التي يعود للمحاكم العسكرية النظر بها.

محكمة التمييز الجزائية اعتبرت في حكم صادر عنها في العام 2000 أن جرم دخول أراضي العدو هو من نوع الجنحة التي تسقط دعوى الحق بشأنها بمرور الزمن الثلاثي في حال انقضت مدة ثلاث سنوات بين حصول الجرم والادعاء، وذلك بعد أن أوقفت الأجهزة الأمنية عام 2000، سيدة اعترفت بدخول أراضي العدو للعمل في مجال خياطة الألبسة من عام 1990 لغاية عام 1995، وقضى القرار بسقوط دعوى الحق العام.

وفي عام 1998، اعتبرت المحكمة نفسها برئاسة الرئيس رالف رياشي أيضاً، أن دخول مراسل صحافي الى أراضي العدو لا يؤلف جريمة من جرائم المطبوعات، وإنما مجرد الدخول يؤلف جرماً بحد ذاته وخرقاً لقانون العقوبات، ولا حاجة لتوافر النية الجرمية القائمة على هدف اقامة صلات غير مشروعة بالعدو وقت بصلاحية تجريمه من قبل القضاء العسكري.

لا آليات تطبيقية لعودة من هرب الى «إسرائيل»

عام 2011، أصدر مجلس النواب اللبناني قانوناً لمعالجة أوضاع المواطنين اللبنانيين الذين لجأوا إلى «إسرائيل» (قانون رقم 194 صادر في 2011/11/18)، فرّق بين مَنْ خَدَموا في ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي»، الذين فرّوا إلى الأراضي المُحتّلة، وبين المواطنين الذين لم ينضُووا عسكريًا وأمنيًا (بمَنْ فيهم عائلات مَنْ خَدَمَ في الميليشيا) ولجأوا إلى الأراضي المُحتّلة إثر التحرير في 25 أيار عام 2000. وسمح للفئة الثانية بالعودة، ضمن آليات تحدد بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناءً لاقتراح وزير العدل، خلال سنة من تاريخ صدور المراسيم التطبيقية.

ورغم مضي 11 عاماً على صدور القانون، لم تصدر أي آليات تطبيقية له بعد، فيما تسيطر الأصوات التي تدعو إلى العفو عن العملاء على معظم وسائل الاعلام.

جنايات بحق الوطن

اعتبر قانون العقوبات أن خيانة الوطن هي من الجنايات الواقعة على أمن الدولة الخارجي، ومنها أعمال العدوان ضد لبنان والتجسس ودس الدسائس عبر إقدام أي لبناني او أجنبي مقيم في لبنان على:

- حمل السلاح على لبنان في صفوف العدو
- التجنّد بأي صفة كانت في جيش معاد ولم ينفصل عنه قبل أي عدوان ضد لبنان
- الاقدام في زمن الحرب على أعمال عدوان ضد لبنان
- دسّ الدسائس لدى دولة أجنبية أو الاتصال بها ليدفعها الى مباشرة العدوان على لبنان أو لتوفير الوسائل إلى ذلك
- دسّ الدسائس لدى العدو أو الاتصال به ليعاونه بأي وجه كان على فوز قواته
- الإضرار بالمنشآت والمصانع والبواخر والمركبات الهوائية والأدوات والذخائر والأرزاق وسبل المواصلات وبصورة عامة بكل الاشياء ذات الطابع العسكري أو المعدّة لاستعمال الجيش أو القوات التابعة له
- تقديم مسكن أو طعام أو لباس لجاسوس أو لجندي من جنود الاعداء يعمل للاستكشاف أو لعميل من عملاء الاعداء أو مساعدته على الهرب أو إجراء اتصالات مع أحد هؤلاء الجواسيس أو الجنود او العملاء وهو على بينة، من أمره
- تسهيل فرار أسير حرب أو أحد رعايا العدو المعتقلين يعاقب بالاعتقال المؤقت
- التجسس عبر الدخول أو محاولة الدخول الى مكان محظور، بقصد الحصول على أشياء أو وثائق أو معلومات يجب أن تبقى مكتومة حرصاً على سلامة الدولة
- سرقة أشياء أو وثائق أو معلومات أو الاستحصال عليها
- إفشاء أو إبلاغ الوثائق أو المعلومات السرية ممن كانت في حيازته، وتشدد العقوبة إذا كان ذلك لمنفعة دولة أجنبية، وتشدد العقوبة اذا كان المجرم يحتفظ بما ذكر من المعلومات والاشياء بصفة كونه موظفا أو عاملا أو مستخدما في الدولة، وتشدد أكثر اذا كان ذلك لمنفعة دولة أجنبية اذا اقترفت الجرائم لمصلحة دولة معادية شددت العقوبات بحيث يبدل الاعدام بدلا من الاشغال الشاقة المؤبدة وتزاد كل عقوبة موقتة من الثلث الى النصف وتضاعف الغرامة.

اعتبرت محكمة التمييز الجزائية (رقم 2000/152) برئاسة الرئيس رالف رياشي أن جرم المادة 278/ عقوبات (تقديم مسكن أو طعام أو لباس لجاسوس أو لجندي من جنود الاعداء يعمل للاستكشاف أو لعميل من عملاء الاعداء) لا يتوفر في المواطن الذي باع الخبز من عملاء العدو رغم أنه كان يبيع الخبز لعناصر ميليشيا لحد بمعدل 300 ربطة أسبوعياً لانتفاء نية الخيانة كما اعتبرت المحكمة، ومنعت عنه المحاكمة معتبرة انه لا يوجد جرم لهذه الجهة .

من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بجرم التجسس وعقوبة الموظف الذي يعمد الى افشاء معلومات سرية للعدو، فبعد أن أقدم أحد العسكريين عام 1992 بعد تسريحه تأديبياً على الالتحاق بميليشيا لحد، أعطى المسؤولين في الميليشيا معلومات حول فرع مكافحة الارهاب والتجسس في الجيش اللبناني وأسماء بعض ضباطه. وبما ان هذه المعلومات، نظراً لسرية الاعمال التي يقوم بها هذا الفرع، تؤلف امورا يتوجب كتمانها على اي شخص لا صفة له لمعرفتها او للاطلاع عليها حرصا على سلامة الدولة وأمن المؤسسة العسكرية، وبالتالي فإن افشاءها لمن هم في ميليشيا لحد يعتبر ارتكاباً لجناية التجسس وفق أحكام المادة 283/ عقوبات، لذا أحالته محكمة التمييز الجزائية الى المحكمة العسكرية الدائمة الناظرة بالجنايات.

(انجلا بوليغان ـ المكسيك)

مكتب مقاطعة «إسرائيل»

أُنشئ مكتب مقاطعة إسرائيل تحت إشراف وزير الاقتصاد، وفق المرسوم رقم 12562 الصادر في 1963/4/19، على ان تتولى هذه الهيئة، بعد موافقة مجلس الوزراء، تحديد الأفعال والتصرفات التي تشكل مخالفات لقانون المقاطعة، واتخاذ القرارات المتعلقة بإدراج أو شطب أسماء من لائحة الأشخاص أو المؤسسات المحظور التعامل معها واللائحة السوداء للبواخر.

◆ الجريمة المعلوماتية

الفضاء الالكتروني مساحة للتطبيع

الـ «فيديو غايم»... اعتراف

لا يملّ العدو الإسرائيلي، منذ تأسيس كيانه، من محاولات اختراق صفوف المجتمع اللبناني عبر محاولات زرع عملاء وتجنيد جواسيس في إطار مشروعه الإستعماري والإحتلالي. وبعيداً عن الأساليب التقليدية في تجنيد العملاء عبر التواصل المباشر مع من يشغلّهم او من خلال شبكات الاتصال التقليدية لا سيما الهاتفية، أتيحت للعدو، في زمن العولمة وحروب المعلوماتية وانتشار شبكات الإنترنت، سبل جديدة لتصيّد واستهداف الافراد والجماعات في مجال سعيه الحثيث لتجنيد عملاء وجواسيس. عملية التجنيد تبدا عادة بتطبيع العلاقة مع العدو. والتواصل الالكتروني مع اي شخص او جهة إسرائيلية يندرج في خانة التطبيع، اي جعل العلاقات عادية وطبيعية مع العدو، وبالتالي الرضا والاستسلام والتّسليم بحقّه في احتلال فلسطين، مع انتشار الـ«فيديوغايمز» بين الاطفال والمراهقين بشكل خاص، باتت هناك مساحة الكترونية واسعة للقاء لاعبين لبنانيين بلاعبين إسرائيليين. ماذا يعني ذلك وكيف يفترض التعامل مع هذه الظاهرة الواسعة الانتشار؟

■ ياسر الموسوي

بعد يوم دراسي طويل، يهرع فؤاد وأصدقاؤه إلى مقهى الإنترنت في حيّهم السكني في ما يشبه طقساً يوميّاً يمتدّ حتّى ساعات متأخّرة من الليل، منغمسين في الـ PUBG، لعبة الحرب والقتال التي يصل عدد اللاعبين فيها إلى نحو 100 من كل أنحاء العالم، بهدف كل منهم إلى أن يكون الناجي الأخير. ويمكن للاعبين الاختيار بين الخوادم (Servers) التي يكون فيها اللاعب وحده وليس ضمن فريق معين، أو تلك التي تسمح بمشاركة شخصين أو أكثر في الفريق. وفي كل الحالات، فإن آخر شخص أو فريق يبقى على قيد الحياة يفوز بالمباراة.

تتخلّل اللعبة أحاديث ودردشات بين اللاعبين في إطار حماسيّ وتنافسيّ. في إحدى المرات تدخّل أحد اللاعبين متحدثاً بالعربية وبدأ بالحديث عن مجريات اللعبة قبل أن ينتهي إلى أسئلة عن مكان الإقامة وعن أمور شخصية. تفاعل الرفاق المشغلون بمجريات اللعبة معه ظنّاً منهم بأنه فلسطيني نظراً إلى «لكنته»، قبل أن يكتشفوا هويته الحقيقية، «طلع إسرائيلي إبن الـ...». ولكن بدل التوقف مباشرةً عن اللّعب استمرّوا بكيل الشتائم له!

كريم، لاعب متمرّس منذ سنوات، لا يمانع من اللعب مع إسرائيليين «طالما عم نتسلّى فيهم ونقتّلهم». ما يهمّه هو الحفاظ على مستواه المتقدّم بين اللاعبين في ما يعرف بـ"Ranking System". يشعر أحيانًا بالذنب، فهو مقتنع بأنّ «إسرائيل» عدو، «بس بتاخدنا الحماسة ومنحسّ بالفخر وقت نقاتلهم ولو عم نلعب»، علماً ان الإسرائيلي هو المنتصر الفعلي هنا لأنّه حاز على تحويل العلاقة مع بعض العرب واللبنانيين من علاقة عداء بسبب التصميم على تحرير فلسطين الى علاقة طبيعية بين الجيران، وكأن الإسرائيلي لم يرتكب أي جريمة ولم يحتل أرضاً ويقتل اهلها ويهجّرهم.

لا يعني ذلك شيئاً لسامي (14 سنة) الذي تعرّف الى «صديق جديد» من خلال لعبة "League of Legends" التي يخوضان من خلالها، ضمن فريق واحد، معارك من أجل الوصول إلى قواعد الفريق الآخر وتدميرها. اكتشف سامي لاحقاً أنّ «الصديق» لاعب إسرائيلي «محترف» وذائع الصّيت في مسابقات عالمية. لكنّه لا يبالي كثيرًا طالما أنّه كوّن «صداقة» مع «لعّيب على مستوى!»، كحال الكثيرين من أبناء جيله. ما يعنيه بشكل أساسي هو «إنجازاته الشخصية» في اللعبة.

في سياق مشابه، وفي ظلّ الأوضاع الاقتصادية المزرية، لجأت سمر، وهي خرّيجة كومبيوتر ومعلوماتية، إلى تقديم طلبات عمل لدى شركات في الخارج، مع انعدام الفرص لإيجاد عمل يتناسب مع قدراتها وطموحاتها في لبنان. أرسلت سيرتها الذاتية إلى عدد من الشركات العالمية، لتفاجأ بعد مدّة باتصال من جهة أمنيّة رسمية تستدعيها للتحقيق معها بتهمة التواصل مع العدو. وتبيّن خلال التحقيق أنّها راسلت شركة تعنى بالأمن السيبراني في إحدى الدول الأوروبية من دون علمها بأنها شركة إسرائيلية.

كثيرون لا معرفة لديهم عن عالم التجسّس، أو أقلّه عن ماهية حدود التواصل والتعامل مع الآخرين، يتحدثون إلى أشخاص مجهولين، عبر المواقع والمنتديات، عن تفاصيل حياتهم الشخصية ومشاكلهم اليومية.

وتكمن الخطورة في سهولة التواصل مع أفراد من الكيان الإسرائيلي في ظلّ الانفتاح الذي خلقته ثورة المعلوماتية وفي غياب الرقابة وجهل الكثيرين بأدنى معايير السلامة والحذر في ما يخصّ التفاعل عبر الإنترنت، وبشكل خاص منتديات ألعاب الفيديو بما تشكّله من مساحة جاذبة للشباب والناشئين، وأرضًا خصبة لكل أنواع الإنتهاكات بدءاً بالتعرّض لخصوصية الفرد وليس إنتهاءً بالوقوع في شبهات التواصل مع العدو. وغالبًا ما يغيب عن بال كثيرين مسألة حسّاسة جدًا تتعلق بالسقوط في فخّ التطبيع، وبالتالي مجانية الإعتراف بحق العدو في الوجود، وهذا ما يسعى إليه الأخير بشكل كبير لتحقيق خروقات وانتهاكات في الفضاء الإلكتروني بعد فشل أساليبه التقليدية، عبر العديد من الطرق والحيل المبتكرة التي تجذب فئات وشرائح واسعة من المجتمع. إذ تحوّل هذا الفضاء الخيار الأفضل للتجنيد، عبر مواقع الإنترنت وشبكات الإعلام والتواصل الإجتماعي ومنتديات ألعاب الفيديو، بعدما أصبحت مراقبة طرق الإتّصالات الأخرى، لا سيما الهواتف المحمولة، أكثر سهولة. بينما التواصل عبر الانترنت لا حدود لوسائل التمويه من خلاله.

حرب نفسية إلكترونية

الحرب النفسية الإلكترونية هي نشاط عدواني تمارسه الدول المستعمرة وذات السلطة ضد الدول والجماهير المستضعفة باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة من بث فضائي وإنترنت بمختلف خدماته وأنواعه، بهدف التأثير على الجمهور المستهدف وإثارة مخاوفه من خلال ما تبثّه من معلومات هائلة ومضلّلة أو من خلال بثّ سيل ضخم من الأفكار التي تؤدي الى إرباك الآخر وتشويشه.

> **يشعر كريم أحياناً بالذنب فهو مقتنع بأنّ «إسرائيل» عدو «بس بتاخدنا الحماسة ومنحسّ بالفخر وقت نقاتلهم ولو عم نلعب»**

دليك الحيطة و الحذر

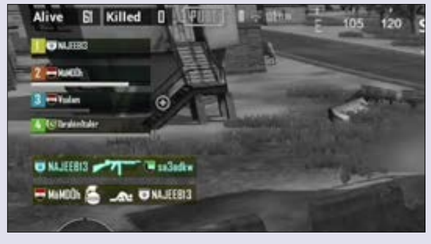

- تقليل الاستخدامات الحسّاسة لوسائط الإنترنت **وعدم مشاركة معلومات وتفاصيل شخصيّة قد تكون ذات حساسيّة** وتتيح بطبيعة الحال أرضية سهلة للعدو لتشكيل ملفّات للأشخاص المستهدفين لاستخدامها في إطار السعي لتجنيدهم.
- **تجنّب الدخول في محادثات وحوارات مع أشخاص إسرائيليين أو يشتبه بأنّهم على صلة بكيان العدو** (مثال على ذلك الضابط الإسرائيلي أفيخاي أدرعي، الناطق باسم جيش الإحتلال باللغة العربيّة، الذي يلقى تفاعلاً كبيرًا في صفحته على موقع تويتر من الجمهور العربي. ورغم أن أغلب هذه التعليقات معادية لإسرائيل، إلا أنها في حد ذاتها اعتراف بهذا الشخص وبالكيان الذي يمثّل). **حتّى وإن كان الهدف من ذلك توجيه الشتائم والإهانات**. إذ أنّ مجرّد النقاش معهم يضع الشخص في شبهة التطبيع والتواصل مع العدو لأنّه بذلك يعطي شرعية للطرف المقابل (في حالة ألعاب الفيديو أو مواقع الدردشة والتواصل الاجتماعي والتّعارف يجب الإنسحاب فورًا إذا ما تبيّن أنّ أحد المشاركين فيها «إسرائيلي»، ويمكن معرفة ذلك من خلال إسم الشخص المشارك/علم بلاده/اللغة ...)
- ضرورة **التنبّه إلى عدم المشاركة في أي فعالية عبر الفضاء الإلكتروني إذا كان أحد رعاتها أو المشاركين فيها «إسرائيلياً».**
- في حال التواصل عبر الإنترنت من أجل إيجاد فرص عمل مع شركات أجنبية، لا سيما المتعدّدة الجنسيات، يجب **البحث بشكل معمّق عن تفاصيل كل شركة** (البلد الأمّ، المؤسّسون، مكان العمل، الرؤساء والمدراء، أصحاب الشركات ...) والتقصي قدر الإمكان عن أي صلة لأي من هؤلاء بكيان العدو.
- **تتبّع عناوين الـ** IP Address **لتحديد مكان الأشخاص المجهولين** مع إمكانية حجب المواقع والصفحات التي تصدر من «إسرائيل».

ملفّات المستهدفين للتجنيد

أضحت مواقع التواصل الإجتماعي ومنتديات ألعاب الفيديو كنزًا ثمينًا للاستخبارات الإسرائيلية، وباتت الوسيلة الأسهل والأسرع بالنسبة إليهم لجمع المعلومات والرّصد وتجنيد العملاء.

- استغلال المعلومات الشخصية لا سيما الواردة منها في وسائل التواصل الاجتماعي Facebook, Twitter, Clubhouse,) LinkedIn...) والتي تشمل الإسم، تاريخ ومكان الولادة، السكن، الدراسة، العمل، وسائط الصور والفيديو... واستخدامها للإيحاء بأنّ العدو يعلم تفاصيل شخصية عن حياة الأفراد المستهدفين.
- الإحتياجات المعنوية والماديّة لهذا الشخص تشكّل مادّة أساسيّة للعدو (وضع مالي واقتصادي، وضع اجتماعي ومعيشي، دوافع حقد وكراهية تجاه المجتمع والدولة ...)

الإنسحاب موقف

كما هي الحال في الميدان الرياضي، الخطوة الوحيدة المطلوبة في العالم الافتراضي هي الانسحاب مباشرةً من مواجهة او مجادلة اي إسرائيلي وتفويت فرصة تحقيقهم الفوز بشرعية واهية قد نقدّمها لهم على طبق من ذهب

«الوحدة 8200» ووحدة «حتساف»

منذ ما قبل نشأة الكيان الصهيوني، تبلور ما يعرف بالعقيدة الأمنيّة، وهي أحد المرتكزات الأساسية التي تضمن تفوّقه في الحروب واستمراره في الوجود. وبطبيعة الحال، فإنّ الأمن السيبراني هو امتداد لهذه العقيدة، وقد أولى العدو اهتمامًا كبيرًا لهذا الجانب لا سيما أنّه ضليع في هذا العالم على مختلف المستويات (الأكاديمية والعسكرية/الأمنيّة)، فهذا حرفيًا ملعبهم.

تأسّست «الوحدة 8200» عام 1952، وهي تتبع لجهاز «أمان - شعبة الاستخبارات العسكرية» المتخصّصة في حرب السايبر والإنترنت وأمن وتكنولوجيا المعلومات، وتتألّف من جنود وضبّاط من نخبة الجيش الإسرائيلي من أصحاب الخبرات والاختصاص في مجال أمن المعلومات، إلى جانب مجموعة من المتدرّبين الناشئين الذين يعملون ليلاً ونهارًا في مهام رصد وتتبّع مواقع التواصل والإعلام الاجتماعي وبشكل خاص في العالم العربي.

لا يقتصر عمل الوحدة على الرصد في مواقع التواصل الاجتماعيّ، بل يشمل أيضاً تجنيد العملاء، وإنشاء حسابات وهميّة لبثّ الإشاعات، وشنّ حروب نفسيّة ضدّ الأهداف المحدّدة من أعداء «إسرائيل» بعد دراسة مستفيضة عن بيئة الهدف المراد استهدافه والمشاكل التي يمكن أن تشكّل ثغرات لاختراقها من أجل التأثير عليه سلباً. كما يتمّ البحثُ عن أيّة معلومات منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي حول الهدف من صور أو فيديوهات أو منشورات واستغلالها بعد معالجتها (تزوير، قصّ ومونتاج) لترويج ما يمكن الاستفادة منه ضدّ الهدف.

العديد من الضبّاط والجنود السابقين في هذه الوحدة أسّسوا شركات كبرى حول العالم تعنى بالأمن السيبراني، كشركات Palo Alto Networks, Check Point, NSO Group.

صورة ماخوذة من موقع «إسرائيلي»

◆ القضية المركزية

كثرت اخيرا مظاهر التطبيع العربي مع الكيان المحتل الغاصب لارض فلسطين: اتفاقيات «سلام» ومشاركات رياضية وتطبيع ثقافي، بمبررات «مساعدة» الفلسطينيين من خلال مساومة «اسرائيل» على حقهم في الحياة تارة، او من اجل «المصلحة الوطنية» الضيقة تارة اخرى، وصولاً إلى الاستهزاء بواقع القضية واحقيّتها. لكن ما يثير السخرية هو تطبيع الافراد الفكري الذي يبزه شخص عربي في لبنان، مثلاً، بما يعايشه الفلسطيني مجبرا لا مخيّرا من تعاملات يومية مع المحتل

«التطبيع» القسري مقاومة

■ نداء يوسف

للحديث في هذه المسألة، علينا ابتداءً أن نوضّح ما الذي يعنيه أن يكون الفلسطيني مجبراً لا مخيراً، وفي أي الأحوال تسقط الحجج المبرّرة التي يعتمد عليها الشخص الداعي إلى التطبيع. في فلسطين هناك المخيّر والمجبر، فمن يرسم هذه الحدود؟ وكيف نستطيع أن نفهم بالفعل كيف لفلسطيني، في ظروف مختلفة، أن يعتبر خائناً ومطبّعاً، أو أن تضطره الظروف فتسقط عنه هذه التهم؟

القضية الفلسطينية على بساطتها تتسم بواقع معقّد. جاء هذا التعقيد نتيجة التركيبة الاستعمارية المعقّدة ومفاعيلها على مدى عقود من سياسة التفتيت. وفي منتصف هذا التعقيد يقف الفلسطيني الخائن في ما تبقى من حدود عام 1967 خلف ستار «أوسلو» بتنسيقه الأمني. ورغم أن البعض قد يناقش كونه مجبراً لا مخيراً، من حيث الحاجة إلى تأسيس وجود سياسي فلسطيني على أي بقعة من أرض فلسطين بعد تخلّي الأنظمة العربية عن احتضان الثورة الفلسطينية على أراضيها، تحديداً بعد اجتياح لبنان عام 1982، إلّا الشعوب العربية في الواقع قد أثبتت احتضانها لقوى الثورة في كل من الأردن ولبنان. وكما أنّ للتاريخ كلمته في إنصاف دم الثائرين الذين شهد رفاقهم على خيانة قادتهم لدمهم منذ السبعينيات وقبل أن يحدث أي من أسباب «الإكراه» التي يُبرّر «السلام» الشهير بها. إذاً يمكن القول إن القاعدة الأساسية في الحكم قد تبنى على القاعدة الفقهية الشهيرة «الحكم يدور مع علّته وجوداً وعدماً». فإذا زالت أسباب الإجبار يصبح الإنسان مخيراً ومطبّعاً باختياره.

العامل الجغرافي

جغرافياً، لدى الحديث عن الفلسطيني المجبر، فنحن بصدد الحديث عن فلسطينيي الداخل المحتل عام 1948. تنص حركة المقاطعة BDS على أنّه، وكون التطبيع يحدث في العلاقات الطوعية وليس القسرية، فإنّ معايير مناهضة التطبيع والمقاطعة يجب أن تراعي خصوصية هذه العلاقات القسرية خاصة في أراضي 48. تأتي هذه المتغيرات في طبيعة العلاقات نتيجة اختلاف شكل الاستعمار وتبعاته وممارساته للفصل العنصري. فشكل الاستعمار يختلف في أراضي 1948 عنه في أراضي 1967 وكذلك عنه في القدس. فيكون الفلسطيني في الداخل مجبراً لا مخيّراً على الكثير من الممارسات اليومية التي تحتّم تعامله مع المحتل، وتوجب حقيقة تواجده في مناطق يحكمها الاسرائيلي أن يتعامل مع أجهزته ومنظومته القائمة بصورة وزارات وشرطة ومحاكم، وبالتالي من المحتّم على الفلسطيني المقيم في أراضي 48 أن يتعامل مع هذه الجهات ليضمن حقه في تسجيل اسمه واسم عائلته وأبنائه للاستفادة من الخدمات التي تقدمها «الدولة». ومن أكثر الأمثلة على هذه التعاملات والـ«خدمات» السجل المدني الاسرائيلي الذي يحصل الفلسطيني من خلاله على بعض حقوقه كحقه في الإقامة والطبابة والتعليم وحقه في جواز السفر. للمتمعن في هدف هذه التعاملات أن يرى المصلحة الجمعية كجزء من المصلحة الفردية الخاصة بكل فلسطيني في الداخل المحتل. ففي الظاهر قد يبدو الأمر مصلحة فردية بحتة، ولكن وفي الحقيقة فإنّ من الواجب وطنياً على كل فلسطيني في الداخل ان يخضع لمثل هذه التعاملات التي تضمن حقه في بيته وملكه وأرضه، وتمنع من حدوث المزيد من التهجير والتهويد للفلسطينيين في الداخل - حتى لو بشكل مؤقت -. وكما يشاع بين الفلسطينيين في الداخل أنّ في هذا إجباراً لا حول للسلطة الفلسطينية فيه ولا قوة، وبالتالي تسقط تهمة التطبيع. يظل هذا الأمر مرهوناً لتقدير القارىء للتاريخ المتمعّن في مجريات أحداثه. وفي كلا الحالتين، فإنّ الخيانة أمرٌ ليس بغريب الحدوث لدى أية حركة تحرّر مقاومة للاستعمار، وعلى هذا، لنا في تاريخ حركات التحرر شواهدٌ وعبر.

أدّى الانقسام السياسي الفلسطيني منذ عام 2006 إلى تشكيل حكومتين فلسطينيتين، الأولى تابعة لفتح في الضفّة وأخرى تابعة لحماس في غزّة. غزّة التي تدفع ثمناً أغلى للكرامة حرباً تلو أخرى، زادها جبروت المحتل ألماً وقهراً وأخضعها لحصار امتد لسنوات، فيه من تجويع وتضييق ما لا يطيقه شعب. يؤدي الحصار وويلات الحرب إلى خلق علاقات قد نعتبرها ندّية أحياناً ما بين القيادة في غزة والمحتل. هذه العلاقات تحمل مفاوضات ومساومات من أجل تمكين حماس من الحكم في غزة وأحياناً للتخفيف من قبضة

> يدلل واقع الفلسطينيين في اراضي 48 على إمكانية تجنب التطبيع حتى ولو كان المحتل يحاصرك من كل صوب ويفرض عليك وجوده من كل حدب

الحصار على الفلسطينيين. تتم المفاوضات من خلال وسيط لا يمكن معه أن يتحقق أي نوع من التطبيع. كما أنّ الواقع الذي يجعل من غزّة في حالة حرب دائمة مع المحتل لا يسمح بحال أن يكون هناك تطبيع، إذ أن العلاقات والتواصل بين الطرفين يكون على أساس عدائي حربي لا يعترف للآخر بحقّه.

الضرورات تبيح المحظورات/ فعن اي ضرورة نتحدث؟

من المهم بمكان أن يتضح الفرق بين الإجبار والاختيار كأساس هام للحكم على التطبيع، وأنّ العامل الجغرافي ليس وحده عاملاً في معادلة التطبيع. فمعيار الضرورة في العلاقات الضيقة عامل أساسي لا يمكن تجاهله. فإذا اتفقنا على أنّ الفلسطيني في أراضي 48 هو الأكثر إجباراً على التعامل مع المحتل وبالتالي الأقل تطبيعاً بحسب العامل الجغرافي. فإنّ الإجبار تتفاوت حدّته بحسب كل حالة على حدى، وبالتالي قد تضيق فرص التطبيع أو تتسع وفق قاعدة الضرورة. فإذا كان التعامل ضرورياً لمسائل حياتية مهمّة يضيق مجال التطبيع حتماً، أمّا وإن لم تتوافر ضرورة لتعاملات معينة تهدف إلى خلق صداقات أو علاقات شخصية فقد يقع الشخص في فخ التطبيع إذ أنّ من شأن هذه العلاقات أو الأنشطة أن تؤدي لإزالة الحواجز النفسية، وبالتالي تطبيع الاستعمار. فعلى سبيل المثال وبالنظر إلى الكيفية التي يتعامل بها الفلسطينيون في الداخل، نجد أن الحراكات الوطنية والمجموعات الشبابية تحاول خلق مساحات للفلسطينيين تقلّل من اختلاطهم بالاسرائيليين، وتشجعهم على مقاطعة المحلّات والأنشطة برعاية الاسرائيلي، وتحاول خلق بدائل تضيّق من التعاملات الحياتية مع الإسرائيلي وتحارب الأسرلة. ويشار إلى أنّ هذه الحراكات ومن خلفها المجتمع الفلسطيني في الداخل هي رأس حربة في رفض التطبيع ومجابهته. ففي بعض القرى والبلدات الفلسطينية «غير المختلطة»، يتم حصر التعامل مع الاسرائيلي من خلال البلديات والمجالس المحلية، أمّا أهل القرية فيقصون أنفسهم قدر الإمكان. كما يمكن أن نعود بالزمن قليلا إلى هبّة مايو 2021 التي سمّيت بانتفاضة الوحدة، إذ جمعت الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم وفي أراضي 48 المحتلة، وكانت أحد أشكال الهبّة الهامّة هي إضراب الفلسطينيين في الداخل. فكان للإضراب الذي دعت له كافة الحراكات الوطنية الشعبية في الداخل أثر كبير على الروح الفلسطينية المقاومة للاستعمار في الداخل. إذ قام الفلسطينيون بالإضراب عن العمل وعقد نشاطات ثقافية وفنيّة ودعم للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

يدلل واقع الفلسطينيين في أراضي 48 على إمكانية تجنب التطبيع حتى ولو كان المحتل يحاصرك من كل صوب ويفرض عليك وجوده من كل حدب. فإذا استطاع الفلسطيني الذي يعد مجبراً على التعامل مع المحتل والمبرّر له في ذلك، أن يحصر وأن يقاوم هذا التعامل كي لا يقع في فخ الأسرلة؛ والمقصود بالأسرلة هو إلغاء الهوية الفلسطينية لصالح الاندماج في المجتمع الاسرائيلي. فليس هنالك ما يبرر للعربي في أي مكان آخر أن يتحجّج بالفلسطيني وحتّى ولو اعتمد في حجته على حالات تطبيع الفلسطيني المخبَر، فهذا لا يغنيه عن واجبه كإنسان قبل أن يكون عربياً في رفض وجود المحتل وتطبيعه. فاللبناني في لبنان لا يتوافر عنده لا العامل الجغرافي ولا عامل الضرورة. فبفضل مقاومته لا يجد نفسه مجبراً على التعامل مع المستعمر الذي يقف عند باب بيته، ولا يجد في ذلك التعامل ضرورة تبقيه على قيد الحياة أو تقيه شر الموت. لذلك من يطبّع مع المحتل في لبنان هو مطبّع باختياره لا مجبراً ولا مضطرّاً بحكم الواقع الجغرافي أو الضرورة الحياتية. وإنّ من أشد أشكال التطبيع خطورةً هو التطبيع الفكري الذي يصبح فيه الاستعمار أمراً طبيعياً وفق المنطق الأعوج والفكر المعيب.

تسجيل الفلسطيني في السجل المدني الاسرائيلي يضمن حقه في بيته وملكه وارضه ويمنع مزيدا من التهجير والتهويد (أ ف ب)

المقاطعة جزء أساسي من مشروع التحرير

■ د. عبد الملك سكّرية *

إلى صديقين غاليين مناضلين ثوريين، أحبّا فلسطين وأحبّتهما بلا حدود، حيدر دقماق وسماح إدريس.

استخدم الشعب الفلسطيني سلاح المقاطعة منذ أكثر من قرن، وتحديداً عام 1921 عندما دعا وجهاء وفعاليات فلسطين إلى الامتناع عن شراء واستهلاك كلّ ما تنتجه المستعمرات الصهيونية التي كانت قد بدأت بالظهور. والمقاطعة حقّ شرعيّ نصّت عليه المادة 16 من عهد عصبة الأمم آنذاك، والمادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، كتدبير مشروع بحقّ الدولة التي تشكل خطراً على السلم العالمي.

للمقاطعة أوجه عديدة أهمها المقاطعة الرسمية الحكومية والمقاطعة الشعبية.

المقاطعة الرسمية تفرضها دولة أو مجموعة من الدول ضد دولة أو مجموعة دول أخرى، سواء في حال السلم أو الحرب، كالمقاطعة التي فرضتها الدول العربية على الكيان الصهيوني منذ إقامته على أرض فلسطين، والعقوبات التي يفرضها الغرب على روسيا حالياً.

أما المقاطعة الشعبية فهي بطبيعتها سلوك مدني سلمي، يتولى فرضه وتطبيقه أفراد وهيئات المجتمع المدني ضدّ دول أو مجموعات تعبيراً عن رفض الاعتداءات على الحقوق والكرامات والمصالح الوطنية والمقدّسات الدينية، كمقاطعة الهنود الوطنيين بقيادة ألهاتما غاندي للمنتجات البريطانية بين 1920 و1930، ومقاطعة نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

تشمل الدعوة للمقاطعة الشعبية العربية للكيان الصهيوني المقاطعة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والأكاديمية والفنية والرياضية والعسكرية والامنية... وذلك بالامتناع الفعلي الحسّي والالكتروني الرقمي، إذ ان التطبيع الرقمي هو الأخطر في هذه المرحلة.

المقاطعة العربية الرسمية للعدو الإسرائيلي تضم ثلاثة مستويات:

الأول: يطال كل المنتجات والخدمات الإسرائيلية المنشأ

الثاني: يطال الشركات والمشاريع من مختلف الجنسيات التي تعمل في الكيان الإسرائيلي

الثالث: يشمل الشركات والمشاريع التي تملك علاقات مع شركات ومشاريع أخرى تتعامل مع الكيان الإسرائيلي.

ولمتابعة الالتزام بمقاطعة العدو الإسرائيلي، أنشئ مكتب المقاطعة المركزي الذي يضمّ كل الدول العربية. وكان هذا المكتب مفعّلاً وتمكن من تكبيد العدو خسائر إقتصادية ومعنوية قبل توقيع معاهدة كامب دايفيد واتفاقية أوسلو.

كتب دايفد بن غوريون، أحد مؤسسي الكيان الصهيوني، أنّ «الاتفاق مع العرب لا يستهدف احلال السلام في البلاد. السلام هو حقاً أمر حيوي بالنسبة لنا لأنه لا يمكن بقاء البلاد في حال حرب مستمرة، لكنّ السلام بالنسبة لنا هو وسيلة، الهدف منها هو التحقيق والتجسيد التامّ للصهيونية فقط»، أي أنها تريد أن تحقق عن طريق السلام ما عجزت عن تحقيقه بالحرب.

إنّ أخطر ما تحمله سياسة وثقافة التطبيع أنها تستهدف فرض التعامل مع «إسرائيل» كدولة طبيعية وكأن الصراع انتهى، فيما تواصل «إسرائيل» عملياً وعلى كل المستويات، احتلالها وعدوانها وجرائمها اليومية، وهذا يعني بصورة مباشرة تأمين الغطاء السياسي والثقافي والأخلاقي لذلك الاحتلال، ونزع الأبعاد السياسية والثقافية والأخلاقية عن شرعية النضال والقتال لإنهاء الاحتلال.

ان مقاومة التطبيع واجب وطني وأخلاقي وإنساني. واجب كل فرد بمفرده. مقاومة التطبيع هي، كما كان يصفها الراحلان سماح ادريس وحيدر دقماق، تجنيد شعبي واسع وعملية تربوية وتعبوية، وإشراك ديمقراطي لكل مواطن في المقاومة.

مقاومة التطبيع تهدف إلى التأكيد على التصور السليم بأن الكيان الصهيوني كيان استعماري عنصري غاصب، مهما طبّع المتخاذلون أو تعاون المتآمرون معه، وأنّ الحرب معه هي حرب وجود. مقاومة التطبيع هي جزء أساسي من مشروع تحرير فلسطين.

> العدو الإسرائيلي يريد ان يحقق عن طريق السلام ما عجز عن تحقيقه بالحرب

* رئيس الجمعية الوطنية لمقاومة التطبيع، أمين سرّ الحملة العالمية للعودة الى فلسطين

◆ جرائم المعلوماتية

يوماً بعد يوم تتكشّف معطيات جديدة عن شبكات التجسس التي جنّدها العدو في لبنان. باتت الاستخبارات الإسرائيلية تعمل على استقطاب الفئة الشابة إلكترونياً، عبر العاب الفيديو او بتوفير فرص العمل، لتجنيدهم بطريقة اسهل واسرع من الطرق التقليدية للحصول على البيانات والمعلومات، وبكلفة متدنية ايضاً. ويقع على عاتق المحققين وخبراء الامن السيبراني تحديد تفاصيل الافعال المرتكبة لجميع المشتبه بهم، وتقييم النيّة الجرمية لديهم من متخصصين في علم النفس الجنائي. وعبر تعزيز التحقيق الجنائي الرقمي والتحقق الاحترافي من كفاية الادلة في قضايا التجسس، عن طريق دمج السمات الخاصة بالجريمة وتقنيات تحليل الادلة الرقمية، يمكن للخبراء والمحققين تفكيك شبكات التجسس واحالة افرادها إلى القضاء لمنع الإفلات من العقاب

التحقيق القضائي في جرائم التطبيع والعمالة

رحلة البحث عن الدليل الجنائي الالكتروني

■ جنان الخطيب، ردينة الزعبي

مع توسّع عالم الجريمة ليشمل الفضاء السيبراني، لم تعُد الأدلة البيولوجية والفيزيائية وحدها محطّ اهتمام الخبراء والمحققين. فأي اتصال هاتفي أو بحث على جوجل، هو عبارة عن «أثر الكتروني» يتركه المشتبه به، قد يُساعد على إدانته. وعبر تتبّع ظلّه الرقمي واستخلاص بصمته الالكترونية، يساهم خبراء الأدلة الرقمية في كشف معطيات مهمّة تفيد التّحقيق في كل أنواع الجرائم الالكترونية، لا سيما جرائم التجسس لمصلحة العدو الإسرائيلي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المعلومات الرقمية الحساسة التي تتطلب التعامل مع البيانات الالكترونية بطريقة احترافية لضمان سلامتها وقيمتها كدليل في المحكمة.

التحقيقات في انظمة الاجهزة المحمولة

تتضمن المرحلة الأولى من التحقيق مقابلة الأشخاص الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة، وتتواصل التحقيقات عبر مراقبة وسائل الاتصال للمشتبه بهم أو غيرهم من المرتبطين بطريقة ما بالقضية. وإضافة إلى الهاتف التقليدي، هناك نقاط مراقبة أخرى مثل صناديق البريد الإلكتروني والأماكن التي يزورها المشتبه به وحسابات بطاقات الائتمان والعمليات المالية الأخرى.

حالياً، يتم دعم التحقيقات بواسطة برنامج (software) مخصّص لتلبية المتطلبات المختلفة. يقوم المحقق بإدخال كل البيانات المتاحة حول موضوع ما في نظام الاعتراض، ويتولّى الخادم (server) إجراء تحليل شامل، وإنشاء سلسلة من الاتصالات عبر الأجهزة المحمولة المعنية، والمكالمات التي يتم إجراؤها أو تلقيها، وما إلى ذلك، مما يوفر للمحققين الجنائيين مخططاً محدداً لتركيز التحقيق، واقتراح فرضيات أو طرق جديدة. ويمكن أيضًا توفير البيانات للهواتف العمومية التي تُستخدم احياناً لتنسيق الاتصال مع

في كثير من الحالات قد توفر «بقايا» الادلة الرقمية ادلة حاسمة وربما غير متوفرة باية طريقة اخرى

العدو، والحصول على سجل تاريخي للمكالمات الهاتفية التي تم إجراؤها وموقع الهاتف العمومي في ما يتعلق بالأجهزة المحمولة الأخرى.

بعد البحث واستخراج كل أرقام الهواتف الموجودة في دليل الهاتف الخاص الذي تم ضبطه، يقوم الخبراء الرقميون بإدخال الأسماء والأرقام في برنامج التحقيق الإلكتروني، بهدف إجراء تحليل مفصّل حتى في المراحل الأولية من التحقيق. على سبيل المثال، قد تدعم أدوات التحقيق الأولية عمليات البحث عن الأسماء المستعارة من سجلات الهاتف لتحديد الأنشطة الإضافية ذات الصلة بشبكة التجسس نفسها.

تفسير الادلة الرقمية

مهمة الخبير الرقمي الاقتراب من الحقيقة قدر الإمكان، اذ ان هناك بعض المزالق الشائعة التي من المهم أن يكون الخبراء على دراية بها لتجنب الوصول إلى استنتاجات خاطئة. وفي كثير من الحالات، قد توفر «بقايا» الأدلة الرقمية أدلة حاسمة وربما غير متوفرة بأية طريقة أخرى.

فعلى سبيل المثال، قد لا يكون مجرد وجود «ملف إدانة» على جهاز الكمبيوتر الخاص بالمشتبه به كافياً لإثبات الجرم. وقد يكشف التحليل الجنائي الرقمي المحترف عن أدلة قوية تبرّئ المشتبه به، كأن يكون الملف قد وُضع على هاتفه بواسطة فيروس أو عبر ثغرة أمنية في متصفح الويب من دون علمه. لذلك، يساعد تحليل الملف وموقعه ونقاط الضعف الأمنية وعناصر استخدام النظام والقرائن السياقية الأخرى في تحديد كيفية ظهور الملف على نظام معين.

وبالمثل، قد يتم تفسير تاريخ إنشاء الملف بحسب التاريخ الظاهر بشكل غير صحيح. ففي الواقع، لا يعني آخر تاريخ مكتوب للملف بالضرورة أن الملف قد عُدّل على جهاز الكمبيوتر الذي عُثر عليه فيه. وعلى الخبير الرقمي، بحسب المعايير العلمية، ان يتأكد من أن الملف لم يُنسخ إلى جهاز كمبيوتر من وسائط قابلة للإزالة أو نظام آخر على الشبكة إلى تغيير آخر تاريخ مكتوب، مما ينتج عنه ملف بتاريخ معدل قبل تاريخ إنشائه.

ادلة مشفرة مخفية

في البحث عن الأدلة الرقمية، تزداد التحديات كل يوم مع التطور التكنولوجي السريع والزيادة الهائلة في حجم هذه الأدلة ومصادرها. وإحدى أهم المشاكل التي يواجهها خبراء الادلة الرقمية هي التشفير (encryption) الذي يسمح فقط لمرسل الرسالة والمتلقي المقصود بعرض محتوياتها. فإذا كان الملف مُشفرًا بالكامل، لن يكون سهلاً الوصول إلى البيانات المُخزنة، وتُصبح الأدلة المُستخرجة محدودة. فتطبيقات الدردشة كـ WhatsApp، مثلاً، تُعتبر أكثر أمانًا لأنها مشفرة. لكن غالبًا ما يمكن استرداد الرسائل حتى لو كانت محذوفة، باستخدام أدوات فك التشفير المناسبة.

وهناك أيضًا الستيغانوغرافي (Steganography)، وهي تقنية إخفاء البيانات السرية داخل ملف أو رسالة عادية وغير سرية لتجنّب الكشف عنها، كإخفاء معلومات داخل ملفات صور العائلة، مثلاً، أو عبر تشغيل مقطع فيديو بشكل أسرع للكشف عن صورة مخفية.

التحقيق الجنائي الرقمي اداة فعالة للتحقق من التجسس

إحدى اهم التحديات التي يواجهها خبراء الادلة الرقمية هي فكّ التشفير (encryption)

العدو ... محترف

من المهم تسليط الضوء على قدرات العدو العلمية واحترافية التحقيقات الجنائية التي يقوم بها لتتمكن السلطات الأمنية والقضائية في لبنان من مواكبة التطور في التحقيقات العلمية والضوابط الأساسية للأمن السيبراني، لسبب أساسي هو منع الإفلات من العقاب.

على سبيل المثال، تمكنت وحدة «قصّاصي الأثر الإسرائيلية» التي لاحقت أسرى سجن جلبوع من تحديد مكان الأسرى الذين تحرروا منه بعد اقتفاء خطواتهم وآثار اقدامهم التي كانت الدليل الوحيد المتاح للعثور على الأسرى.

كما تم تداول فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي يقوم فيه خبراء العدو بتغليف الكرسي الذي جلس عليه الفدائي الشهيد رعد حازم منفذ عملية تل ابيب بغرض ارساله للفحص الجنائي. ورغم ان الفيديو قوبل بالاستخفاف والاستهزاء، الا انه دليل واضح على مهنية العدو واحترافيته في التحقيقات العلمية.

بالعودة الى جرائم التجسس، لا بد ان العدو استخدم قدراته العلمية والتقنية المتطورة لتجنيد وحماية عملائه تقنياً في لبنان، عبر تزويدهم بأجهزة حساسة متطورة تمكنهم من اختراق حسابات خاصة للاشخاص عبر الإنترنت، واختراق الـ«واي فاي» للاجهزة المحمولة والدخول على المحادثات والرسائل والبريد الالكتروني للاشخاص الذين يتم التجسس عليهم، لنسخ محتواها بهدف نقلها إلى العدو.

96%

تشير التقديرات إلى ان حجم شبكة الويب العميقة (Deep Web) يتراوح بين 96٪ و 99٪ من الإنترنت. وهذا النوع من المحتوى يحتاج إلى تفويض خاص للولوج إليه، ولا يمكن الوصول إليه من خلال متصفح عادي مثل Google. وتتضمن هذه الشبكة شبكة الويب المظلمة (Dark Web) التي تُستخدم بشكل اساسي للقيام بانشطة إجرامية، بما في ذلك التجسس وبيع المخدرات والهجمات الإرهابية ومشاهدة و توزيع المواد الإباحية والاتجار بالجنس البشري.

الدليل في جيبك

في عصرنا الرقمي الحالي يمكن ربط العديد من الجرائم بطريقة ما بوسائل التواصل الاجتماعي، التي غيّرت جذرياً طرق التواصل ومشاركة المعلومات. ونتيجة لذلك، تزداد اهميتها لدى خبراء الادلة الرقمية والمحققين. عبر البحث في نشاط شخص ما على أحد هذه المواقع، يمكن للمحققين العثور على كثير من المعلومات والادلة ذات الصلة التي تساعد على التحقق من المشتبه بهم والشهود المُحتملين أو دعم حجة الغياب (alibi) مثلاً. ويمكن تحديد الموقع الجغرافي للشخص الذي يتم تتبعه بواسطة معظم هذه التطبيقات، وكذلك معرفة التسلسل الزمني للأحداث كتاريخ بدأ استدراج الشخص لتجنيده ومدة تواصله مع العدو. كما يمكن الوصول إلى فهم الحالة الذهنية للشخص وتحديد ما إذا كانت هناك نيّة إجرامية.

(مروان بو حيدر)

◆ أحدث تقنيات التحقيق

المحقق جوجل

يتم الاستعانة في بعض التحقيقات، خصوصاً في الولايات المتحدة، بشركة جوجل. عبر استخدام بيانات الموقع الجغرافي لمستخدمي حسابات جوجل، الذين يزيد عددهم على 4 مليارات شخص، يتمّ تحديد الأجهزة القريبة من مسرح الجريمة. وبعد النظر في تحركات تلك الأجهزة، يتمّ تضييق نطاق البحث وصولاً إلى المشتبه بهم أو الشهود المُحتملين. بعدها، يُطلب من Google كشف المعلومات الشخصية لمالكي هذه الأجهزة (الاسم الكامل، البريد الالكتروني، رقم الهاتف، عنوان المنزل...)، للتمكن من التحقيق معهم.

◆ جريمة في السينما

المشـــروع الصهيوني

لكل صراع بداية قد تكون أحياناً غير واضحة، إلا ان هناك دائماً لحظة يمكن تحديدها على انها نقطة الانطلاق. وُلدت ما تسمى دولة «إسرائيل» عام 1948، لكن هذه لم تكن البداية. عام 1948 كانت الولادة السياسية والعسكرية. قبلها كانت هناك مراحل عدة قبل الوصول إلى النكبة. التمهيد للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بدأ أيضاً ثقافياً وسينمائياً حتى قبل قيام «الدولة»

في البدء كانت السينما

■ شفيف طبارة

في 20 دقيقة، يلخّص فيلم «بريطانيا في فلسطين 1917 – 1948» قصة ثلاثين عاماً من الاحتلال، ويكشف كيف تدفق رأس المال اليهودي الذي حشده الصهاينة لتمكين مشاريعهم الاستعمارية، بدءاً من وعد بلفور عام 1917، ولماذا وكيف تولى البريطانيون الانتداب على فلسطين، وتخلّي بريطانيا عن محاولاتها لفرض تسوية في فلسطين، ولماذا أخلت البلاد عام 1948.

بين عامي 1900 و1934، كان يعقوب بن دوف المصوّر الوحيد في فلسطين الذي وثّق الأحداث التاريخية. اليهودي الاوكراني ومؤسس السينما الصهيونية صوّر دخول الجنرال إدموند النبي إلى القدس عام 1917. وفي فيلمه «أرض إسرائيل المحررة» (1919) وثّق صور مؤسس الفيلق اليهودي في فلسطين زئيف جابوتنسكي بالزي العسكري. أنتج فيلم «حياة اليهود على أرض فلسطين» (1913) الذي يتحدث عن الصلة المزعومة لليهود بارض فلسطين وعن التجمع اليهودي في أرض الميعاد. وفي 1923، أنتج أول فيلم صُوّر حصرياً للصندوق القومي اليهودي، وأول فيلم عبري يستخدم ممثلين ويتضمّن حواراً، هو «صحوة فلسطين» (Palestine Awakening). كما صوّر احتفالات هانوكا في القدس وحرفيين في ورش عمل في فيلم بعنوان «مرآة العودة إلى صهيون».

آنذاك، داخل فلسطين وخارجها، كانت الأموال اليهودية تموّل كثيراً من شركات الإنتاج الأميركية والأوروبية لانتاج أفلام تخدم الافكار والتوجهات الصهيونية، وكانت جميعها تقريباً مستوحاة من التوراة. الأفلام الأولى كانت، بشكل أساسي، وثائقيات وتقارير إخبارية عن اليهود في أوروبا...

حتى عام 1933، عندما حُوّل كتاب الأطفال «أوديد المتجوّل» (Oded The Wanderer) للكاتب زڤي ليبرمان (كتبه كانت نقطة الانطلاق في تاريخ السينما الإسرائيلية) إلى فيلم صامت، وهو أول فيلم روائي طويل للأطفال في فلسطين خلال الانتداب البريطاني. عام 1938، حُوّل كتاب آخر لليبرمان بعنوان «فوق الأنقاض» (Over The Ruins) من إخراج نانان أكسلود والفرد وولف (أكسلرود هو رائد السينما الإسرائيلية)، صور بين 1927 و1958 حوالي 450 فيلماً إخبارياً، وأنشأ وطور الفيلم اليهودي خلال الانتداب البريطاني، كما أسس القاعدة الثقافية والفنية للدولة قبل قيامها). الفيلم مدته 70 دقيقة مع موسيقى وحوار، ويروي قصة أطفال في قرية يهودية في الهيكل الثاني في الجليل حيث قتل الرومان جميع البالغين وأعاد الأطفال بناء القرية. في هذه المرحلة كانت الأفلام تعبّر بوضوح عن محاولات لغزو الفكر العالمي وصبغ الفكر الصهيوني في العالم بدلالات دينية وتاريخية تربط اليهود بأرض فلسطين. كل هذه الأفلام كانت تثبت «حق» اليهود في فلسطين واضطهادهم في أوروبا وتهدف إلى إقناع يهود العالم بالهجرة إلى فلسطين.

اشترى الراقص والمخرج الروسي اليهودي باروتش أغداتي، أحد رواد السينما في «إسرائيل»، أرشيف يعقوب بن دوف، وأسس مع شقيقه شركة انتاج يهودية، وأخرج فيلم «هذه هي الأرض» عام 1935. بروباغندا سينمائية تُظهر تطوّر المجتمع اليهودي قبل قيام الدولة، ويصور خمسين عاماً من الاستيطان اليهودي في فلسطين بداية مع «يلويم» (أول مجموعة من المهاجرين اليهود المتحدرين من روسيا). الفيلم كان جزءاً من حملة لتشجيع الاستيطان والاستثمار في فلسطين ولترويج رسالة أن فلسطين هي أرض الفرص ومكان تحقيق الحلم القديم.

ما بعد النكبة

لا ينبغي النظر إلى الأفلام الإسرائيلية الأولى قبل قيام الكيان على أنها شكل فني مستقل، وإنما أداة دعائية للترويج للصهيونية. فيما غالبية الأفلام التي انتجت بعد النكبة كانت على غرار الأفلام الواقعية الاشتراكية وأفلام الاتحاد السوفياتي، وتعكس التبعية الثابتة المتمثلة بالأيديولوجيا في إسرائيل الصهيونية. أفلام فيها خطابات عن الهوية الوطنية وذكرى المحرقة والتحديات العرقية والثقافية.

حرب 1948 أدّت إلى ظهور سينما «بطولية قومية» استمرت إلى ما بعد عام 1967، ركزت على أبطال اسطوريين أوروبيين إسرائيليين، ومحو أي وجود فلسطيني على الأرض، كما سعت إلى إبطال هوية الشتات اليهودي ودعوة اليهود للاندماج في الروح الصهيونية والتخلص من هويتهم السابقة، وإلى تحويل المفهوم من «اليهودي» إلى «الهوية الإسرائيلية». من الأمثلة على ذلك، فيلم «غداً يوم رائع» (Tomorrow's a Wonderful Day) عام 1947 الذي يروي قصة صبي يهودي نجا من المحرقة وحاول إعادة تأهيل نفسه من الصدمات التي عانى منها ونسيان الماضي وإقامة علاقات اجتماعية اثناء إقامته في قرية بن شيمن. فيما يروي فيلم نوري حبيب «بدون منزل» (Without Home) قصة مجموعة من اليهود الذين سافروا سيراً على الاقدام إلى إسرائيل قادمين من اليمن بعدما بدأ العرب في قتل الأطفال اليهود هناك.

في مرحلة أخرى بدأت السينما الإسرائيلية تظهر اليهود العرب ولكن بشكل كوميدي، وتركّز على أن فلسطين مساحة فارغة غير حضارية جاءت الصهيونية لتطويرها. بعدها بدأت السينما الإسرائيلية الاعتراف بالوجود الفلسطيني، لكن من المنظار الاسرائيلي، وتعمل ضمن الإطار العام والافتراضات الصهيونية وتعكس الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين والصراعات الشخصية مثل فيلم «مشى في الحقول» (He Walked Through the Fields) (1967)) الذي يصوّر الاحتكاك المتزايد بين المجموعات المختلفة في «الكيبوتس» (مستوطنات زراعية وعسكرية تعد من أهم المؤسسات التي استندت عليها الحركة الصهيونية في فلسطين) وقيم الجيش وتحديات الفرد وسط عدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم اليقين في الشرق الأوسط.

> الافلام الاولى كانت تعرض اضطهاد اليهود في أوروبا و«حقهم» في فلسطين وإقناعهم بالهجرة إليها

كشف المستنقع العسكري في لبنان وما تلاه من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 خلفية مثالية لمخرجي الأفلام الإسرائيليين لنقل أفكارهم الاجتماعية والسياسية، لا سيما انعكاس الوزن الثقيل للانتفاضة على النسيج الاجتماعي والسياسي. فسعى عدد من المخرجين إلى نزع أسطورة الجيش الإسرائيلي ودمج العلاقات اليهودية - العربية والتوترات القطاعية وعدم قدرة إسرائيل على تسوية تناقضاتها. أفلام مثل «خلف القضبان» (Behind Bars) ليوري برياش و"Avanti Popolo" لرافي بوكاي كانت مباشرة في انتقادها للوضع السياسي في الثمانينيات، وكشف أخطاء إسرائيل بنفس التباهي الذي تباهت به عندما اخترعت نفسها لأول مرة، وكان أحد اهم المخرجين في ذلك الوقت عاصي دياب. بقي النقد حتى التسعينيات، وبدأ يطال «جيش الدفاع الإسرائيلي» كما في فيلم حاييم بوزاغلو «فصل الفراولة» The Strawberry Season) (1991)).

أدى اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين عام 1995 وانتصار بنيامين نتنياهو في الانتخابات إلى ركود السينما النقدية وتحولها إلى قصص شخصية داخلية. ظل الركود حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، وبدأ المخرجون اليساريون مثل عاموس غيتاي توجيه نقد واضح ومباشر وصريح لبلاد أرض الميعاد والدعوة للسلام ونبذ العنف. وقد طبعت شخصية إسحاق رابين وحياة المواطن الإسرائيلي في فلسطين حياة السينمائي في أفلام مثل «فلنعط للسلام حظه» (Give Peace a Chance) و«بيت» (Home) وغيرهما.

في السنوات الأخيرة الماضية تحولت السينما الإسرائيلية من «السياسي» إلى «الشخصي»، وجمعت أبعاداً مختلفة من الذاكرة الوطنية مع الحساسيات الفردية حول حروب إسرائيل في المنطقة وعلاقتها بالفلسطينيين. أفلام مثل «الشقيف» (Beaufort) و«زيارة الفرقة الموسيقية» (The Band's Visit) و«فالس مع بشير» (Waltz With Bashir) و«ليلى في حيفا» (Leila in Haifa) و«مرادفات» (Synonyms)، قدّمت سينما إسرائيلية معاصرة، وصورة قاتمة للتاريخ والحاضر والسياسة والصراعات. الاتجاه السينمائي السائد اليوم هو سينما تستكشف جوانب متعددة من حساسيات المخرج نفسه ورؤيته للصراع القائم، ووسيلة اعتراف بما يسمى «متلازمة الذنب الصهيوني»، من خلال التركيز على التحولات التاريخية لإسرائيل، وضرورة الحاجة إلى إعادة ترتيب اولويات قضايا مثل الامن القومي والرفاهية وسط عدم الاستقرار وعدم اليقين.

إعرف عدوّك؟

الأفلام الإسرائيلية في كل مكان، ويمكن مشاهدتها بسهولة في البيت بوجود منصات التدفق الرقمي مثل «نتفليكس» وغيرها. لكن، هل تعتبر مشاهدة الأفلام الإسرائيلية تطبيعاً؟ من المؤكد وجوب عدم عرض أفلام عربية في إسرائيل وعدم إشراك أفلام ذات تمويل إسرائيلي في مهرجانات عربية أو دفع المال لمشاهدة هذه الأفلام. قوانين التطبيع فيها تفاصيل تحتاج إلى معايير تحدّدها الدولة، لأننا هنا نتكلم في المقام الأول عن عدو. لكن هذه الأفلام الإسرائيلية وغيرها يمكن مشاهدتها، بعيداً عن قيمتها الفنية والسينمائية، للتعرف إلى الخطاب الإسرائيلي الذي يقدم من خلال هذه الأفلام، لأن السينما تنقل الواقع وهي مرآة لما يحدث في المجتمع وانعكاس للتاريخ. وبما اننا في لبنان جزء لا يتجزأ من الصراع العربي – الإسرائيلي، ولأن تاريخ العدو جزء من تاريخنا أيضاً، لا بد من التعرف إلى نظرتهم إلى هذا التاريخ والواقع. في البلدان العربية أكثرية الأفلام تشاهد عبر المنصات التي تقرصن الأفلام او يتم تحميلها من خلال مواقع «التورينت».

تحت القوس

تقولون تطبيع؟!

■ عمر نشابة

تطبيع العلاقات والتبادلات مع جهة متمادية في تعدّياتها على الآخرين هو تشجيع على استمرار هذه التعديات، لا بل تحفيز لتكثيفها، خصوصاً إذا كان المطبّع من ذوي الضحية. ان استقبال زوار إسرائيليين في بعض الدول العربية بحفاوة وود لا يحظون بهما حتى في الدول الغربية، يدفعهم الى رفع وتيرة العنف والقتل والتنكيل والتهجير بحق الشعب الفلسطيني.

في هذا الشهر الفضيل الذي كان يتعامل معه الإسرائيلي سابقاً بحذر شديد لعدم اثارة غضب المسلمين ولتجنب التضامن الإسلامي الدولي مع المرابطين في المسجد الأقصى وحماة قبة الصخرة، بات الجيش الإسرائيلي مطمئناً إلى ان

> التطبيع مع العدو الإسرائيلي يتمدد ويطرق ابواب بلدنا وعاصمتنا التي لم تداوِ نفسها تماماً بعد اغتصابها عام 1982 على يد جيش العدو وشركائه

«الأصدقاء» العرب والمسلمين يعتبرون ما يحدث اليوم في القدس الشريف بـ«الطبيعي».

طبيعي أن يقتل الناس في الشوارع يومياً ويخطف المستعربون عشرات الشبان والمراهقين من أحضان أمهاتهم. طبيعي ان يضرب عناصر الجيش والشرطة الإسرائيلية النساء والشيوخ والشباب الذين يتجمعون بعد الإفطار في باب العامود وفي باحات الأقصى. طبيعي ان يُحشر آلاف البشر في سجون القهر بعد اخضاعهم للتعذيب النفسي والجسدي والجنسي خلال استجوابهم. طبيعي ان تُشيّد آلاف المستوطنات على أنقاض القرى والبلدات الفلسطينية، وطبيعي ان تصادر الأراضي الزراعية وتقتلع أشجار الزيتون المعمّرة وتمحى معالم الأرض لتزول عنها آثار أصحابها بالكامل.

لا عجب في ان يرى بعض العرب في ذلك امراً طبيعياً يسهّل عليهم التطبيع مع المعتدي الإسرائيلي. فالوطن العربي والعالم الإسلامي بشكل عام في حال انحطاط أخلاقي وفكري وقيمي، حيث بات الغرب الاستهلاكي مرجعاً اساسياً وحيداً لهم، وبات معيار النجاح تكليف شركة أجنبية ببناء أطول ناطحة سحاب أو دفع الملايين لحفل عارضات أزياء في الصحراء أو التباهي بركوب سيارات فخمة وبمظاهر الثراء المادي. فلا عجب في ان يضحّي هؤلاء بفلسطين وشعبها وبالمقدسات الإسلامية والمسيحية وقبل كل ذلك بقيم العدل والانصاف، مقابل الراحة والاستجمام واشكال العمران والتطوّر السطحية التي تصنّعها لهم آلاف الشركات الأجنبية.

ولا عجب ان يكون استرضاء الغرب بالنسبة لهؤلاء أولى من احترام الإرث التاريخي والهوية القومية العربية والقيم الإسلامية والمسيحية التي تدعو الى احقاق الحق.

التطبيع مع العدو الإسرائيلي يتمدد ويطرق ابواب بلدنا وعاصمتنا التي لم تداوِ نفسها تماماً بعد اغتصابها عام 1982 على يد جيش العدو وشركائه. فهل تسكت مغتصَبة؟ هل نتخلّى عن حقوقنا الأساسية مقابل المساعدات المالية الغربية؟ هل يطلب منا البنك الدولي ان نتجاهل الاعتداءات على القدس مقابل الكهرباء 24 ساعة في بيروت؟ هل المطلوب تحويل البلد الوحيد الذي ما زال يواجه العدو الإسرائيلي الى رهينة بيد مصرف دولي تتحكم به أكثر الدول الداعمة للعدو الإسرائيلي؟

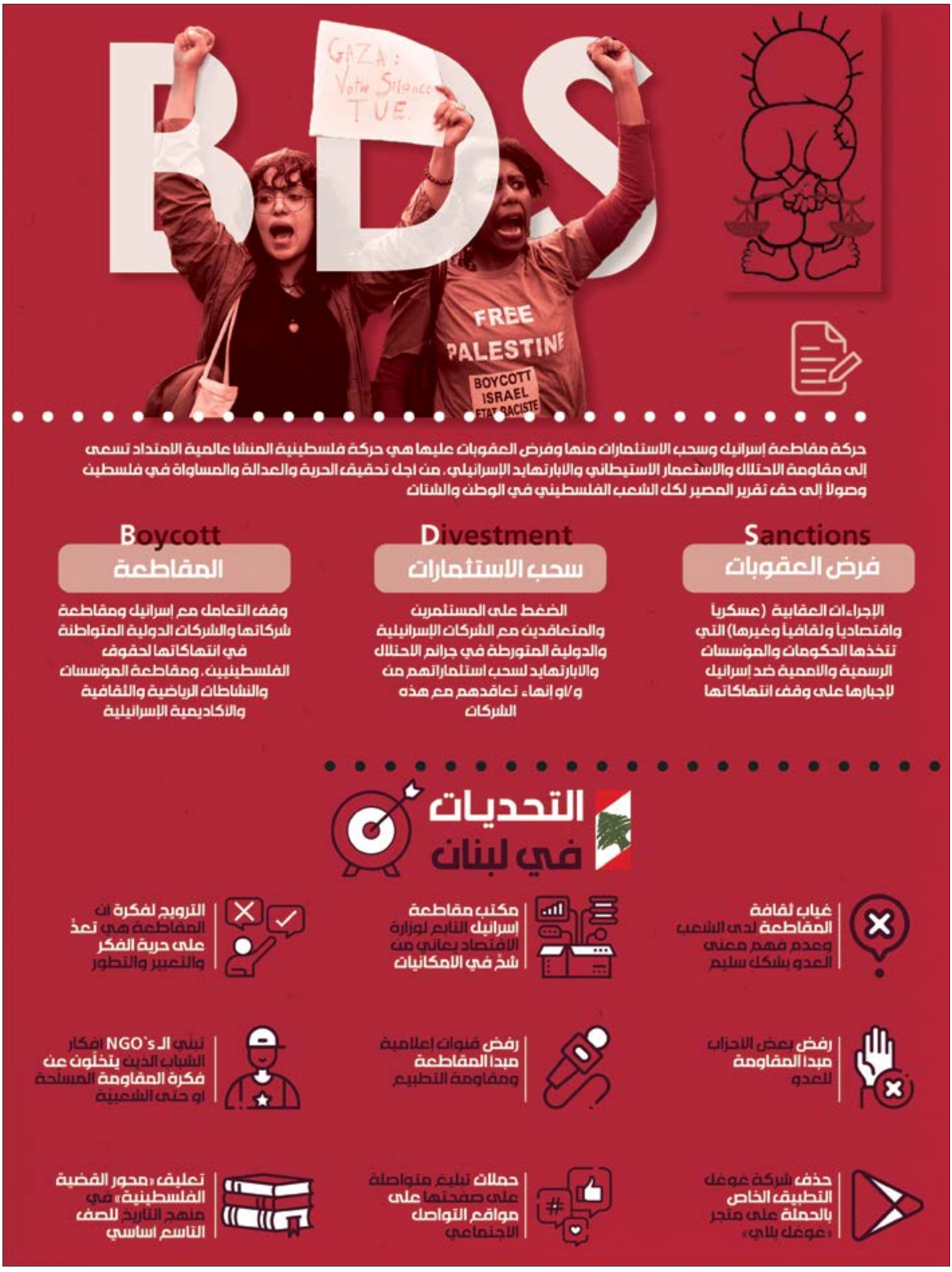

القوس
■ فريق التحرير: عمر نشابة، صادق علوية، جنان الخطيب، شفيق طبارة
■ تصميم فني وإنفوغرافيك: رامي عليّان
alqaous
al_qaous
alqaous22
alqaous
01/34 99 54
www.alqaous.com
info@alqaous.com